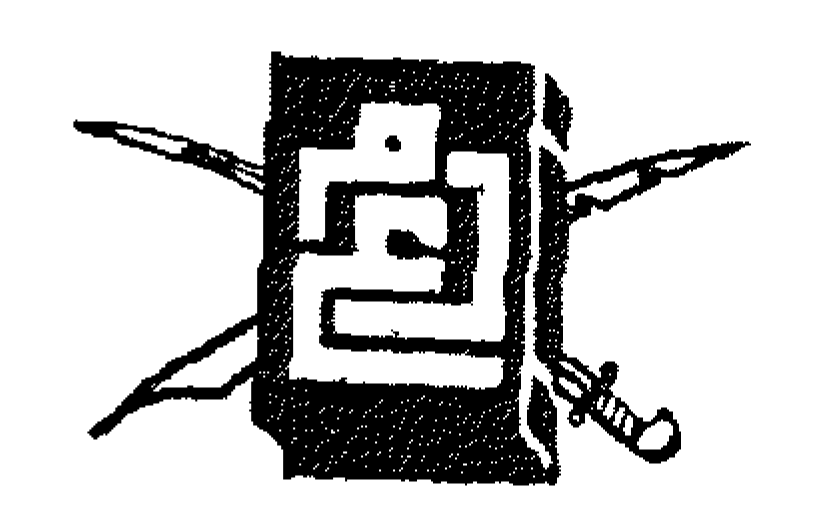
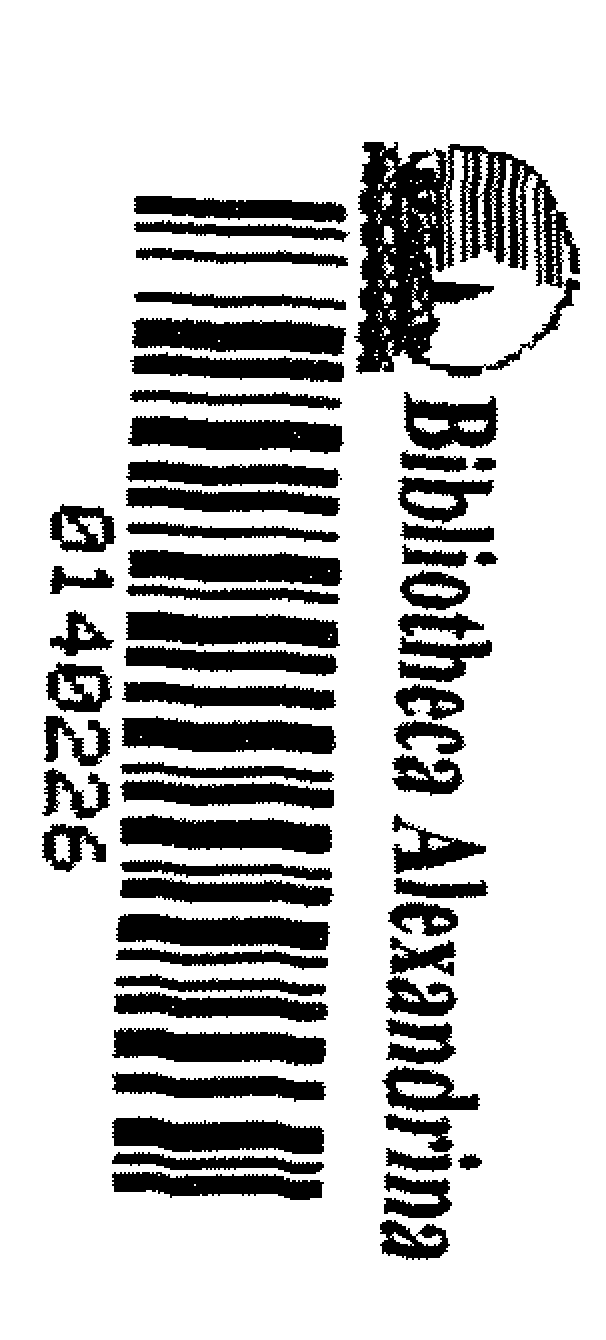


بيتر هيربي

معاهدة الأسلحة الكيميائية والحد من الأسلحة في الشرق الأوسط

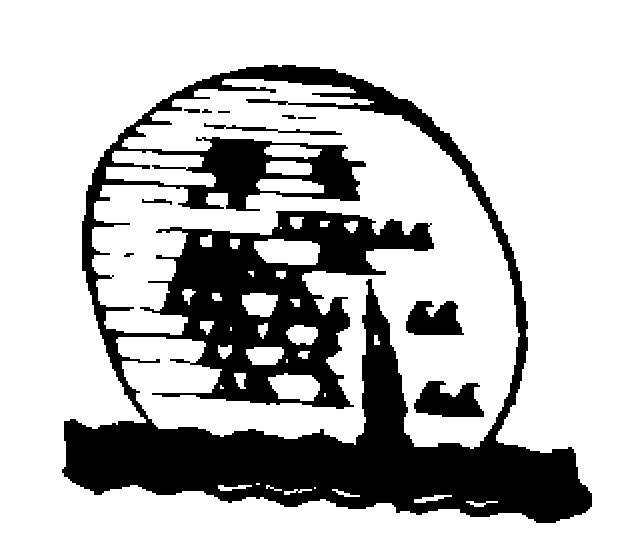
ترجمة

العميد المتقاعد نافع أيوب لبّس



بيتر هيربي

معاهدة الأسلحة الكيميائية والحد من الأسلحة في الشرق الأوسط



ترجمة

العميد المتقاعد نافع أيوب لبّس

صادر عن معهد أبحاث السلم

الدولية في أوسلو، ١٩٩٣

تقديم

تنفيذاً لتوجيهات السيد العماد نائب القائد العام - نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير الدفاع، قام مركز الدراسات العسكرية بترجمة وطباعة كتاب «معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة الكيميائية وأسلحة التدمير الشامل»، لما فيه من معلومات قيمة تتعلق بمنطقتنا بشكل خاص وبالعالم بشكل عام.

يبين هذا الكتاب الأهمية البالغة الدقة، لتصنيع وإنتاج وإمتلاك وإنتشار الأسلحة الكيميائية وأسلحة التدمير الشامل، وكذلك يبرز الأهمية القصوى في التفكير في إيجاد معاهدة تمنع، وفي أسوأ الأحوال تُحدُّ، من إنتشار هذا السلاح الفتاك أثناء العمليات القتالية أو إستخدامه ضد المدنيين الآمنين.

وقد أبرز الكتاب أيضاً التأثير الردعي والمعنوي عند التلويح المكشوف من قبل الأطراف المتحاربة في إمكانية إستخدام هذا السلاح. ولذلك تحرص كل الدول، وخاصة في منطقتنا، على إمتلاك وتصنيع وإنتاج الأسلحة الكيميائية، من منطلق الدفاع عن النفس، أو الردع، عن طريق الإعلان الصريح عن الإستعداد باللجوء إلى إستخدام مثل هذه الأسلحة عند تهديد الخصم باستخدامها.

لذا، فإن مركز الدراسات العسكرية يضع هذا الكتاب الهام في متناول الضباط والقادة في قواتنا المسلحة ليطلعوا على مضمونه.

مركز الدراسات العسكرية.

مقدمة

جاءت فكرة تأليف هذا الكتاب من عملي الذي استمر ثماني سنوات في جنيف حيث كنت أرفع التقارير المتعلقة بمفاوضات الأسلحة الكيميائية، وأعمل على تشجيع هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح مندوباً عن مكتب الأمم لشؤون الصداقة والسلام بين الشعوب. وقد شملت هذه الجهود استضافة العديد من المتفاوضين في إجتماعات ومؤتمرات غير رسمية سواء في الفترت الواعدة أم في فترات اليأس من إمكان عقد معاهدة ما في هذا المجال. وهكذا كان إنجاز معاهدة الأسلحة الكيميائية ثمرة رائعة من ثمار الجهود والإلتزامات الشخصية العميقة التي بذلها عدد كبير من المفاوضين والخبراء خلال سنوات طويلة من أجل هذه المهمة.

أما إسهامي الفعال في وجهات النظر الشرق أوسطية في شأن نزع السلاح الكيميائي والقضايا الأمنية الأقليمية الأكثر شمولية، فقد بدأ في سلسلة من المؤتمرات التي كان لي شرف تنظيمها في شأن هذه الموضوعات اعتباراً من نيسان ١٩٨٩ وحتى ايلول ١٩٩١. أي في الفترة التي شهدت تغييرات هامة في هذه المنطقة، والتي عقدت في كل من الأردن وسويسرا.

وقد جمعت هذه المؤتمرات مزيجاً من الإختصاصيين الأكاديميين، والمسؤولين العسكريين وغيرهم من العاملين في الشؤون الخارجية، وممثلي الصناعة، من الدول الرئيسة في المنطقة، وعموماً فإن التعبير الصادق عن وجهات النظر والمفاهيم الأخرى من قبل الكثير من المشتركين في هذه الإجتماعات قدّم قاعدة خصبة لهذا المشروع.

وقد قدم الكثير من الأصدقاء والزملاء إسهامات رئيسة في هذا الكتاب سواء بتشجيعهم لي، أم بإتاحتهم مجالات النقاش في مناسبات كثيرة، أم بتقديمهم التعليقات الرائعة على مختلف مسودّات الكتاب. وأنا مدين بالشكر الجزيل لكل من فريد اكسيلفارد، وموردخاي بارون، وسيث كاروس، ولويس دون، وروبرت ايندهورن،

ورولف إيكوس ونبيل العربي، ويائير ايفرون، ولي فاينشتاين، وكريستين فرغسون، وبور غولد، وجوزف غولدبلات، وأحمد عبد الحليم، وإليزا هاريس، ومحمود كارم، وجيوفوي كمب، ووالتر كروتش، وأربيل ليفيت، وجيمس ليونارد، وأغنيس ماركايو، وحسن مشهدي، وأرند ميربورغ، وماتيو ميسيلسون، وروبرت ميكولاك، وبراد روبرتس، وجوليان بيري، وبنسون، ونيكولاس سيمس، وشيري ستيتسون- مانيكس، وعبد الله طوقان، وفيليب تول، وجون ووكر. وعموماً، فإن كرم هؤلاء وبصائرهم (نظراتهم المستقبلية) أغنت هذا العمل.

كانت سمتا الإلتزام والفعالية اللتان تميز بهما العاملون في معهد أبحاث السلم الدولية في أوسلو سبباً رئيساً لنشر هذا الكتاب في حينه. وأنا أشكر المدير السابق لهذا المعهد سفير لودغارد على دعمه لهذا المشروع قبل وقت طويل من ظهوره على الورق، وسوزان هويفيك على ما قامت به من تدقيق ممتاز ورائع لهذه المخطوطة، ورون اوتوسن وأولي برتلسن لما بذلا من جهد في تنسيق هذا العمل مما أتاح ظهوره خلال زمن قصير جداً، وبورن سكافلان على مساعدته التقنية الطابع.

ولم يكن هذا العمل ممكناً لولا الدعم المادي السخي لمؤسسة جون د. وكاترين د. ماك آرثر في شيكاغو، وللمؤسستين الماليتين التابعتين لجوزف راونتري وجيرالدين كادبوري في مدينتي يورك وبرمنغهام في إنكلترا. وأنا أقدر عالياً ثقتهما ودعمهما.

أني مدين أيضاً للموظفين العاملين معي، وللمؤسسة التي أعمل فيها، ولجميعة الصداقة العالمية العاملة في حقل الإستشارات، على ما قدمتاه لي من فرص في أثناء تمثيلي لهما، وعلى مرونتهما في منحي إجازة سنة كاملة للقيام بهذا المشروع. ولكن يجب ألا تؤخذ وجهات النظر التي قدمتها في هذا الكتاب بوصفها معبرة عن رأي العاملين معي أو عن رأي المؤسسة التي أعمل فيها. بيتر هيري،

لندن، أيلول،١٩٩٢

مدخل

يمكن أن تكون الأسلحة الكيميائية الشرارة التي تؤدي إلى دمار لم يسبق له مثيل في أي حرب شرق أوسطية تنشب في المستقبل. وإذ تمثل هذه الأسلحة منطقة رمادية بين الأسلحة التقليدية وأدوات التدمير الشامل، فإنها تشكل مكاناً ملائماً يتم فيه التصعيد من الحرب التقليدية إلى الحرب غير المحدودة في منطقة تعتبر الأكثر هشاشة في العالم كله (١). وإذا استخدمت هذه الأسلحة فقد تسبب أو تصبح ذريعة لإنتقام جماعي ضد الأهداف المدنية والعسكرية على حد سواء. وحتى إذا لم تستخدم الترسانات الكيميائية، فإنها قد تخدم بوصفها واقية صواعق من أي عمل إستباقي في النزاعات المستقبلية.

وكذلك فإن الأسلحة الكيميائية (٢) ملائمة أويصار إلى جعلها ملائمة لأن تصبح مركزاً للجهود المبكرة الهادفة إلى بناء الثقة وتحقيق نزع السلاح في الشرق

(١) أخذ مثل هذا التصعيد في الإعتبار بوصفه رداً على الهجمات الكيميائية العراقية وذلك من قبل الحكومة الإسرائيلية خلال الحرب التي نشبت من أجل الكويت. انظر تعليقات السفير الأميركي السابق لويس دون في "لكي نجعل الخطر الدولي على الأسلحة الكيميائي فعالاً" ضمن كتاب موريل وأولسن "الظل والحقيقة : معاهدة الأسلحة الكيميائية" (بولدر، وست فيو بريس). انظر أيضاً كوفري كمب في : "الحد من سباق التسلح في الشرق الأوسط" (واشنطن، دي، مؤسسة كارنيجي، ١٩٩١) الصفحة ١٠٦.

(٢) إن تعبير الأسلحة الكيميائية، حسبما هو مستخدم هنا، يشير فقط إلى أسلحة الحرب الكيميائية : أي الأسلحة التي يعتمد إستخدامها على تأثيراتها السامة. ولكن يشمل تعبير الأسلحة الكيميائية، في مفهوم بعض القوات العسكرية الأسلحة المستخدمة من أجل تحقيق تأثيرات أخرى كالدخان والأسلحة المحرقة

الأوسط. فاشتراك دول الشرق الأوسط في الحظر الدولي المفروض على الأسلحة الكيميائية سيكون إسهاماً هاماً في الإستقرار الدولي، علماًأن ذلك يسهم في الوقت نفسه بوصفه وسيلة لبناء الثقة في المنطقة نفسها. وعموماً فإن قيمة إشتراك الشرق الأوسط في حظر دولي على الأسلحة الكيميائية يمكن أن تنبع من العملية المؤدية إلى التقيد بهذا الحظر، أو من تدمير الأسلحة الكيميائية ذاتها. ويمكن لهذه العملية أن تقدم إسهاماً كبيراً في بناء الثقة وتؤدي إلى أول نظام لنزع السلاح يغطي الشرق الأوسط كله.

وسرعان ما تواجه حكومات الشرق الأوسط صعوبة الإختيار بين توقيع معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية وبين القبول بالإنتشار المستمر لهذه الأسلحة وبإستخدامها المحتمل في المنطقة. ويتوقع أن يبدأ التوقيع على معاهدة الأسلحة النووية في مؤتمر عالمي ذي طابع تاريخي يحضره وزراء خارجية الدول الراغبة في ذلك في شهر كانون الثاني من عام ١٩٩٣. وإن هذه المعاهدة هي ثمرة مايزيد على عشرين سنة من المحادثات المتعددة الأطراف التي جرت في مؤتمر نزع السلاح في جنيف (٣). وقد اشتركت فيها ثمانون دولة تقريباً، بما فيها القوى العسكرية الكبيرة،

---

(٣) بدأت المحادثات في شأن خطر الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح الذي عقد أول مرة في عام ١٩٦٨ بمشاركة ١٨ دولة، ثم جاء بعده مؤتمر لجنة نزع السلاح في الفترة ١٩٦٩- ١٩٧٩، ومؤتمر هذه اللجنة ذاتها في الأعوام ١٩٧٩- ١٩٨٤. أعيدت تسمية هذه اللجنة بعد عام ١٩٨٤ لتصبح مؤتمر نزع السلاح وبدأت عملها في مناقشة الأسلحة الكيميائية في العام ذاته. وعملياً، فقد اشتركت دول الشرق الأوسط كلها في مفاوضات متعلقة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية اعتباراً من عام ١٩٨٩، سواء بوصفها أعضاء في مؤتمر نزع السلاح أو شركاء ليسوا أعضاء ولكنهم يتمتعون بحقوق كاملة وتقديم المقترحات.

إضافة إلى حكومات الشرق الأوسط كلها التي جرى إشتراكها فيها في السنوات الأخيرة فقط.

إن للجهود الهادفة إلى منع الحروب التي تستخدم فيها المواد السامة جذوراً عميقة في التقاليد الأخلاقية والثقافية المختلفة. وقد راعى قدماء اليونانيين والرومان حظراً على إستخدام السموم والأسلحة السامة. وكذلك، ففي العام ٥٠٠ قبل الميلاد، حظر قانون مانيو الحربي في الهند إستخدام مثل هذه الأسلحة. وبعد ألف سنة، نجد أن القوانين المتعلقة بالسلوك الحربي والمستمدة من القرآن الكريم منعت إستخدام السموم. ومهما يكن من أمر، فلم يحدث إلا منذ أقل من قرن واحد أن أصدر الأوروبيون، رسمياً، القوانين التي تحرم إستخدام السموم في الحرب البرية، وذلك في ملاحق لمعاهدتي هيغ في عامي ١٨٩٩و ١٩٠٧ (٤). وبرغم ذلك، فقد استخدمت الأسلحة الكيميائية على نحو كثيف من قبل كل أطراف الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي أدى إلى تبني برتوكول عام ١٩٢٥ المتعلق بحظر الإستخدام الحربي للمواد الخانقة والسامة والغازات الأخرى، ووسائل الحرب البيولوجية (يعرف هذا البروتوكول على نطاق واسع ببرتوكول جنيف لعام ١٩٢٥). وفي الوقت الراهن نجد أن برتوكول جنيف مقبول على مستوى العالم تقريباً بوصفه حظراً على الإستخدام الأول للأسلحة الكيمائية.

وبالرغم من هول وسائل الحرب الأخرى، فإن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية (البكتريولوجية) تبقى الوسائل الحربية الرئيسة والوحيدة التي طالب المجتمع الدولي

---

(٤) انظر بما يتعلق بالهند والعرب ألفا ميرادال في "لعبة نزع السلاح" (نيويورك، بانثيون، ١٩٧٦) الصفحتين ٢٢٧-٢٢٨؛ أما بما يتعلق باليونانيين والرومان فانظر روبرتس وفي وغويلف في "وثائق خاصة بقوانين الحرب" (اكسفورد، مطبعة كلارندون، ١٩٩١)، الصفحة ٢٨٩.

بحظرها (٥). وليس سهلا أن نشرحَ الحقيقة المتمثلة في أن الثقافات القديمة والمختلفة، كانت قد اشتركت كلها في كراهية خاصة لحرب السموم. وربما عبّر الكاتب الإنكليزي ليونارد بيتون افضل من أي شخص آخر عن هذا الكره عندما عزاه إلى "أصالة وعمق غرائز النوع البشري الموجهة ضد الطاعون والسم" (٦).

تركز معاهدة الأسلحة الكيميائية، على نحو خاص، على الحظر الشامل والدائم لتطوير، وانتاج، و"امتلاك" وبيع، واستخدام الأسلحة الكيميائية وهي معدة، لاكمال وتوسيع الحظر الذي فرضه بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ على "استخدام" الأسلحة الكيميائية والبيولوجية(٧). وسوف تقدم معاهدة الأسلحة الكيميائية ، أول نظام قابل للتحقق منه، وذي طابع عالمي لنزع السلاح. وسوف يكون لنجاحه أو فشله تأثيرات كبيرة جداً في نوع النظام العالمي الذي يحتمل أن يسود العالم في القرن المقبل. وسوف تتطلب أو تشترط معاهدة الأسلحة الكيميائية تدمير الأسلحة الكيميائية الموجودة كلها، وبإشراف دولي، اضافة إلى تدمير الذخائر الكيميائية، ومنشآت (مصانع) انتاجها.

تشمل الأسلحة الكيميائية التي تحظرها المعاهدة المذكورة المواد الكيميائية

---

(٥) إن الوسائل الحربية الأخرى الوحيدة التي حُظرت كلياً هي القذائف المتفجرة الصغيرة (بموجب إعلان سانت بيترسبرغ في عام ١٨٦٨) والطلقات القابلة للتمدد (بموجب إعلان صيغ لعام ١٨٩٩).

(٦) انظر ليونارد بيتون في "إعادة تشكيل القوة : اقتراح عن نظام أمني دولي". لندن (١٩٧٢)، وقد اقتطف عن نيكولاس سيمس في كتابه "دبلوماسية نزع السلاح البيولوجي" (لندن، ماكميلان، ١٩٨٨)، الصفحة ٢٨٩.

(٧) حُظر إمتلاك الأسلحة البيولوجية وبموجب معاهدة ١٩٧٢ عن "حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتوكسينية (يدخل التوكسين السام في صنعها)، وعن تدميرها".

السامة كلها، والمواد الداخلة في انتاجها، ما عدا تلك المستخدمةلأغراض سلمية. وبموجب هذه المعاهدة، فإن الذخائر والمعدات المصممة للإستخدام فقط في مجال استخدام الأسلحة الكيميائية تعرف أيضاً بالأسلحة الكيميائية. ويجب أن يُعلن عن مثل هذه المواد والذخائر والمعدات الكيميائية، وأن توضع تحت مراقبة مستمرة، وتُدمَّر خلال ١٠ سنوات من تاريخ بدء تنفيذ المعاهدة. ويجب أيضاً أن تُجعل منشآت انتاج الأسلحة الكيميائية غير صالحة للعمل فور البدء بتنفيذ هذه المعاهدة، وتوضع تحت المراقبة الدولية، وتدمر أيضاً.

ويجب أيضاً الإعلان عن المنشآت الصناعية الكيميائية في كل بلد اذا كانت تنتج كميات تتجاوز وإن في حدود ضيقة جداً، ما هو موجود في "الجدولين" الخاصين بالمواد الكيميائية ذات العلاقة بالأسلحة الكيميائية، أو اذا كانت تنتج أكثر من كميات محددة من بعض المواد الكيميائية الأخرى ذات العلاقة أيضاً بهذه الأسلحة. وعموماً، فإن أعمال التفتيش الدولية سوف تتم على هذه المنشآت الصناعية على نحو روتيني. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنفذ "تفتيشات تحدي" عندما تنشأ شكوك في ما يتعلق بعدم التقيد. وسوف يحق لأي دولة عضو في المعاهدة أن تقوم بتفتيش تحدي أو مفاجيء على اي موقع أو أي أرض في حدود أي دولة أخرى عضو في المعاهدة أيضاً.

وسوف تقع مسؤولية مراقبة التقيد بأحكام معاهدة الأسلحة الكيميائية على عاتق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) التي ستقام بموجب المعاهدة وتؤمن لها أمانة عامة بالحجم اللازم يكون مقرها في لاهاي. وستقدم هذه المنظمة بدورها فرقاً دولية مؤلفة من مفتشين ذوي تدريب عال ينفذون نشاطات التحقق حسب منطوق معاهدة الأسلحة الكيميائية ويشرف على هذه الفرق مؤتمر يضم الدول الأعضاء كلها ومجلساً تنفيذياً من ٤١ دولة. وفضلاً عن ذلك، فإن السلطات الوطنية ستُنشأ في كل دولة لضمان تنفيذ أحكام معاهدة الأسلحة الكيميائية والمساعدة في إظهار التقيد بها

للأعضاء الآخرين.

وبموجب المعاهدة تُقدَّم المساعدة إلى الدول التي تستخدم ضدها الأسلحة الكيميائية أو تُهدَّد بهذا الإستخدام. ويمكن أن تشمل هذه المساعدة التزويد بمعدات الوقاية الكيميائية، وتكنولوجيا التطهير من المواد السامة أو الإمدادات والمشورة الطبية. ويمكن لهذه المنظمة أن توصي أيضاً بفرض عقوبات جماعية ضد الدول الأعضاء أو غير الأعضاء التي تنتهك أحكام المعاهدة(٨).

إن الشرق الأوسط، الذي هو منطقة توتر شديد وذو تاريخ حديث في الاستخدام الواسع النطاق للأسلحة الكيميائية، وبوصفه يقترب الى حد كبير من الوصول الى مرحلة امتلاك منظومات ايصال الصواريخ الباليستية إلى أهدافها، يعتبر، بالتأكيد، المنطقة التي سوف تستفيد إلى أقصى حد من نزع السلاح الكيميائي. ومع ذلك، فإن النزاعات السياسية والعسكرية الراهنة في المنطقة، سواء أكانت عربية إسرائيلية، أم عربية عربية، أم عربية إيرانية تؤكد أن القرارات في شأن نزع السلاح الكيميائي لن تُتَّخذ بمعزل عن الإعتبارات السياسية والعسكرية الأوسع نطاقاً. وثمة خطر يتمثل في أن هذه النزاعات التاريخية وطرائق أو أساليب التفكير التي ترافقها سوف تعمي متخذي القرارات وتحد من مجال الرؤية لديهم بحيث يقتصر هذا المجال على القيمة العسكرية المحدودة للأسلحة الكيميائية، وعلى الإمكانية المحدودة لعملية نزع السلاح الكيميائي في تطوير الوفاق في المجالين السياسي والعسكري.

إن المحاولة الأكثر أهمية في الربط بين نزع السلاح الكيميائي المستقبلي من ناحية وبين قضايا الشرق الأوسط الأخرى جاءت في مؤتمر باريس عن حظر الأسلحة الكيميائية في كانون الثاني ١٩٨٩، والذي أصرت أغلب الدول العربية فيه على أن التقدم في إزالة الأسلحة الكيميائية يجب أن يوازن بتقدم موازٍ في حظر

(٨) يوجد وصفاً مفصلاً لمعاهدة الأسلحة الكيميائية في الفصل ٤ من هذا الكتاب.

الأسلحة النووية (الإسرائيلية). وإذ فشلت هذه الدول في إقامة علاقة واضحة بين هذين الأمرين وفي جعل المؤتمر يقرّ بها في وثيقته النهائية، فإن مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد على مستوى وزاري بعد انتهاء مؤتمر باريس شدّد على "ضرورة الربط بين حظر الأسلحة الكيميائية وحظر الأسلحة النووية" (٩). وهكذا، فإن بيان باريس شكّل، بوصفه التعبير الأكثر مشروعية عن المفاهيم الأمنية المتعلقة بنزع السلاح الذي يجب أن يأتي من داخل المنطقة ذاتها، موضوع أغلب النقاش اللاحق في شأن معاهدة الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط. وبالتالي نجد أ الإتفاق بين الدول الشرق أوسطية على علاقة ملائمة بين الأسلحة الكيميائية والنووية والتقليدية هو عنصر أساسي، ولكنه مفقود مع الأسف، لإنجاز أو تحقيق إشتراك إقليمي (يشمل هذه المنطقة) في معاهدة الأسلحة الكيميائية.

وباختصار يمكن القول إن الجدل العربي المتمثل بكون الأسلحة الكيميائية، أو خيار إنتاجها، ضرورة لردع التصعيد الإسرائيلي و/أو لردع إستخدام إسرائيل لأسلحتها النووية في أي نزاع مستقبلي. ولكن الإسرائيليين، الذين لم يعترفوا رسمياً بامتلاك أسلحة نووية، يصرون على أن الخيار النووي يؤمن لهم "السلاح الذي يُلجأ إليه في الفرصة الأخيرة" إزاء قوات عربية تقليدية متفوقة عددياً. ويُرى الخيار النووي بوصفه الضامن الأخير لدولة إسرائيل، علماً أن الإسرائيليين يؤكدون أن هذا الخيار يجعل أي مبادرة عسكرية لإزالة إسرائيل من الوجود غير مستحقة أو لاتوازي الثمن الذي سيترتب عليها. ومهما يكن من أمر، فإن كلا وجهتي النظر المذكورتين لاتعترفان بحقائق معينة. فوجهة النظر العربية تميل إلى تجاهل الإحتمال المتمثل بأن إستخدام الأسلحة الكيميائية ضد قوة عسكرية إسرائيلية، محمية جيداً أوضد السكان الإسرائيليين المحميين جيداً سيكون ذا تأثيرات أو فعالية محدودة. وهي تتجاهل أيضاً الحقيقة عن أن الأسلحة الكيميائية العربية لم تستخدم سابقاً ضد إسرائيل بل

(٩) التقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية، ٤ (١٩٨٩)، الصفحة ٧.

ضد المعاقل الملكية اليمنية، والقوات الإيرانية، والأكراد العراقيين. وفي المقابل، فإن المخاوف الإسرائيلية من التفوق العددي للعرب يميل إلى تجاهل الإنقسامات السياسية في العالم العربي التي يجب التغلب عليها قبل أن توحد الإمكانات العربية في هجوم على إسرائيل.

سوف تقترح هذه الدراسة طرائق يمكن فيها لمعاهدة الأسلحة الكيميائية أن تسهم في عملية بناء الثقة والأمن في الشرق الأوسط. وسوف تناقش كون هذا الإسهام يأتي من الفوائد المباشرة لمعاهدة الأسلحة الكيميائية التي تنعكس على بناء الثقة والأمن، ومن الدور الذي تستطيع هذه المعاهدة تأديته في تطوير عملية إقليمية أوسع نطاقاً في مجال الوفاق السياسي والعسكري.

ومهما كانت الفوائد المزعومة لهذه المعاهدة، فمن المحتمل أن يتم الإنضمام إليها من قبل الدول العربية كلها أو لايتم إنضمام أي دولة عربية إليها فإما الكل أو لا أحد). وفي ضوء النزاعات الإقليميةالعميقة الجذور والمتراكبة أحدها فوق الآخر أحياناً، سيكون من البساطة أو الغباء في شيء كثير أن نتوقع وضع معاهدة الأسلحة الكيميائية موضع التنفيذ في هذه المنطقة من العالم لتكون مقدمة للتأكيدات بأن الأعداء المحتملين الذين يملكون إمكانات كيميائية سوف ينفذون هذه المعاهدة أيضاً. وعموماً، فهذه التأكيدات يجب أن تصدر عن أطراف النزاع العربي الإسرائيلي، وأطراف النزاع العربي الإيراني، ولاسيما عن الدول التي لها دور في كلا منطقتي التوتر الإقليمي الفرعي هاتين. وبالتالي، فإن التصديق المتزامن على معاهدة الأسلحة الكيميائية من قبل دول شرق أوسطية هامة سوف يتطلب عملية متدرجة لبناء الثقة في المجال الكيميائي إضافة إلى مؤشرات إلى أن الإنضمام إلى هذه المعاهدة سيقدم فوائد أخرى في مجالات أخرى للحد من الأسلحة، وفي مجال عملية السلام السياسية. وستلخص هذه الدراسة كيف يمكن أن تبدو عملية بناء الثقة الإقليمية في المجال الكيميائي، وماهية الفوائد الأكثر شمولية التي يمكن توقعها.

إن القرارات عن الإنضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية سوف تتضمن محاكمات (تقديرات) معقدة عن الفوائد الأمنيّة المترتبة على الإحتفاظ بالأسلحة الكيميائية مقابل الأمن المتبادل الذي يمكن أن يقدمه نزع السلاح الكيميائي. وفي الفصل الأول سنجد نظرة عامة إلى الدور التاريخي للأسلحة الكيميائية في المنطقة مع التشديد بشكل خاص على إستخدام هذه الأسلحة في الحرب اليمنية والحرب العراقية الإيرانية وعلى إستخدامها في حرب الخليج الأخيرة التي دارت بسبب إستيلاء العراق على الكويت. وسوف تستخدم هذه الأمثلة لإلقاء الضوء على النقاش المتعلق بفائدة الأسلحة الكيميائية.

ويبحث الفصل الثاني في المفاهيم الأمنية لدول الشرق الأوسط الرئيسة عن الأسلحة الكيميائية، ونزع السلاح الكيمائي. وسوف تذكر فيه تقارير موثوقة عن إمكانات، هذه الدول في الأسلحة الكيميائية. وسوف يوضح هذا الفصل الأدوار السياسية والعسكرية المزدوجة للأسلحة الكيميائية في هذه المنطقة.

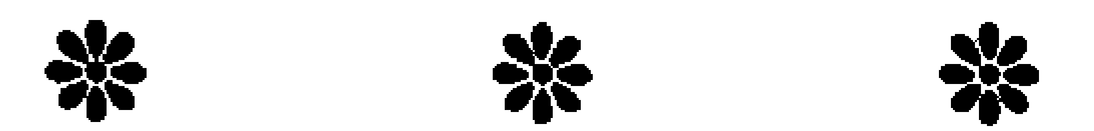
وكذلك، فإن قرارات الإنضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية سوف تتأثر بالجدل الدبلوماسي الذي دار خلال الأعوام الثمانية عشر الماضية، وبصورة رئيسة في سياق الأمم المتحدة، في شأن أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط. أما الفصل الثالث فسوف يبحث في المبادرات الدبلوماسية المتعلقة بمنطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة وبمنطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل (بما فيها الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية)، إضافة إلى الإقتراح في شأن منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية أيضاً.

يتركز صلب هذا الجهد في الفصلين الرابع والخامس، على عملية بناء الثقة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية بين دول الشرق الأوسط وعلى تطوير التنفيذ الاقليمي الفعلي لهذه المعاهدة. وتُقترح في الفصل الخامس مجموعة واسعة من الخطوات التي يمكن أن تتخذ من أجل تهدئة الإهتمامات الخاصة للدول الشرق أوسطية وبناء الثقة

بالمعاهدة داخلياً، وفي القطاعين الصناعيين العسكري والكيميائي. وتوصف أيضاً في هذا الفصل الإجراءات الداعمة في مجالي التحقق والتطمينات الأمنية التي يمكن الأخذ بها في الدول غير التابعة للمنطقة، وفي الأمم المتحدة وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

يضع الفصل السادس معاهدة الأسلحة الكيميائية ضمن سياق عملية السلام الشرق أوسطية التي بدأت في مدريد في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٩١، وخاصة ضمن الجهود التي تبذلها مجموعة العمل المتعددة الأطراف الخاصة بالحد من الأسلحة وبالأمن الإقليمي التي بدأت عملها في واشنطن في شهر أيار من عام ١٩٩٢ والتي هي جزء مكمل من عملية السلام الشرق أوسطية. يقترح هذا الفصل إقامة علاقة ملائمة وصحيحة بين معاهدة الأسلحة الكيميائية والقضايا الأخرى المتعلقة بالحد من الأسلحة، وكذلك بين معاهدة الأسلحة الكيمائية وحل النزاعات السياسية الإقليمية.

وأخيراً، فإن كل الإشارات إلى أحكام معاهدة الأسلحة الكيميائية ونصوصها هي مأخوذة من محتوى مسودة هذه المعاهدة التي قدمها مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ في ٣ أيلول، من عام ١٩٩٢ برقم (CD/1173).



الفصل الأول

دور الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط

إن الجهود الهادفة إلى وصف الدور الذي لعبته الأسلحة الكيمائية في الشرق الأوسط، أو في أي منطقة أخرى، مشوبة بالصعوبات. ولايمكن للمصادر المستقلة أن تؤكد سوى قدر ضئيل نسبياً من المعلومات المتوفرة عن إمتلاك الأسلحة الكيميائية أو عن إستخدامها. والحكومات التي تنكر إمتلاك هذه الأسلحة لاترغب، بالتأكيد، في مناقشة الإستراتيجيات المحتملة لإستخدامها. وغالباً ما تظهر إدعاءات معينة تروج لها أطراف النزاع، أو تقوم أجهزة المخابرات بتسريب معلومات منتقاة ومحددة عن هذه الأسلحة، ولأسباب أو أهداف سياسية. وما أن تُسرب هذه المعلومات عن الإمكانات الكيميائية حتى يتم تكرارها، دون التحقق منها، من قبل وسائل الإعلام، ويستمر ذلك لسنوات دون وجود تأكيدات كافية في شأنها. وتمارس بعض الدول، عن عمد، سياسات مبهمة وغامضة في مجال الإعلان عن هذه الإمكانات، وغالباً إلى الحد الذي تؤكد فيه وجود هذه الإمكانات أو حتى أنها تهدد بإستخدامها في الوقت الذي تستمر فيه بإنكار إمتلاكها للأسلحة الكيميائية.

وبالرغم من الإفتقار إلى معلومات دقيقة، فإن المفاهيم المتعلقة بدور وفائدة الأسلحة الكيميائية تُطوّر، وتصبح أساساً للقرارات السياسية والتخطيط العسكري. وكذلك، فإن ماتنشره الصحافة، ومايعلنه القادة السياسيون بما يخص قيمة الأسلحة الكيميائية يساعدان في تشكيل وجهات النظر لدى الرأي العام في شأن هذا الموضوع وبالتالي، فإن ذلك يؤثر، بدوره، في القرارات المتعلقة بإمتلاك الأسلحة الكيميائية أو بنزعها. وإن التحليل الموضوعي، بما فيه النقد الموجه إلى مصادر

المعلومات المستخدمة، يكون غائباً على نحو واضح عن الكثير من المناقشات العامة للجمهور في موضوع الحرب الكيميائية.

وإذا كان الإنضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية سيعتمد على مفاهيم أمنية دقيقة، فإن إعادة النظر في أفضل المعلومات المتوفرة عن الدور التاريخي والمستقبلي لهذه الأسلحة تكون ضرورية. ففي الشرق الأوسط، تشكلت المفاهيم الراهنة غالباً في ضوء ثلاثة أحداث هي : إستخدام الأسلحة الكيميائية، من قبل القوات المصرية في اليمن (١٩٦٢- ١٩٦٧)، وإستخدامها في الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وعدم إستخدامها في حرب الخليج الثانية التي نشبت بسبب أحداث الكويت(١٩٩١). وسوف نلقي في هذا الفصل الضوء على الإستنتاجات عن دور الأسلحة الكيميائية في هذه النزاعات، والتي أخذت من دراسات عسكرية تاريخية أساسية، إضافة إلى أخذها من تقارير رسمية في حالة النزاع الكويتي. وبالرغم من أن هذه الدراسات اعتمدت بصورة رئيسة على مواد مأخوذة من مصادر عامة، وليس من مصادر إستخبارية، فإنها تقدم تحليلاً ذا نوعية أفضل بكثير مما يوجد عادة في الصحف. وهي تقدم أفضل تحليل متاح لإتخاذ القرارات من قبل الدول الراغبة في التوقيع أو في عدم التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية.

وإذ يركز هذا الفصل على الدور التاريخي للأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط، فإن الفصل الذي يليه سوف يغطي المفاهيم والسياسات والبرامج المعلنة الحالية للدول الرئيسة في المنطقة. ولكن محدودية حجم أو إتساع الكتاب ستجعلنا نستبعد المعالجة العميقة للموضوع. ونأمل أن المواد المقدمة هنا سوف تقدم بدورها إطار عمل لتحليل الدور التاريخي والمستقبلي للأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط، وتشير، عبر الملاحظات، إلى توفر مصادر إضافية من أجل أبحاث مستقبلية أخرى.

١-١: الفائدة العسكرية للأسلحة الكيمائية.

قد يكون من المفيد، قبل إعادة النظر في الأوضاع الخاصة لإستخدام الأسلحة الكيميائية أو لعدم إستخدامها، أن نأخذ في الإعتبار القيود العامة المؤثرة في الإستخدام العسكري للمواد الكيميائية. خلافاً للمفهوم العام، فإن الأسلحة الكيميائية هي أسلحة خاصة يمكن أن تستخدم بفعالية في شروط معينة فقط. وهكذا، فإن إستخدامها الفعال يتطلب مستوى عالياً من المراجع التقنية، وتدريباً واسعاً للقطعات، ومنظومات قيادة وسيطرة متطورة، وخاصة إذا كان الخصم مدرباً أيضاً ومجهزاً في النواحي الوقائية (الدفاعية). وقد كان واحد أو أكثر من هذه العوامل غير موجود أو غير متوفر غالباً عندما جرت محاولات إستخدام الأسلحة الكيميائية في ميدان المعركة.

ومن حيث التعريف أو التحديد، يمكن للمواد الكيمائية السامة أن تمارس، عندما تستخدم بتركيزات ملائمة ضد أفراد غير محميين، تأثيرات مميتة، وفورية غالباً. ويمكن أن يكون إستخدامها مدمراً ضد السكان غير المحميين. ولكن نقطة الضعف في هذه الأسلحة، إذا ماقورنت بوسائل الحرب الأخرى، تكمن في حقيقة كون تأثيراتها معتمدة إلى حد كبير على عوامل تخرج عن سيطرة مستخدمها : والتي تشمل الشروط البيئية (الوسط المحيط) كسرعة الريح وإتجاهه وحرارته، ودرجة الوقاية المتاحة للقطعات أو للسكان في الطرف المعادي. وإذا ماقورنت بالمتفجرات الشديدة (١٠) أو بالأسلحة النووية (١١)، فإن تأثيراتها لايعتمد عليها كثيراً، ويمكن

(١٠) إن التكاليف والقيود البدنية المتعلقة، بالأقنعة والملابس الواقية من المواد السامة هي في حدها الأدنى بالمقارنة بالمواد المالية المطلوبة للحصول على وقاية مماثلة من موجتي الصدمة والحرارة، اللتين تنشأن من الأسلحة التقليدية والنووية.

(١١) قدّر جوليان بيري روبنسون، إذ استخدم نموذج النثر الجوي، واعتمد ../....

أن يتم إبطال هذه التأثيرات كلياً بوساطة تقنيات غير مكلفة نسبياً.

يقول ماتيو ميسيلسون كابو، استاذ الكيمياء الحيوية والبيولوجيا الجزيئية في جامعة هارفارد الأميركية "إن البزة الواقية الكاملة [المعدة للوقاية من الأسلحة الكيميائية]، كالنوع الذي زودت به القوات البرية الأميركية، بما فيها القفازات والحذاء المطاطي، تؤمن وقاية كاملة من كل المواد الكيميائية الحربية المعروفة" (١٢). ويذكر أيضاً ما اكتشفه البريطانيون والأميركيون عن أن أغلب إصابات جنودهم في الحرب العالمية الأولى نجمت عن عدم إرتداء الأقنعة الواقية بشكل صحيح أو عن نزع هذه الأقنعة قبل الوقت اللازم. ويشك ميسيلسون أيضاً في إحتمال ظهور مواد كيميائية حربية جديدة تستطيع إختراق وسائل الوقاية من الأسلحة الكيميائية. ويذكر أن ثمة إختبارات نفذت في الكثير من الدول على "مئات آلاف المواد المعدة للإستخدام في الأسلحة الكيميائية" ولكنها فشلت كلها في إنتاج مواد أكثر فعالية من المواد التي

.../... على الشروط المناخية، أن خمسة أطنان من غاز الأعصاب المعروف بالزارين، تستطيع أن تهدد ٢٥-٥٠٪ من مجموع الموجودين على مساحة ١-٦ كيلومترات مربعة إذا كان هؤلاء غير محميين. وقد قورن ذلك بمعدل الإصابات الذي بلغ ٥٠٪ بنتيجة قنبلة هيروشيما النووية التي أحاطت بمساحة تبلغ نحو ٣٠ كيلومتراً مربعاً. وكان إستنتاجه هو: "أن الغاز السام يمكن أن يقارن من حيث قدرته التدميرية بالعيارات الصغيرة من الأسلحة النووية. وفي المقابل يمكن ألا يسبب هذا الغاز، في شروط عدم ملاءمة الشروط المناخية، أي تدمير. انظر فصل "إنتشار الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط" من كتاب روبنسون "إنتشار الأسلحة غير التقليدية في الشرق الأوسط (اكسفورد، مطبعة جامعة اوكسفورد).

(١٢) انظر ميسيلون في خرافة الأسلحة الكيميائية المثالية في "تقرير العلماء الذريين"، المجلد ٤٧، العدد ١٣، الصفحة ١٣.

خُزّنت في الترسانة الكيميائية الرئيسة في السنوات الخمسين الماضية [ولاسيما غاز الخردل (الأيبريت) وغازات الأعصاب، والغازات المهيجة من نوع C5].

أثبتت الأسلحة الكيميائية، أقصى فعالية لها لدى إستخدامها على قطعات متوضعة في مواقع ثابتة أو متحشدة بأعداد كبيرة، وعلى الوحدات المتحركة ببطء نسبي حيث يمكن للمواد الكيميائية الثابتة أن تحقق أقصى تأثير لها، علماً أن ذلك كان سبباً في الإقلال من جانبية حرب الخنادق بعد الحرب العالمية الأولى. وحتى عندئذ، فعندما أُمر الجنود بالخروج من الخنادق في تشكيلات هجومية متحركة، وُجد أن المدفعية والمدافع الرشاشة التقليدية أدت دوراً أفضل من المواد الكيميائية في التأثير في هؤلاء (١٣). وعموماً، فإن ظهور الحرب الحديثة ذات المناورة العالية، على غرار ما شوهد في حرب الخليج الثانية، سوف يقلل أكثر فأكثر من فائدة إستخدام الأسلحة الكيميائية، ضد الدول القادرة على خوض مثل هذه العمليات.

ويدل تاريخ الحرب الكيميائية، على أن أقوى القيود التي تفرض على إستخدام الأسلحة الكيميائية هي إمتلاك الخصم لإمكانات وقائية (دفاعية) فعالة. وإن كل الأمثلة المثبتة عن اللجوء إلى الحرب الكيميائية، منذ عام ١٩١٨ كانت قد حدثت ضد قوات افتقرت إلى، أو كانت تنقصها، معدات وقائية (١٤). وفضلاً عن ذلك، يجب أن يلاحظ أن القوات ذات القدرات الكيميائية كانت غالباً قد امتنعت، سواء لأسباب قانونية، أم سياسية، أو أخلاقية، عن إستخدام الأسلحة الكيميائية في النزاعات التي تخوضها مع خصوم غير محميين. ونذكر على سبيل المثال، حالة القوات الأميركية في كوريا، والقوات الفرنسية في الجزائر، وإسرائيل، حسبما يقال، في حرب عام ١٩٧٣. ويبدو أنه وجدت عوامل مماثلة وراء الإمتناع عن إستخدام الأسلحة الكيميائية، ضد المراكز السكانية للخصم.

---

(١٣) انظر المرجع السابق، الصفحة، ١٤.

(١٤) انظر المرجع السابق أيضاً، الصفحة، ١٥

. إن المتطلبات الإدارية والتقنية (اللوجستية) تعمل أيضاً على الحد من الإستخدام الفعال والمعزز للمواد الكيميائية في الحرب. فالإمداد بالمواد الكيميائية العالية السمية والتعامل معها، والتزويد بالذخائر الكيميائية، للتطهير من المواد السامة، والخدمات الطبية، تجعل من الحرب الكيميائية عملاً معقداً بدرجة كبيرة، ولاسيما في أثناء العمليات التي يغلب عليها طابع الحركة. ويشير فردريك براون إلى الإعتبارات اللوجستية في إتخاذ القرارات العسكرية ضد إستخدام الأسلحة الكيميائية، من قبل المانيا على الإتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الثانية، ومن قبل فرنسا والإتحاد السوفييتي على ألمانيا في عامي ١٩٤٠ و١٩٤١ على التوالي، ومن قبل الولايات المتحدة على اليابان في عام ١٩٤٥. ويبدو أيضاً أن هذه العوامل اسهمت في عدم إستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل العراق على القوات المتحالفة في عام ١٩٩١ (١٥).

ليس الغاز بحد ذاته قادراً على إزالة القدرات الهجومية المادية للخصم أو على إحتلال الأرض أو التمسك بها. وفي أحسن الأحوال، وكما سنرى في مكان آخر من هذا الفصل، يمكن للأسلحة الكيميائية أن تكون مفيدة في إستخدامها ضد قطعات سيئة الحماية بغية تحقيق أهداف تكتيكية محدودة كمنع الخصم من إستغلال أرض ما أو نشر قواته . ولكي تكون المواد الكيميائية الحربية ذات فعالية قصوى في ميدان المعركة يجب أولاً أن يتم استخدامها ضمن عمليات عسكرية منسقة تضم قوات جوية وبرية وأن يُكمّل أو يدعم هذا الاستخدام ثانياً بمعلومات ميدانية دقيقة ومنظومات قيادة و سيطرة دقيقة وأن تستخدم ثالثاً ضمن قوات غير مجهزة بوسائل وقاية كافية . ونادراً ماتتحقق هذه الشروط كلها في آن واحد .

وإن أفضل دليل على صعوبة الاستخدام الفعال للأسلحة الكيميائية في الحرب هو

(١٥) انظر فردريك براون في "الحرب الكيميائية : دراسة عن القيود المفروضة عليها" (برينستون، نيوجرسي، مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٦).

عدم قبولها من قبل أغلب القوات العسكرية وسحبها من مستودعات عدد من الدول (١٦) وبالرغم من توفر هذه الأسلحة لدى المحاربين في العديد من حروب هذا القرن التي بلغ عددها نحو ٣٠٠حرب، فإنها لم تستخدم إلا في أقل من ١٢نزاعاً منذ الحرب العالمية الأولى (١٧). وقد غابت بشكل ملحوظ عن الحرب العالمية الثانية ، والحرب الكورية والحروب العربية الإسرائيلية . وإذ كانت الإدعاءات عن استخدام الأسلحة الكيميائية في العديد من النزاعات الأخرى كثيرة جداً ، فلم يوثق أي منها.

يؤكد فردريك براون في كتابه "الحرب الكيميائية : دراسة القيود المفروضة عليها"، أنه في ما يتعلق بالقوات البريطانية والألمانية في الحرب العالمية الثانية، فإن

---

(١٦) جوليان بيري روبنسون في "إنتشار الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط"، الجدول ٣. ويذكر روبنسون الحالات التالية التي تمر فيها التخلص من الأسلحة الكيميائية في كل من ألمانيا، وايطاليا، وتركيا، وكندا، وتشيكوسلوفاكيا، وفرنسا، وهنغاريا، واليابان، وجزر الهند الغربية التابعة لهولندا، وبولندا، وجنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة، ويوغوسلافيا. وكذلك، فإن الولايات المتحدة الأميركية والأتحاد السوفييتي وقعا إتفاقية ثنائية الجانب في عام ١٩٩٠، ووافقا بموجبها على خفض مخزونهما من الأسلحة الكيميائية إلى خمسة آلاف طن فقط أي نحو ١٠ في المئة من المخزون الأميركي الراهن.

(١٧) المرجع السابق ذاته. ويذكر بيري روبنسون إستخدام الأسلحة الكيميائية في النزاعات التسعة التالية . بريطانيا في الحرب الأهلية الروسية (١٩١٩)، واسبانيا في المغرب (١٩٢٥)، وايطاليا في ليبيا (١٩٣٠)، والإتحاد السوفييتي ضد المتمردين في سينكيانغ (١٩٣٤)، وايطاليا في اثيوبيا (١٩٣٥-١٩٤٠)، واليابان في الصين (١٩٣٧- ١٩٤٥)، ومصر في اليمن (١٩٦٣- ١٩٦٧)، والعراق في حرب الخليج الأولى (١٩٨٣- ١٩٨٨)، والعراق في كردستان العراقية (١٩٨٧- ١٩٨٨).

الجمع بين الكراهية الشخصية والمؤسساتية للمواد السامة، والفعالية العامة الهامشية، للغاز بوصفه منظومة سلاحية كانا قد شكلا قيوداً لايمكن تجاوزها أو التغلب عليها، وبالتالي لم يجر الإستخدام (١٨). وينهي براون كلامه قائلاً: "كان الغاز سلاحاً ذا متطلبات تكنولوجية معقدة، إضافة إلى كونه مثيراً للقلق النفسي إلى درجة يصعب معها قبوله من قبل العسكريين المحترفين" (١٩). وقد أثيرت هذه النقطة ذاتها، والمتعلقة بعدم إستخدام الغازات في الحرب العالمية الثانية، من قبل جوليان بيري روبنسون في دراسته المشهورة المؤلفة من ستة مجلدات عن الحرب الكيميائية والبيولوجية والصادرة عن معهد أبحاث السلم الدولية في أستوكهولم (SIPRI) إذ قال : إن رفض قبول الغاز بوصفه سلاحاً مفيداً نبع، على الأقل، من الضغوطات المؤسساتية ومن القيود النفسية بالقدر نفسه الذي تأتي فيه من الإعتبارات العقلانية لفائدته العسكرية" (٢٠).

وإذا كانت الفعالية المحدودة والبطيئة للأسلحة الكيميائية، بالمقارنة مع المتفجرات التقليدية، قد أضعفت من أهميتها في الترسانات الحديثة، فإن فعاليتها في تحقيق أهداف إستراتيجية لدى إستخدامها على السكان المدنيين غير المحميين بقيت أمراً لاجدال فيه. وعموماً، فإن ملاء متها بصورة رئيسة للإستخدام بوصفها أداة إرهاب ضد المدنيين، وإن لم ينفذ هذا الإستخدام على نطاق واسع، لاتزال تشكل تلك الميزة أو السمة التي تجعل من إزالتها أمراً ملحاً.

---

(١٨) المرجع السابق ذاته الصفحة ٢٨٢.

(١٩) فردريك بروان في "الحرب الكيميائية : دراسة في القيود المفروضة عليها"، لصفحة ٢٨٥.

٢٠) سيبري (SIPRI) "مشكلة الحرب الكيميائية والبيولوجية"، المجلد (١) استوكهولوم، المكفيست ويكسل، ١٩٧١) الصفحة ٣٣٤.

٢-١ إدخال الأسلحة الكيميائية إلى الشرق الأوسط

يبدو أن الأسلحة الكيميائية أدخلت إلى الشرق الأوسط لأول مرة من قبل تركيا والدول الإستعمارية الأوروبية. فقد أبلغت القوات البريطانية في بلاد ما بين النهرين في عام ١٩١٦ من نشر تركيا لأسلحة كيميائية ألمانية الصنع في بغداد. وفي عام ١٩١٧ استخدمت القوات البريطانية الغاز في فلسطين خلال معركة غزة الثانية، واستخدمته مرة ثانية في بغداد ضد ثورة الشيعة في عام ١٩٢٠. واستُخدمت الأسلحة الكيميائية من قبل القوات الإسبانية في المغرب في الأعوام ١٩٢٣-١٩٢٧، ومن قبل القوات الإيطالية في ليبيا واثيوبيا في عام ١٩٣٠ والأعوام ١٩٣٥-١٩٤٠ على التوالي. وحُركّت مخزونات كبيرة من هذه الأسلحة إلى المنطقة من قبل البريطانيين في أثناء الحرب العالمية الثانية علماً أن المخزونات البريطانية التي تُركت في هذه المنطقة (الشرق الأوسط) كانت غالباً مصدر الأسلحة الكيميائية التي استخدمتها مصر في الحرب الأهلية اليمنية (٢١).

ازداد الإهتمام بالأسلحة الكيميائية في المنطقة بعد الحربين العربيتين الإسرائيليتين في عامي ١٩٦٧و ١٩٧٣، وأصبح هذا الإهتمام أكثر حدة عندما تنامى إدراك العرب لما تملكه إسرائيل من إمكانات نووية في بداية أعوام السبعينات (٢٢).

---

(٢١) تعتمد كل المراجع في هذه الفقرة على كتاب جوليان بيري روبنسون "إنتشار الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط" ويذكر هذا المؤلف، بين أشياء أخرى، "وثائق مكتب السجلات العامة البريطاني" و"الحملة في بلاد ما بين النهرين" التي أخذ منها هذه المعلومات.

(٢٢) في عام ١٩٦٧ اشترك صدام حسين و١٠-١٥ مسؤولاً حكومياً عراقياً في رحلة إكتشاف حقائق إلى كل من الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفييتي لكي يتآلفوا مع الحرب الكيميائية وتقنياتها الدفاعية. وقد شملت هذه الرحلة ——/——

وفي الجانب العربي بدا أن الأسلحة الكيميائية. تقدم وسيلة لتجاوز التفوق التقني الإسرائيلي الذي اعتبر غالباً سبب الهزيمة العربية في كلا الحربين المذكورتين أعلاه، ولمواجهة الخطر النووي الذي ظهر، هو الآخر، في إسرائيل. أما الإهتمام الإسرائيلي الراهن بالأسلحة الكيميائية فينبع من الرغبة في إمتلاك خيار تصعيد بين السلاحين التقليدي والنووي، ومن الذعر الناجم عن الإفتقار إلى رد دولي فعال على إستخدام العراق للأسلحة الكيميائية، ومن عدم توسيع بعض الدول العربية لإلتزاماتها ببرتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بحيث تشمل عدم إستخدام الأسلحة الكيميائية ضد إسرائيل (٢٣).

٣-١ : إستخدام مصر للأسلحة الكيميائية في اليمن

كان إستخدام المصريين للمواد السامة الكيميائية في دعم القوات الجمهورية في الحرب الأهلية اليمنية في الأعوام ١٩٦٢-١٩٦٧ .موضوع تقارير عديدة بين عامي ١٩٦٣و١٩٦٧ . وكانت المصادر بصورة رئيسة هي الصحفيون الغربيون، والمصادر الملكية المعارضة للتدخل المصري، واللجنةالدولية للصليب الأحمر (ICRC). وادُّعي أن استخدام الأسلحة الكيميائية تركز في ثلاث فترات هي : حزيران وتموز ١٩٦٣، ومن

——/— الكيميائية مراقبة إختيار ذخائر كيميائية في موقعي ابيردين ويوغواي المعدين للتجارب في الولايات المتحدة. أخذت هذه المعلومات من سجل الكونغرس بتاريخ ٢٣-١٢-٦٩ في الصفحات ٨٣-٤١١٨٠، حسبما ذكر غوردون بورك و شارل فلويري في "الكتيب الدولي عن إنتشار الأسلحة الكيميائية" (وست بورت، س ت، مطبعة غرينوود، ١٩٩١)، الصفحتين ٩٠-٩١.

(٢٣) ادخل كل من ليبيا، والأردن، والكويت، وسوريا تحفظات على البرتوكول تُبيّن أن التصديق لايشكل إعترافا باسرائيل أو بمراعاة المعاهدة مع هذه الأخيرة.

كانون الثاني إلى تموز في عام ١٩٦٥، ومن خريف عام ١٩٦٥ حتى تموز من عام ١٩٦٧، أي إلى ما قبل الإنسحاب المصري بوقت قصير.

جاءت أغلب الروايات من الأطراف المهتمة بالموضوع و/أو لم يمكن تجسيدها على نحو مستقل. أما الإستثناءات فقد جاءت في حالتين اتخذت فيهما اللجنة الدولية للصليب الأحمر خطوة غير عادية في الإعلان الصريح عن إستخدام الغازات السامة. وهكذا صدر البيان الأول عن هذه اللجنة في ٣١ كانون الثاني من عام ١٩٦٧ وأشير فيها إلى "الإستخدام الفعلي للغاز السام" وطُلب إلى كل الأطراف، وعلى نحو ملح، مراعاة، "قواعد الأخلاق والقوانين الدولية" (٢٤). وبالرغم من أن بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم يحدد بدقة مواصفات حادث الإستخدام الذي استجابت له هذه اللجنة، فسرعان ما رفعت اللجنة المذكورة تقريراً مفصلاً عن هجوم كيميائى على قرية كتاف (KITAF)، وأُخذ نحو ٢٠ صحفياً، إضافة إلى أفراد اللجنة نفسها، إلى الموقع ذاته. وإذا ما أخذنا في الإعتبار الحذر الشديد الذي راعته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إعلانها الصريح وتعليقاتها على إساءة إستخدام هذا السلاح في الأوضاع النزاعية، فمن المعقول جداً أن نعتقد أن هذا البيان اعتمد على دلائل ملموسة فعلاً.

أما البيان الثاني الذي أصدرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في ٢ حزيران ١٩٦٧، فقد كان أكثر حدّة. وقد جاء فيه أن فريقها الطبي زار إحدى القرى في شمال اليمن و"جمع دلائل مختلفة تشير إلى إستخدام الغاز السام". وجاء في البيان أيضاً أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كانت منزعجة إلى أقصى حد وقلقة إزاء هذه الأساليب الحربية التي هي محرمة بشكل مطلق وبموجب القانون الدولي، والأعراف الدولية". ودعت هذه اللجنة كل الأطراف المشتركة في النزاع إلى عدم اللجوء في أي ظروف كانت ، إلى إستخدام الغازات الخانقة أو أي مادة سامة

(٢٤) سيبري (SIPRI)، مشكلة الحرب الكيميائية والبيولوجية "مجلد ٥، ص ٢٣٠.

مماثلة" (٢٥). وفيما بعد، تسربت الوثائق الداخلية للجنة الدولية للصليب الأحمر إلى وكالة صحفية أميركية لم تلبث أن عملت، بدورها، على نشر تقارير البعثة الطبية التابعة لهذه اللجنة، والتي ذهبت إلى اليمن وقامت بفحص جثث المصابين في قرية غاهار بوادي حرأن في أيار من عام ١٩٦٧، وقدمت دليلاً لايمكن نكرانه على إستخدام الغاز السام (٢٦).

يبدو أن الإستخدام المصري للأسلحة الكيميائية في اليمن كان قد بدأ باستخدام الغاز المسيل للدموع في صيف عام ١٩٦٣ حسبما ذكر الصحفيون الغربيون وأحد الخبراء العسكريين البريطانيين (٢٧). ولكن بعثة المراقبين المرسلة من قبل الأمم المتحدة إلى اليمن لم تستطع عندما طلب إليها الأمين العام للأمم المتحدة جمع معلومات من الإستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية، أن تقدم أو تجد أي دليل ملموس على ذلك، ومهما يكن من أمر، فلم تستطع هذه البعثة أن تصل إلى الأرض التي تقع تحت سيطرة الملكيين والتي كانت تشكل فعلا أهداف عمليات إستخدام الأسلحة. الكيميائية.

وفي عام ١٩٦٦ أصبحت مصر متورطة في نزاع من نوع النزاع الأفغاني في اليمن، وازدادت خيبتها من إمكان السيطرة عليه، ولاسيما في ضوء صعوبات العمل ضد قوات ملكية ملتجئة في أرض جبلية وعرة في داخل البلاد. وبلّغ عن غارات قصف استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية على قرية حلحل في شهر كانون الأول من

---

(٢٥) بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر حسبما أوردته سيبري في "مشكلة الحرب الكيميائية والبيولوجية" مجلد ٥، الصفحة ٢٣٣.

(٢٦) نشرت التقارير الطبية للجنة الدولية للصليب الأحمر في مجلة يو.س.نيوز اند ورلد ريبوت" ٣،تموز ١٩٦٧، وأعيد طبعها في المرجع السابق في ص ٢٣٣-٢٣٦.

(٢٧) المرجع السابق ذاته، الصفحات ٢٢٥-٢٢٧ والمجلة (١)، الصفحات ٢٣٦-٢٣٧

عام ١٩٦٦ وتبعتها هجمات جوية مكثفة على مقار القيادة العسكرية الملكية الموجودة في كهوف على مقربة من قرية كيتاف في شهر كانون الثاني من عام ١٩٦٧ (٢٨). وربما كان ذلك هو السبب الذي جعل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تصدر أول بيان لها. وفي حزيران من عام ١٩٦٧ أصبحت مصر في وضع مربك بنتيجة حربها مع إسرائيل، وفقدت الكثير من قوتها الجوية. وبرغم ذلك ظهرت أدّعاءات عن إستخدامها للأسلحة الكيمائية في اليمن في نهاية تموز ١٩٦٧، روجت لها مصادر الإستخبارات البريطانية والمسؤولون الملكيون اليمنيون

تنكر مصر لجوءها إلى إستخدام الأسلحة الكيميائية في اليمن. وقد أعلن وزير الإرشاد القومي المصري في بيان له في شباط ١٩٦٧، (ولم يصدر أي إلغاء له منذ ذلك التاريخ) مايلي

"إني مفوض بأن أعلن باسم الجمهورية العربية المتحدة، واؤكد مرة ثانية، وعلى نحو حاسم، أن هذه الجمهورية لم تستخدم الغاز السام في أي وقت ولم تلجأ إلى إستخدام مثل هذه المادة عندما كانت تدور عمليات عسكرية في اليمن" (٢٩).

تقول إحدى التقديرات التقريبية إن عدد الإصابات المميتة الناجمة عن إستخدام الأسلحة الكيميائية في اليمن وصل إلى ٤٠٠ شخص، إضافة إلى ٩٠٠ شخص آخر أصيبوا بجروح بليغة، وذلك في نحو ٤٠ هجوماً كيميائياً (٣٠). وقد جاء

(٢٨) دانا ادامس شميدت، "اليمن الحرب المجهولة" (نيويورك، هولت، راينهارت و ولسون ١٩٦٨)، الصفحة ٢٦٠. وأدغار أو بالانس في الحرب في اليمن" (لندن، فابر وفابر) الصفحة ١٧٤.

(٢٩) سيبري ـ "مشكلة الحرب الكيميائية والبيولوجية"، المجلد (١)، الصفحة ١٥٩.

(٣٠) هذا التقرير للمحلل الإسرائيلي ميشار بار وأخذ من مقال لاندرو تيريل بعنوان "الميراث الكيميائي لحرب اليمن" في مجلة "الإستراتيجية المقارنة"، لعام ٩٩١ ص١١٥

في مسح رئيس لإستخدام الأسلحة الكيميائية في اليمن ما يلي : "إن جهد الحرب الكيميائية المصري الذي بدأ في عهد الرئيس جمال عبد الناصر لم يصل إلى نهاية منطقية بشكل هجمات كيميائية كثيفة وواسعة النطاق في اليمن. ولكن استُخدم هذا الجهد على نحو محدود ودون تحقيق نتائج عسكرية حاسمة بالرغم من الثمن السياسي الذي ترتب عليه (٣١).

كان رد الفعل الدولي على تقارير الإستخدام المصري للأسلحة الكيميائية ضعيفاً. وكان رد الفعل الأميركي صامتاً، وربما بسبب إستخدام الولايات المتحدة المتكرر للمواد الكيميائية بشكل مواد متلفة للنباتات، ومزعجة، في فييتنام. وبالرغم من أن رئيس الوزراء البريطاني ويلسون أبلغ في كانون الثاني من عام ١٩٦٧ عن أنه يوجد لديه دليل قوي على إستخدام الغاز السام في اليمن، فإن حكومته اتخذت موقفاً سلبياً قائلة إن هذه الأحداث هي مسائل "تهم بالدرجة الأولى أعضاء الأمم المتحدة العاملين في المنطقة (٣٢). ولم تكن بعثة الأمم المتحدة في عامي ١٩٦٣-١٩٦٧ فعالة، ورفض الأمين العام للأمم المتحدة إرسال بعثة ثانية عندما أبلغ عن الإستخدام الكثيف للأسلحة الكيميائية في هذه المنطقة في عامي ١٩٦٦-١٩٦٧. والعامل الأخير الذي جعل ردّ الفعل الدولي خافتاً هو الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧ التي بدأت بعد وقت قصير من نشر البيان الواضح للجنة الدولية للصليب الأحمر عن إستخدام الأسلحة الكيميائية، في ٢ حزيران، إضافة إلى هذه الحرب غطت بظلها الثقيل التقارير الطبية التي رفعتها هذه اللجنة من غاهار، والتي ظهرت في شهر تموز من العام ذاته.

---

(٣١) المرجع السابق ذاته الصفحة ١١٥

(٣٢) تقرير مجلس العموم المؤرخ في ٢٧ شباط ١٩٦٧، في كتاب سيبيري (SIPRI) "مشكلة الحرب الكيميائية والبيولوجية. المجلد (٥)، الصفحة ٢٣١.

وإذا كان الإستخدام الواضح للمواد الكيميائية في اليمن لم يترك سوى تأثير قليل في تغيير مجرى الحرب، فإن زيادة الإهتمام بإمكانات الحرب الكيميائية من قبل دول المنطقة تعزى غالباً إلى التجربة اليمنية وإلى استخدام أميركا لهذه الإمكانات في فييتنام. وما أن توقف القتال في اليمن حتى طلبت سوريا مساعدة تقنية مصرية في تطوير إمكاناتها الكيميائية (٣٣). ويقال إن العراق أظهر إهتماماً كبيراً بالتجربة المصرية، وبدأ العمل في برنامجه الخاص بالأسلحة الكيميائية في نهاية أعوام الستينيات (٣٤). وعلى نحو مماثل، فإن إسرائيل سرّعت عملية حصولها على إمكانات كيميائية دفاعية، ويقال إنها بدأت آنذاك في تطوير برنامجها الكيميائي الهجومي (٣٥).

٤-١ استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب الإيرانية العراقية.

وثّق استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨) على نحو كثيف في التحقيقات التي أجرتها الأمم المتحدة والتي حددت بشكل واضح، في المراحل الأخيرة من الحرب، أن العراق هو الذي بدأ باستخدام الغاز (٣٦). وعموماً، فإن المفاهيم عن أن العراق استخدم الأسلحة

(٣٣) تيريل في "الميراث الكيميائي" الصفحة ١١٦.

(٣٤) ادامز في "الحرب الكيميائية، ونزع السلاح الكيميائي (لندن: ماكيلان، ١٩٨٩)" الصفحة ٨١.

(٣٥) بورك وفلويري في "الكتيب الدولي..."، الصفحة ١٩٤.

(٣٦) حققت فرق الأمم المتحدة في الإدعاءات الريرانية عن إستخدام الأسلحة الكيميائية في آذار ١٩٨٤، ونيسان ١٩٨٥، وآذار ١٩٨٦، وأيار ١٩٨٧ ونيسان وتموز (زيارتان) وآب ١٩٨٨ والتقارير محتواة في وثائق مجلس الأمن س/١٦٤٣٣ .../...

الكيميائية بفعالية من أجل إلحاق الهزيمة بإيران كانت قد أثرت بعمق على التفكير الحديث في قيمة هذه الأسلحة، بالرغم من قلة المعلومات الموضوعية عن الشروط والتأثيرات الفعلية لإستخدام الغاز في النزاع. وغالباً ما اقترن استخدام العراق للغاز على نطاق واسع في المفهوم الشعبي بالإعتقاد أن العراق "ربح" الحرب، ليتم الوصول إلى إستنتاج هو أن العراق ربح الحرب بسبب إستخدامه الأسلحة الكيميائية. وهكذا فإن الإستنتاج عن الحرب الإيرانية العراقية أعطى مصداقية لوجهة النظر غير الصحيحة تاريخياً والقائلة إن الأسلحة الكيميائية هي وسيلة حاسمة في الحرب.

بُلّغ عن الهجمات الكيميائية في ١٥٥ يوماً من أيام الحرب التي استمرت ٢٨٩٠ يوماً (٣٧). وحسب الأرقام التي أعلنها الجانب الإيراني، فإن الإصابات الناجمة عن إستخدام الأسلحة الكيميائية بلغت ٢,٨ في المئة فقط من مجموع الإصابات الذي بلغ مليون إصابة (٣٨). وإذ لايمكن إستخدام هذه الأرقام وحدها

..../.. (٢٦ أيار ١٩٨٤)، وس/١٧١٢٧ (٢٤ نيسان ١٩٨٥) و س/١٧٩١١ (١٢ آذار ١٩٨٦) و س/١٨٨٥٢ (٨ أيار ١٩٨٧) و س/١٩٨٢٣ (٢٥ نيسان ١٩٨٨) وس/٢٠٠٦٠ (٢٠ تموز ١٩٨٨) و س/٢٠٠٦٣ (٢٥ تموز ٨٨) و س/٢٠١٣٤ (١٨ آب ١٩٨٨).

(٣٧) بورك وفلويري في "الكتيب الدولي ..."، الصفحة ٨٧

(٣٨) الأرقام مأخوذة من افرايم كارش في مقال :"القسوة العقلانية: الحرب غير التقليدية في النزاع الإيراني العراقي" ضمن كتاب كارش وآخرون "إنتشار الأسلحة غير التقليدية في الشرق الأوسط". وكذلك فإن انطوني كوردسمان وابراهام واغنر يشيران في الصفحة ١٩٨٥ من المجلد الثاني بعنوان "الحرب العراقية الإيرانية" من الدراسة الشاملة "دروس الحرب الحديثة" (سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، ..../....

لتأكيد فعالية إستخدام الأسلحة الكيميائية، أو التهديد بإستخدامها، فإنها، أي الأرقام، توضح أن الأسلحة الكيميائية لم تكن عنصراً مؤثراً على نحو مستمر أو مدمراً على نحو خاص في الحرب. وقد أدى رفض الكثير من الجنود الإيرانيين حلق ذقونهم إلى جعل الأقنعة الواقية غير ملائمة للوقاية (حيث كانت تتوفر) الأمر الذي أدى، بدوره، إلى زيادة أرقام الإصابات إلى أعلى من المستوى الذي كان متوقعاً في الحالة المغايرة.

كانت المعلومات الموثوقة نادرة عن تواريخ ومواضع استخدام الأسلحة الكيميائية في هذا الحرب. وقد اعتمدت تحقيقات الأمم المتحدة إلى حد كبير على فحص الضحايا في المنشآت الطبية، وغالباً ما كان ذلك يتم بعد عدة أيام من الإصابة. أما التحليل المستقل، كالذي نفّذه معهد أبحاث السلم الدولي في استوكهولم (سيبري SIPRI) (٣٩)، فكان يسعى إلى مطابقة المعلومات التي قدمتها إيران مع المقابلات التي أجريت مع الضحايا، وتقارير الحكومات الأجنبية، وفي وقت لاحق مع البيانات العراقية عن إستخدام الأسلحة الكيميائية. وسوف تعتمد المناقشة هنا، وإلى حد كبير، على نتائج هذا التحليل المستقل.

ويبدو أن الأسلحة الكيميائية أو المواد الكيميائية السامة عموماً أُدخلت أول مرة إلى ارستخدام في هذه الحرب عندما استخدم الغاز المسيل للدموع على قوات إيرانية متحشدة وغير محمية في شهر تموز من عام ١٩٨٢، الأمر الذي أثار ذعراً على نطاق واسع وأدى إلى تبعثر القطعات. وربما كان أول إستخدام للمواد الكيميائية الحربية المميتة في شهر تشرين الأول من عام ١٩٨٣ خلال عملية الفجر ٤

../.. مطبعة وست فيو، ١٩٩٠) إلى أن نسبة الإصابات الناجمة عن الأسلحة الكيميائية هي ٣-٥ ٪ دون تقديم أرقام.

(٣٩) سيبري (SIPRI)، "التسلح العالمي ونزع السلاح : كتيب سيبري السنوي لعام ١٩٨٥" (لندن، تايلور وفرانسيس، ١٩٨٦).

الهجومية الإيرانية والتي نجحت فيها القوات الإيرانية في إحتلال أرض عراقية، حول بنجوين (PENJWIN). وكانت تلك الأرض منطقة جبلية امتدت فيها جبهة القتال إلى ما يزيد على ١٦٠ كيلومتراً. كانت إيران آنذاك تتفوق عددياً إلى حد كبير على العراق، وإضافة إلى أن قدرة المناورة العراقية في هذه العملية كانت محدودة جداً. وتقول التقارير إن إيران استطاعت إحتواء ٢٤ هجوماً كيميائياً عراقياً خلال هذا الهجوم الذي استمر ٤ أسابيع بما فيها الشكوى الرسمية الأولى عن إستخدام الأسلحة الكيميائية، والتي رفعتها إيران إلى الأمم المتحدة في ٣ تشرين الثاني من عام ١٩٨٣ (٤٠).

تتركز التقارير اللاحقة عن إستخدام العراق للأسلحة الكيميائية على العمليات الهجومية الإيرانية الرئيسة في شهري شباط وآذار من عام ١٩٨٤، والمعروفة باسم الفجر (٥)، والفجر (٦)، وعملية خيبر، وعلى الهجوم الذي نفذ على الطريق الرئيسة بغداد - بصرى داخل الأرض العراقية في شهر آذار ١٩٨٥. وقد اشترك في هذه الإشتباكات نحو ٥٠٠ ألف رجل، مع كون التفوق العددي لصالح إيران، علماً أن هذه العمليات أمتدت، هي الأخرى، على جبهات قتال كبيرة، وكان العراقيون يعانون فيها من التفوق العام الإيراني. وحسبما يقول أحد المحللين، فإن العنصر المشترك في الإستخدام العراقي للأسلحة الكيميائية في عام ١٩٨٥ كله كان يتمثل في الطابع الدفاعي : "فالعراق لم يلجأ إلى الحرب الكيميائية إلا في اللحظات الحرجة عندما لم تكن لديه أي وسيلة أو طريقة أخرى لكسر حدة الهجمات الإيرانية" (٤١).

(٤٠) إن الروايات المفصلة عن الإشتباكات في عملية الفجر ٤ موجودة في "الكتيب الدولي..." لبورك وفلويري، في الصفحات ٩٧-١٠١و ١١٥. وبالنسبة إلى إستخدام الغاز المسيل للدموع انظر رسالة إيران إلى الأمين العام للأمم المتحدة في وثيقة مجلس الأمن رقم س/١٦١٢٩.

(٤١) افرايم كارش في "القسوة العقلانية" ضمن كتابه "الأسلحة غير التقليدية".

لم يبدأ العراق في الإستخدام الهجومي للغاز إلا في عام ١٩٨٦، عندمابدا أن هذا الإستخدام أصبح يعكس الدمج الفعال لدور الأسلحة الكيميائية في العمليات العراقية. وبالرغم من الإستخدام الكثيف للأسلحة الكيميائية في عام ١٩٨٦ بوصفه جزءاً من مبادرة رئيسة تهدف إلى إسترجاع شبه جزيرة الفاو، فإن الهجوم العراقي فشل. ثم استُخدم الغاز مرة ثانية في الهجوم العراقي الناجح على مهران في أيار ١٩٨٦، علماً أن القوات الإيرانية استطاعت بعد شهرين فقط قلب الأمور رأساً على عقب في هذه المنطقة. وإذ واجه العراق سلسلة من الخسائر، فإن صدام حسين أعطى القادة العسكريين العراقيين حرية التصرف في الحرب إعتباراً من بداية عام ١٩٨٧. وهكذا بدأ العراق هجمات ناجحة في كردستان العراقية في آذار ١٩٨٨، واسترجع شبه جزيرة الفاو في نيسان ١٩٨٨ وحرر جزر مجنون في حزيران من العام ذاته. وقد استُخدم الغاز في كل من هذه العمليات الهجومية. ومالبث وقف إطلاق النار الذي رعته الأمم المتحدة أن دخل مرحلة التنفيذ الفعلي في شهر آب من عام ١٩٨٨.

أما الإدعاءات عن الإستخدام الإيراني للأسلحة الكيميائية في عامي ١٩٨٤و١٩٨٥ فيبدو أنه اقتصر على إستخدام قذائف المدفعية وقنابل الهاون التي لم تنفجر. ثم اثيرت ثانية إتهامات عن الإستخدام الإيراني للغاز حول حلبجا في آذار ١٩٨٨، ولكنها لم تؤكد من أي مصدر آخر. ويعتقد عموماً أنه إذا كان الإيرانيون قد استخدموا الأسلحة الكيميائية فإن ذلك تم على نطاق محدود جداً.

وعموماً فإن الدراسات غير السرية عن النزاع الإيراني العراقي قلّلت من أهمية الحرب الكيميائية في هذا النزاع في ضوء نتائجها الفعلية، أو أنها لم تكن حاسمة في هذا الشأن. وإذ يُشدّد افرايم كارشن على صعوبة تأكيد جدوى أو فائدة سلاح ما في العمليات المختلطة، فإنه يرى، في الوقت ذاته، أن "التأثير العام للحرب غير التقليدية في المجرى العام للحرب كان هامشياً، بالرغم من أهميته التكتيكية في

عدة معارك" (٤٢). وإذ يتكلم توماس ماكنوغر عن الحملات الناجحة في "الفاو" و"مجنون" فإنه يرى "أنه يمكن الإستنتاج بقوة بأن الأسلحة الكيميائية لم تكن لتؤدي دوراً أساسياً، حتى ولواستخدمت، في النجاح الذي حققه العراق في هذه المعارك النهائية" (٤٣).

ولكن الدراسات عن الحرب التي قام بها مكتب عضو مجلس الشيوخ الأميركي جون ماك كائين والمحلل البريطاني أدوارد سبيرز هي أكثر غموضاً في شأن الأسلحة الكيميائية. فدراسة ماك كائين تستنتج مايلي : " ليس واضحاً ما إذا كان كل طرف قد حقق مكاسب من الحرب الكيميائية أكثر من المكاسب التي كان سيحققها لوخصص الموارد، التي انفقت على هذه الحرب للأسلحة التقليدية" (٤٤). وقد انكر سبيرز وجود فوائد عسكرية مباشرة لإستخدام الأسلحة الكيميائية بينما شدّد على قيمتها العسكرية غير المباشرة في ردع الخصم وخفض معنوياته. وحتى هنا تجده لايقف مع العراقيين في ما ذهبوا إليه متسائلاً : " هل وجد ثمة إقتناع فعلي في فائدة المواد الكيميائية التي استخدمها العراق، كأدوات أو وسائل ترويع للخصم ...؟" (٤٥).

يستنتج انطوني كوردسمان في كتابه عن التاريخ العسكري الذي يتطرق إلى كل معركة على حدة والمعروف باسم "دروس الحرب الحديثة: الحرب الإيرانية

(٤٢) المرجع السابق ذاته.

(٤٣) ماكنونمر "الصواريخ البالستية والأسلحة الكيميائية : ميراث الحرب الإيرانية العراقية"، في مجلة "الأمن الدولي" المجلد ١٥، العدد ٢ ١٩٩٠، الصفحة ١٨

(٤٤) مكتب عضو مجلس الشيوخ جون ماك كائين "الحرب الإيرانية العراقية : الحرب الكيميائية وأفاق إستخدام الأسلحة النووية"، تشرين الأول، ١٩٨٨.

(٤٥) سبيرز، "دور الأسلحة الكيميائية في العقيدة العسكرية لجيوش العالم الثالث" (١٩٩٠)، الصفحة ١٧.

العراقية" : "إذا كانت الحرب الكيميائية عاملاً واحداً فقط من العوامل التي أدت إلى هزيمة إيران، فإنها أصبحت هامة على نحو متزايد لنتيجة الحرب" (٤٦). ومهما يكن من أمر، فهو يشدّد على تأثير الأسلحة الكيميائية في معنويات القطعات العسكرية الإيرانيــة والسكان المدنيين الإيرانيين بينمــا يعــتــرف في الوقت ذاته بأن أغلب إستخدامات الأسلحة الكيميائية لم يؤثر بشكل حاسم في المعارك" (٤٧).

أعلن بعض المسؤولين الغربيين في مجالسهم الخاصة أن العراق استخدم الأسلحة الكيميائية التي كان لها تأثير متزايد في المرحلة الأخيرة من الحرب الإيرانية العراقية. ومهما يكن من أمر، فإن الدراسات التي اعتمدت عليها وجهات النظر هذه لم تصبح متوفرة حتى الآن. ففي تقرير وزارة الدفاع الأميركية المرفوع في نيسان ١٩٩٢ إلى الكونغرس عن الحرب الكويتية نجد التعليق التالي على إستخدام الأسلحة الكيميائية في حرب الخليج الأولى: "إذا كان العراقيون لم يستخدموا غازات الأعصاب على نحو فعال في عام ١٩٨٤، فإنهم لم يلبثوا أن طوروا عقيدة هجومية فعالة عن إستخدام هذه الغازات في بداية عام ١٩٨٨، والتي تم بموجبها إدخال هذه الأسلحة الكيميائية كلياً في خطط الدعم. وهكذا استُخدمت غازات الأعصاب ومولدات البثور بنجاح في الهجمات النهائية التي أدت إلى هزيمة الإيرانيين في عام ١٩٨٨. وقد وجهت هذه الأسلحة بشكل خاص إلى منشآت (مقار) القيادة والسيطرة، ومواقع المدفعية ومناطق المؤخرات...." (٤٨).

يجب أن نلاحظ أن التقارير المذكور أعلاه لاتقدم أي إستنتاج عن القيمة

---

(٤٦) كوردسمان وواغنر في "دروس الحرب الحديثة .." الصفحة ٥٩٨

(٤٧) كوردسمان وواغنر في "دروس الحرب الحديثة ..." الصفحة ٥٠٦

(٤٨) وزارة الدفاع الأميركية "خوض حرب الخليج الفارسي : التقرير النهائي إلى الكونغرس" (٤-٩٢) الصفحتين ١٨-١٩، وذلك في "التقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية، ١٦ (٦-٩٢)، الصفحة ١٨

النسبية للأسلحة الكيميائية بين منظومات الأسلحة الأخرى في الهجمات النهائية العراقية ولاتعزو دوراً رئيساً لها (الأسلحة الكيميائية) في تغيير مجرى الحرب.

وفي ضوء وجهات النظر غير الحاسمة في أفضل الحالات عن دور الأسلحة الكيميائية في هذا النزاع، فلابد أن تعطى أهمية جدية إلى العوامل الأخرى التي أدت إلى نتيجته المعروفة. وتشمل هذه العوامل الموارد الإقتصادية والعسكرية المتوفرة لدى كلا الطرفين، ودرجة تدريب العسكريين، والمؤثرات الأخرى في معنويات المدنيين والعسكريين على حد سواء.

كان العراق يتمتع خلال الحرب كلها بتفوق مادي كبير إضافة إلى ازدياد أو تنامي هذا التفوق مع مرور الزمن. وقد نجم ذلك عن العزلة الدولية التي وضع النظام الثوري الإيراني نفسه فيها وعن سهولة حصول العراق على المعدات العسكرية اللازمة وبصورة رئيسة على المعدات الفرنسية والسوفييتية. وفي نهاية الحرب كان العراق يملك تفوقاً كبيراً في منظومات الأسلحة الرئيسة (كالدبابات، والطائرات والعربات القتالية المدرعة)، وعموماً فقد تروا ح هذا التفوق حسب تقديرات مختلفة بين (٣إلى ١) و(١٠إلى ١) (٤٩). وحتى في بداية الحرب لم تكن إيران قادرة على أن تنشر سوى نصف منظوماتها السلاحية البرية الرئيسة. بينما كان العراق قادراً على نشر معداته كلها (٥٠).

---

(٤٩) بالنسبة إلى التقدير السابق انظر، معهد الدراسات الإستراتيجية. الميزان العسكري ١٩٨٨-١٩٨٩ (لندن، معهد الدراسات الإستراتيجية، ١٩٨٨). وبالنسبة إلى التقدير اللاحق، انظر كارش في "للقسوة العقلانية" ضمن كتاب كارش وأخرين "الأسلحة غير التقليدية".

(٥٠) حاييم هرتزوغ في "المسح العام العسكري الإستراتيجي" ضمن كتاب كارش وأخرين : الحرب الإيرانية العراقية : تأثيرها ومضامينها (لندن، ماكيلان، ١٩٨٧)، الصفحة ٢٥٨

وثمة عدة مؤشرات إقتصادية ذات علاقة بنتيجة الحرب. ففي سنوات الحرب الثمانية ازدادت عائدات النفط العراقية بنسبة ٤٠ في المئة على العائدات التي أمكن الحصول عليها في السنوات الثمانية السابقة للحرب. وفي الفترة ذاتها تراجع الدخل الإيراني من النفط بنسبة الربع. وهكذا يبدو أن هذه التغيرات في عائدات النفط لكل من الطرفين أثرت بشكل حاد جداً في قدرة إيران على المنافسة في إستيراد المعدات العسكرية في الفترة بين عامي ١٩٨٠و١٩٨٥ بنسبة ٣١٦ في المئة، بالنسبة إلى نفس القيمة في السنوات الستة السابقة، فإن المستوردات العسكرية الإيرانية هبطت في الفترة ذاتها بنسبة ٣٦ في المئة. وفي الفترة بين عامي ١٩٨٠و ١٩٨٥ انفق العراق على معداته العسكرية المستوردة مبالغ تزيد ٣.٨ مرة على ما انفقته إيران للغرض نفسه (٥١).

حاولت إيران التعويض عن النقص في معداتها بالإستخدام الكثيف للقوات التي كانت غالباً سيئة التدريب والتجهيز، وتشكل هدفاً مغرياً للأسلحة الكيميائية. وفضلاً عن ذلك، فإن الحماس الثوري أدى إلى تطهير الجيش من نحو عشرة ألاف ضابط يشكلون مايزيد على نصف قيادته. وامتدت أعمال التطهير هذه في القوة الجوية إلى نحو نصف الطيارين ونحو ١٥-٢٠ في المئة من الضباط والفنيين. ولموازنة هذا النقص في القوة العسكرية فقد شكّل الحرس الثوري "الباسداران" ليسد نسبة كبيرة من النقص من الوحدات الإيرانية المقاتلة. ولم يلبث التنافس بين

---

(٥١) أخذت أرقام عائدات النفط من نشرة الإحصاءات المالية الدولية ومن مجلة "ميدل ايست ايكونوميك دايجست". وأخذت أرقام المستوردات العسكرية من نشرة وكالة السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح الأميركية عن "الإنفاق العسكري في العالم ومبيعات الأسلحة". وقد وردت هذه الأرقام كلها في فصل الياهو كانوفسكي "المضامين الإقتصادية للمنطقة وسوق النفط الدولي" في كتاب كارش وآخرين "الحرب الإيرانية العراقية : تأثيرها ومضامينها" الصفحات ٢٣٤-٢٣٥و ٢٤٤-٢٤٥.

الباسداران والقوات الإيرانية المحترفة أن أثّر في قدرة إيران على تنسيق جهدها الحربي على نحو فعال (٥٢).

وعموماً فحتى تأثير الأسلحة الكيميائية نفسها على المعنويات الإيرانية ليس واضحاً. وهكذا كان تأثير إستخدامها المتقطع في السنوات الأولى للحرب شبه مهمل. ولكن، ومع تقدم الحرب، نجد أن الرعب الذي أثارته الهجمات الكيميائية العراقية استُغل عاطفياً من قبل القيادة الإيرانية لتبرير فشل قواتها في ميادين القتال، وبوصفه، أي الرعب، دليلاً على قساوة النظام العراقي وطبيعته غير الإنسانية. وحتى عام ١٩٨٨ كان الكثير من الحرس الثوري الإيراني ذي الإندفاع العاطفي القوي قد قتلوا في المعاوك، وبالتالي أصبحت قوات هذا الحرس مؤلفة في معظمها من مجندين، إضافة إلى أن العديد من وحداته بدأت تقاوم إستمرار مابدا أنه حرب لايمكن الإنتصار فيها. ولكن يبدو أن التهويل الإيراني لتأثير الأسلحة الكيميائية أدى إلى نتيجة معاكسة. ففي شهر آذار من عام ١٩٨٨، وعندما هدد العراق علناً باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدن الإيرانية، سقط هذا التهديد على أرض خصبة وبين جمهور خائف ومنهك من الحرب في طهران، مؤدياً إلى هرب أعداد كبيرة من الناس من العاصمة.

يبدو أن الإدعاء بكون الأسلحة الكيميائية لعبت دوراً هاماً في هزيمة إيران غير مبرر حسب الدلائل المتوفرة في الوقت الراهن. وحتى التأثيرات المحدودة للأسلحة الكيميائية في المعنويات، وفي معارك معينة، تمت في ظروف محددة ولا يمكن أخذها كمسلمات في النزاعات المستقبلية. وثمة دليل كاف لأن نقترح بأن

٥٢) انظر، في ما يخص التطهير الإيراني في القوات المسلحة والتنافس الداخلي في إيران، كوردسمان وواغنر في "دروس الحرب الحديثة .." الصفحتين ٤١-٤٢، وبرتزوغ في "المسح العام العسكري الإستراتيجي" ضمن كتاب كارش "الحرب الإيرانية العراقية..." الصفحتين ٢٥٨-٢٥٩.

العوامل الأخرى، بما فيها المستويات الأولية في التسليح، والإقتصاد، وإمكان الحصول على مستوردات عسكرية، ودرجة تدريب العسكريين المحترفين، لعبت دوراً أكثر أهمية إلى حد كبير من إستخدام الأسلحة الكيميائية في تقرير نتيجة النزاع. وإن التقدير النهائي للمدى المحدود الذي أثرت فيه الأسلحة الكيميائية في هذه الحرب يجب أن ينتظر تحرير أو كشف المزيد من المعلومات المفصلة من قبل كلا الطرفين العراقي والإيراني.

٥- عدم إستخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب الكويتية.

ظهرت نظريات مختلفة عن فشل العراق في إستخدام الأسلحة الكيميائية على القوات المتحالفة أو على إسرائيل في حرب الخليج الثانية. ويتركز الجدل بالدرجة الأولى على المشكلات التقنية كحالة الترسانة الكيميائية العراقية، والبنية القيادية العراقية والصعوبات اللوجستية (المتعلقة بنشاطات المؤخرات)، وبالدرجة الثانية على القيمة الردعية للتهديدات التي صدرت عن أعضاء التحالف وإسرائيل.

تشير التقارير عن حالة الترسانة الكيميائية العراقية في أثناء الحرب إلى أنه لو استخدمت لما كانت فعالة إلا في تصعيد الحرب ذاتها. وقد تعرضت مواقع إنتاج الأسلحة الكيميائية العراقية (التي كانت موضع شك في أنها تنتج هذه الأسلحة) وخطوط إمدادها إلى قصف متكرر من قبل القوات الحليفة، في بداية الحرب الأمر الذي جعل تعويض المواد اللازمة لصنع هذه الأسلحة صعباً جداً. وربما كان هذا التعويض ضرورياً حسبما جاء في التقارير العسكرية الأميركية التي أشارت إلى أن مخزونات الأسلحة الكيميائية العراقية احتوت على شوائب كانت ستجعلها غير فعالة أو ذات فعالية متدنية خلال الأسابيع الفاصلة بين بدء الحرب الجوية وبدء الحرب البرية (٥٣). وفي الفترة ذاتها، كان تخريب خطوط الإمداد العراقية سيعيق توزيع

(٥٣) تقارير الجنرال توماس كيلي والجنرال شوارتزكوف حسبما لُخّصت .../...

الذخائر الكيميائية المعبأة أو الجاهزة والمواد الكيميائية المصنوعة حديثاً.

ولواستخدمت الأسلحة الكيميائية من الجو لحدث إشكال كبير في الإستخدام. فقد كان التفوق الجوي للقوى المتحالفة مؤمناً منذ الأيام الأولى للنزاع. وبالتالي كان سيجعل مهام القصف الجوي الكيميائى العراقي مستحيلاً تقريباً. وبالرغم من أن التقارير الصحفية أشارت إلى العكس، فلم يكن واضحاً ما إذا كان التهديد باستخدام صواريخ سكود المشحونة بالمواد الكيميائية، سيحقق أي نتيجة ملموسة. وقد ناقضت المصادر الحكومية والإستخباراتية المختلفة أحدها الآخر في شأن إمتلاك العراق أم عدم إمتلاكه لرؤوس كيميائية لصواريخه من نوع السكود (٥٤). وفي مابعد، أكدت لجنة الأمم الخاصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية العراقية وجود رؤوس كيميائية معدة لصواريخ سكود، ولكن هذه الرؤوس كانت غير مملوءة كلياً. وبالتالي لم تكن مستقرة إضافة إلى كونها ذات دقة

.../... في تقرير معاهدة الأسلحة الكيميائية، ١٢ (١٩٩١)، الصفحتان ٩و١٢.

(٥٤) انكر وزير الدفاع الإسرائيلي ارينز وجود رؤوس كيميائية، لصواريخ سكود العراقية في ١٠ آب ١٩٩٠، حسب قوله للإذاعة الإسرائيلية الموجهة للخارج في التاريخ ذاته. ولكن هذه المعلومات نُقضت بالتقارير عن إختبارات صواريخ سكود المشحونة كيميائياً في "لوس انجلوس تايمز" (١٤ أيلول)، وفي الصحيفة الإسرائيلية "يديعوت احرنوت" الصادرة في ٩ أيلول. وفي ٢٩ أيلول ١٩٩٠، أعلنت مصادر الإستخبارات الأميركية، عبر صحيفة "واشنطن بوست" أن الولايات المتحدة لم تملك معلومات عن أن العراق اختبر رؤوساً حربية كيميائية في صواريخ سكود. وقد أخذ ذلك من التقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية، (١٠) ١٩٩٠، في الصفحتين ٦و٩. انظر أيضاً إنكار شوارتزكوف لوجود إمكانية كيميائية في صواريخ سكود في صحيفة "انترناسيونال" تريبيون (٢تشرين الثاني، ١٩٩٠).

محدودة (٥٥).

وكذلك فقد أعيق إستخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب البرية بسبب السرعة الكبيرة للقوات المتحالفة المتقدمة. وإن هذا العامل، الذي اقترن بالحالة السيئة للإستخبارات والإتصالات العراقية، وبالفوضى والتشوش في بنية القيادة العراقية، كان قد جعل الإختيار في الوقت الملائم للأهداف الميدانية التي يجب ضربها بالأسلحة الكيميائية صعباً جداً.

ومنذ الأيام الأولى لعملية درع الصحراء كان قادة القوات المتحالفة مدركين لخطر الحرب الكيميائية، وبالتالي فقد حاولوا ردع هذا الخطر بالتهديد برد إنتقامي ساحق يوجه إلى القيادة العراقية. وجاء الإنذار الأقوى في رسالة الرئيس بوش إلى صدام حسين التي رفض وزير الخارجية العراقية طارق عزيز قبولها في ٩ كانون الثاني، ١٩٩١ عندما اجتمع بنظيره الأميركي جيمس بيكر. وقد أعلن بوش في هذه الرسالة "أن الولايات المتحدة لن تتحمل إستخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية..." ووعد أو توعد بأقوى رد ممكن قائلاً : "ستدفع أنت وبلدك ثمناً رهيباً إذا قمت بأعمال غير وجدانية من هذا النوع" (٥٦). وقيل أيضاً أن تهديدات مماثلة نقلت على نحو سري من واشنطن إلى بغداد في بداية الأزمة الكويتية. وقد عكس القائد السعودي اللواء الأمير سلطان اللهجة ذاتها في مقابلة أجريت معه في ٢٨ آب ١٩٩٠. وأعلن في كلامه عن التهديد العراقي باستخدام الأسلحة الكيميائية : "أن صدام حسين يعرف جيداً أنه إذا استخدم المواد الكيميائية" فسوف يتسبب في

---

(٥٥) انظر مارتن نافياس في "أسلحة للضعفاء : إنعكاسات إستخدام الصواريخ البالستية، والأسلحة غير التقليدية في أثناء حرب الخليج الثانية "ضمن كتاب كارش وأخرين "إنتشار الأسلحة غير التقليدية في الشرق الأوسط".

(٥٦) انترناشيونال هيرالد تريبيون (١٤ كانون الثاني، ١٩٩١)

الدمار الكلي للعراق" (٥٧).

وباعتبار أن إسرائيل كانت هدفاً محتملاً للأسلحة الكيميائية فقد أوضحت نيتها بالرد بقوة ساحقة. وبدون التهديد الواضح من قبل هذه الدولة بالإنتقام بوساطة الأسلحة غير التقليدية التي لاتعترف إسرائيل بإمتلاكها، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير أوضح في شهر كانون الأول من عام ١٩٩٠ أن "العراق سوف يتعرض للأذى على نحو خطر جداً.... وأن كل من يجرؤ على مهاجمتنا سوف يتعرض لهجوم أقوى بسبع مرات من قبلنا" (٥٨). وفي مابعد، ذكّر وزير الدفاع الأميركي تشيني، وعلى نحو واضح، أن الرادع الكيميائي/ النووي الإسرائيلي هو سياج ضد إستخدام الأسلحة الكيميائية العراقية. ثم أعلن هذا الوزير في كانون الثاني، ١٩٩١ : "افترض أن صدام حسين يعرف أنه إذا لجأ إلى الأسلحة الكيميائية ... فإن الإمكانية ستوجد، وبالتأكيد لدى الإسرائيليين، على سبيل المثال، حيث يمكن لهؤلاء أن ينتقموا بوساطة أسلحة غير تقليدية أيضاً" (٥٩)

يبدو أن القوات المتحالفة استبعدت الإستخدام الإنتقامي للأسلحة الكيميائية في أثناء الحرب فقد أعلنت فرنسا عبر وزير دفاعها في كانون الثاني من عام ١٩٩١ أنها لن ترد بالمثل على أي هجوم كيميائي. ثم أكدّ ذلك في الشهر التالي من قبل الرئيس ميتران الذي لم يشجع على أي إستخدام للأسلحة الكيميائية من قوات التحالف وقال : يجب الا نستخدم الأسلحة الكيميائية، فلدينا أسلحة، وأعني بها

---

(٥٧) تلفزيون الرياض، حسبما نقل في محطة إذاعة الأنباء الأجنبية وفي محطة الشرق الأدنى، واشنطن، ٢٩ آب، ١٩٩٠.

(٥٨) مارتن نافياس في "أسلحة للضعفاء" ضمن كتاب كارش وآخرين، "الأسلحة غير التقليدية".

(٥٩) المرجع السابق ذاته.

الأسلحة التقليدية، وهي سوف تسمح لنا بمراعاة القانون في هذا النزاع وتجعله (أي القانون) يسود، ولكن لايجوز لنا أن نستسلم إلى الرغبة في الرد بالمثل. وثمة رغبة في أن نقاد إلى ذلك، ولكن يجب علينا أن نرفض" (٦٠).

أما وضع الولايات المتحدة بما يتعلق بالإستخدام الإنتقامي فربما كان غامضاً عن عمد ويدا أنه تغير في أثناء الحرب ففي ١٤ آب من عام ١٩٩٠ أعلن تشيني : "لاأستطيع أن أفكر في وضع تريد فيه الولايات المتحدة أن تستخدم الأسلحة الكيميائية" (٦١). وبعد يومين من هذا التاريخ دافع السفير ليدوغار، الممثل الأميركي إلى مفاوضات جنيف المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، عن الوضع التقليدي الأميركي قائلاً : "إذ هوجمنا بأسلحة كيميائية، فيجب أن توجد لدينا مجموعة من الخيارات المختلفة - بما فيها خيار الرد بالمثل ./." (٦٢) وفي شهر كانون الثاني من عام ١٩٩١ أجاب سنونو رئيس أركان البيت الأبيض، عندما سئل عما إذا كان ممكنا أن تستخدم الولايات المتحدة رداً إنتقامياً على إستخدام الأسلحة الكيميائية في الخليج : "كلا، أبداً" (٦٣).

قوي الإعتقاد بأن الولايات المتحدة أعادت تقويم سياسة الإستخدام الإنتقامي في أثناء حرب الكويت في تصريح الرئيس بوش في ١٣ أيار ١٩٩١ عن التغير الرئيس في الوضع الأميركي في مفاوضات جنيف المتعلقة بمعاهدة الأسلحة

(٦٠) من مقابلات لراديو وتلفزيون فرنسا، حسبما جاء في "التقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية"، ١١ (١٩٩١)، في الصفحتين ١٣-١٤

(٦١) انترناشيونال هيرالد تريبيون (١٥ آب ١٩٩٠).

(٦٢) وثيقة مؤتمر نزع السلاح رقم PV.574

(٦٣) جرت مقابلة سنونو من قبل دافيد برينكلي من ABC NEWS في برنامج "هذا الأسبوع" وذلك حسبما جاء في "التقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية" ١١ (١٩٩١) الصفحة ١٣

الكيميائية. وقد أعلن الرئيس بشكل خاص أن الولايات المتحدة سوف تستنكر رسمياً إستخدام الأسلحة الكيميائية، لأي سبب، بما فيه الإنتقام من أي دولة عندما تدخل معاهدة [الأسلحة الكيميائية] مرحلة التنفيذ" (٦٤). ولايحتمل أن الخيار الذي كانت تعتمد الولايات المتحدعليه في أثناء الحرب سوف يتم التراجع عنه خلال أقل من شهرين.

ربما يكون عدم إستخدام الأسلحة الكيميائية في حرب الكويت قد واجه مفاهيم سيئة الصوغ خلقتها الحرب الإيرانية العراقية عن القيمة العسكرية للأسلحة الكيميائية. وبالرغم من أن هذه الحرب لم تقدم أي دليل على الفائدة العسكرية للأسلحة الكيميائية، فإن حقيقة عدم إستخدامها تشير إلى أن القادة السياسيين أو العسكريين لدولة رئيسة في المنطقة أقروا بالفعالية المحدودة للأسلحة الكيميائية، عندما تستخدم على قوات جيدة التجهيز والوقاية. وقد ألقي ضوء ساطع على هذه النقطة عبر تلك الدرجة العالية من التعاون الذي قدمه العراق إلى مسؤولي الأمم المتحدة الذين عملوا في تدمير مخزوناته من الأسلحة الكيميائية ولاسيما إذا قورن ذلك بالسلوك الإعتراضي إزاء تدمير إمكاناته النووية. وفي المقابل، فإن الإقلاق المسبق للرأي العام الغربي، ودب الذعر والفوضى في إسرائيل بسبب التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية، أظهرا أن الأمر كان يتعلق بتحقيق أهداف سياسية.

شكلت حرب الكويت أيضاً نقطة إنعطاف في مفاوضات نزع السلاح الكيميائي التي تجري في جنيف. فموقف الولايات المتحدة إزاء الإستخدام الإنتقامي أزال عقبة رئيسة من طريق إكمال معاهدة الأسلحة الكيميائية، علماً أن هذا التنازل كان مطلب الدول النامية، منذ زمن طويل، في المفاوضات. وسرعان ما تحقق، بعد ذلك، الإجماع على الحاجة إلى إنجاز المعاهدة في عام ١٩٩٢.

---

(٦٤) أعيد طبع تصريح بوش في وثيقة مؤتمر نزع السلاح رقم CD/1077.

٦-٤ التعليق

إن الدلائل المتوفرة لاتدعم وجهة النظر القائلة إن إستخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد بإستخدامها أثّر جوهريا في نتيجة النزاعات الثلاثية التي إستعرضناها في منطقة الشرق الأوسط. وبرغم ذلك، فإن هذه الأسلحة الكيميائية أثرت إلى حد كبير على معنويات المدنيين ومعنويات القوات العسكرية السيئة الحماية. وأظهرت المواد الكيمائية قدرة على إثارة مستوى من الخوف يتجاوز مايبرره نجاحها ميدانياً أو أرقام الإصابات التي أحدثتها. وإن هذه الخاصة تجعل الأسلحة الكيميائية ملائمة بشكل خاص للحرب بسبب ماتثيره من رعب، وبالتالي تزيد من إحتمال كون إستخدامها ذا تأثير تصعيدي في النزاعات المستقبلية.

وحتى الفعالية المحدودة للأسلحة الكيميائية على قطعات سيئة الحماية تعتمد إلى حد كبير على عوامل متغيرة كالطقس، والإستطلاع الدقيق، وآليات (طرائق النشر الفعالة، ونوعية المواد المستخدمة وأنواعها. وعموما، فالأسلحة الكيميائية، تكون ذات فعالية لايتطرق إليها الشك إذا استخدمت ضد مدنيين غير محميين، على غرار ما حدث في حلبجا في آذار ١٩٨٨. ومهما يكن من أمر، يجب أن يدان هذا الإستخدام والتهديد به سواء من المنظور الأخلاقي أو على أساس القانون الإنساني الدولي (٦٥). وأن كون المدنيين هدفاً مغرياً للأسلحة الكيميائية هو مايجب أن يلقى عليه الضوء بدقة، في المفاوضات الهادفة إلى منعها.

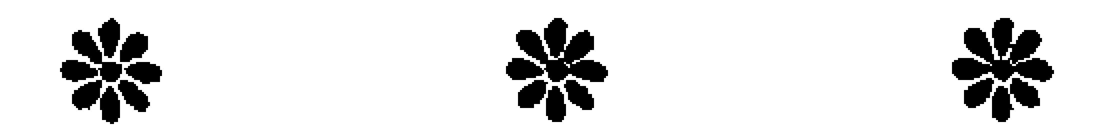
---

(٦٥) ان البروتوكول الإضافي رقم الملحق ببرتوكول جنيف والذي صدر في عام ١٩٧٧ يذكر في الفقرة ٥١-١ "أن السكان المدنيين، والمدنيين الأفراد، يجب ألا يكونوا هدفاً للهجوم. ويمنع القيام بأعمال، وتهديدات عنف يكون الهدف منها نشر الرعب بين السكان المدنيين". أما الفقرة ٥١-٦ فتشرط أيضاً" منع الهجمات على السكان المدنيين أو المدنيين تنفيذاً لإجراءات إنتقامية".

إن الحقيقة المتمثلة في أن الأسلحة الكيميائية، يمكن أن تكون أكثر ملاءمة للتهديد وللإستخدام الإستراتيجي على مدنيين غير محميين من الإستخدام التكتيكي في النزاع تشير أيضاً إلى أن قيمتها السياسية يمكن أن تكون أكبر من قيمتها العسكرية. فالتهديد الملموس باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان الإيرانيين والإسرائيليين في أثناء حربي الخليج الأولى والثانية يمكن أن يكون قد حقق نتائج أفضل من النتائج التي كان سيحققها لو استخدمت هذه الأسلحة فعلاً.

وفي المدى البعيد، يحتمل أن تقل الأهمية المحدودة التي تملكها الأسلحة الكيميائية نتيجة لدورها في حربي الخليج. وكان التهديد بهذه الأسلحة في هذين النزاعين قد أثار خطراً متزايداً عن إنتشار وتحسين القدرات الوقائية منها في المنطقة. ويلاحظ بشكل خاص ازدياد في القدرات الدفاعية في كل من إيران، وإسرائيل، والمملكة العربية السعودية ودول الخليج. والأمر ينسحب على الدفاعات الكيميائية المدنية ، والعسكرية على حد سواء.

وإذا كانت القدرات الدفاعية الكيميائية تكسب أهمية أكثر من القدرات الهجومية للحرب الكيميائية، حسبما تشير الدلائل، فإن القيمة الباقية للأسلحة الكيميائية يمكن أن تثبت كونها أكثر فعالية، بوصفها ورقة مساوية في عملية الحد من الأسلحة، مما هي بوصفها أداة أو وسيلة للحرب.



الفصل الثاني

سياسات دول الشرق الأوسط ومفاهيمها.

إن إحدى الصعوبات في التعامل مع قضية الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط هي الإفتقار إلى تصريحات واضحة لدول هذه المنطقة عن الكيفية التي تنظر من خلالها إلى مشكلة الأسلحة الكيميائية، وعن القضايا التي تعتبرها هذه الدول مهمة في علاقتها بمعاهدة الأسلحة الكيميائية، وعن طبيعة برامجها الدفاعية والهجومية، المتعلقة، بهذه الأسلحة.

كان الكثير من دول هذه المنطقة، ولايزال، يتبنّى سياسات غامضة في شأن إمكاناته في مجال الأسلحة الكيميائية، وإن هذا الغموض يخدم مجموعة من الأهداف. فربما يهدف إلى تحقيق تأثير ردعي عندما يكون برنامج الأسلحة الكيميائية الفعلي في حده الأدنى أو غير موجود. وربما يراد من ذلك إبعاد الإنتقاد الخارجي والعقوبات التجارية المحتملة التي يمكن لكشف برنامج الأسلحة الكيميائية أن يُسرّعها. وكذلك، فإن إحدى النتائج السلبية للغموض والسرية المحيطين بالأسلحة الكيميائية هي أنها تشجع التخطيط العسكري "في أسوأ حالاته" من قبل الخصوم المحتملين في أي نزاع مستقبلي.

وبالرغم من الشكوك المحيطة، بالأسلحة الكيميائية، فإن القرارات المتعلقة بالإنضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية، سوف تُتخذ على خليفة مغايرة للتصريحات السياسية القومية عن الأسلحة وللمعلومات عن الإمكانات المحلية المتوفرة من هذه الأسلحة. وإن هذه الدراسة سوف تلخص المعلومات المتوفرة صراحة عن هذه الموضوعات، والتي أعلنها مسؤولون عن الحكومات المعنية، ومحللون من داخل

البلدان المعنية أيضاً، والمأخوذة من مصادر خارجية موثوقة.

ولكن الحجم المحدود لهذا الكتاب يضطرنا لجعل الدراسة مقتصرة على ثماني دول من دول الشرق الأوسط هي مصر، وإيران، والعراق، وإسرائيل، والأردن، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، وسوريا. وعموماً، فإن هذه الدول هي دول رئيسة سواء في ما يخص النزاع العربي الإسرائيلي أو التوتر في الخليج، ناهيك بما يقال عن أن ليبيا منخرطة على نحو فعال في برامج الأسلحة الكيميائية. وبالرغم من هذه التحديدات، فإن الراسة، يجب أن تنقل أهم الأفاق المستقبلية لمشكلة الأسلحة الكيميائية.

وأن التعليقات الخارجية على إمكانات الدول في مجال الأسلحة الكيميائية تلعب دوراً مهماً في تشكيل مفاهيم إقليمية (منطقوية) عن التهديد بالأسلحة الكيميائية أو عن خطرها. ومهما يكن من أمر، فلا يمكن الإعتماد بشكل جدي على المعلومات المتوفرة عن الإمكانات القومية في مجال هذه الأسلحة. فالإدعاءات عن برامج الأسلحة الكيميائية، يصنعها غالباً خصوم الدولة المعنية، سواء في الداخل أم في الخارج، وهي غالباً تهدف إلى التضليل. وهكذا نجد أن أغلب التقارير تقدم تفصيلات غير كافية لجعل التثبت منها ممكناً. وغالباً ما تفشل هذه الإدعاءات في تحديد طبيعة إمكانات الأسلحة الكيميائية المعنية، وما إذا كانت هذه الإمكانات ذات طابع دفاعي أو هجومي أو مجرد برنامج هجومي معد لتدريب القوات العسكرية على إستخدام هذه الأسلحة. وفي المقابل، فإن الدول نفسها يمكن أن تلمح إلى إمتلاكها قدرة كيميائية حربية، حتى أن لم تكن موجودة فعلاً، وذلك كوسيلة لخداع الخصم وتحقيق "ردع رخيص".

سوف تعتمد التقارير المختصرة عن الإمكانات في مجال الأسلحة الكيميائية على ما اعتبره أحد المحللين المستقلين البارزين في مجال الحرب الكيميائية وهو

جوليان بيري روبنسون، موثوقاً إلى حد كبير، علما أن هذه المعلومات، وُضعت في السجل العام من قبل مسؤولين، عارفين ببواطن الأمور، في الحكومة الأميركية (٦٦). وسوف تشمل المصادر الأخرى نتائج دراسة رتحليل التقارير عن الأسلحة الكيميائية الموجودة في "الكتيب الدولي لعام ١٩٩١ عن إنتشار الأسلحة الكيميائية" للمؤلفين بورك وفلويري، والبيانات أو التصريحات المأذونة للمسؤولين الحكوميين والأفراد في الدول المعنية. وعموماً، تتوفر أيضاً مناقشة واسعة للإمكانات القومية في مجال الأسلحة الكيميائية من مصادر أخرى (٦٧).

وإن أي محاولة للتأكد من السياسة الحقيقية للدول في مجال الأسلحة الكيميائية سوف تحتاج إلى مقارنة تصريحاتها المعلنة بالمعلومات المتوفرة عن الإمكانات الكيميائية والسيناريوهات المحتملة لإستخدام الأسلحة الكيميائية. وحتى هذه الحالة، يمكن أن توجد تناقضات ناجمة عن غياب سياسات ثابتة في مجال هذه

---

(٦٦) روبنسون "إنتشار الأسلحة الكيميائية" ضمن كتاب كارش وآخرين "الأسلحة غير التقليدية". ويعتمد روبنسون في وثوقية مصادره، وبشكل جزئي، على دقة التقديرات، التي سبقت حرب الكويت، للإمكانات العراقية، والتي قورنت بالإمكانات التي أعلنت رسمياً وتمّ التحقق منها من قبل بعثة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة بتدمير الأسلحة الكيميائية العراقية.

(٦٧) بالإضافة إلى "الكتيب الدولي .." المذكور انظر أيضاً : إليسا هاريس في "إنتشار الأسلحة الكيميائية في العالم النامي "ضمن الكتاب السنوي RUSSY-BRASSEY لعام ١٩٨٩ (لندن، براسي، ١٩٨٩)، وربنسون في "بعض التطورات في العام الماضي في حقل التسلح الكيميائي "، ملحق لبحث عن الأسلحة الكيميائية، في مؤتمر بوغواش الثالث عشر، في كانون الثاني، ١٩٨٨؛ ومخطوطة بانوراما محطة الإذاعة البريطانية "اسرار السامارا" (٢٧ تشرين الأول، ١٩٨٦).

الأسلحة بسبب النيات الخداعية. وبالتالي، فإن الهدف من هذه الدراسة لايكمن في صنع إستنتاجات عن السياسات والإمكانات الحقيقية لدول معينة، بل يكمن في توضيح الخلفية السياسة والدبلوماسية والعسكرية المعقدة، والغامضة غالباً، التي ستتخذ على أساسها القرارات عن الإشتراك في معاهدة الأسلحة الكيميائية.

٢-١. مصر.

السياسة المعلنة.

إن الدبلوماسية المصرية في مجال الأسلحة الكيميائية هي قطعا الأكثر وضوحاً وذكاء من أي دولة شرق أوسطية أخرى. ويمكن أن تعكس هذه الدبلوماسية وضع مصر بوصفها العضو العربي الأكبر حجماً والأهم عسكرياً في مؤتمر نزع السلاح. ويمكن أن يُنظر إليها بوصفها تحاول مواجهة محاولة العراق التي هدفت مؤخراً إلى كسب الدعم العربي بإصدارها تهديدات باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد إسرائيل، وذلك في ضوء الوضع القيادي المصري الذي يتزعم دبلوماسية نزع السلاح في المنطقة.

صدقت مصر على برتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، الذي يمنع إستخدام الغاز السام في الحرب، في عام ١٩٢٨، ولم تكن لها أي تحفظات سواء في ما يتعلق بعلاقاتها مع إسرائيل أو بالإستخدام الإنتقامي للأسلحة الكيميائية. ولكن كان يبدو أن أي إستخدام مصري للأسلحة الكيميائية في اليمن اعتُبر إنتهاكاً لهذه الإلتزامات.

وفي عام ١٩٨٨ صرّح سفير مصر إلى مؤتمر نزع السلاح بما يلي : "إن مصر لاتنتج، ولاتطور، ولاتخزن، تلك الأسلحة،[الكيميائية] التي ينظر إليها على أنها

أسلحة تدمير شامل ويجب أن يحظر إستخدامها" (٦٨). وكذلك فإن الرئيس مبارك أعطى تأكيدات مماثلة إلى الإدارة الأميركية خلال زيارته إلى واشنطن في عام ١٩٨٩ (٦٩).

انضم عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصري إلى الدول العربية الأخرى في مؤتمر باريس المنعقد في عام ١٩٨٩ لبحث منع الأسلحة الكيميائية، في الدعوة إلى ما تعتبره مصر اسلوبا "متوازناً" في الحد من الأسلحة اقليمياً وعالمياً. وقد شدد عبد المجيد في كلمته التي ألقاها في هذا المؤتمر على "أنه يجب اعتبار التقدم في مجال منع الأسلحة الكيميائية ... مرتبطاً بتحقيق منع مماثل في مجال الأسلحة النووية" (٧٠).

وفي الثامن من نيسان من عام ١٩٩٠، أعلن الرئيس المصري حسني مبارك "دعم بلاده لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل كلها" (٧١)، بما فيها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وأن هذا المفهوم المتعلق بخلق منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، والذي سيُناقش بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب، اعتُبر من قبل الرئيس مبارك جزءاً من عملية دولية يجب أن تترافق بإجراءات تحقّق فعالة. وربما لم تكن مجرد مصادفة أن تُعلن "خطة مبارك" بعد اسبوع واحد من تهديد صدام حسين باستخدام الأسلحة الكيميائية رداً على أي هجوم إسرائيلي على الشعب العربي.

---

(٦٨) وثيقة مؤتمر نزع السلاح رقم CD/PV.459 (٢١ نيسان ١٩٨٨).

(٦٩) حسبما جاء في كتاب يورك وفلويري "الكتيب الدولي ..."، الصفحة ٢٢٣.

(٧٠) خطاب وزير الخارجية المصرية أحمد عصمت عبد المجيد في مؤتمر باريس لنزع السلاح، ٨ كانون الثاني، ١٩٨٩ (ترجمة غير رسمية عن النص الفرنسي).

(٧١) وثيقة مؤتمر نزع السلاح رقم CD/989، الصفحة ٣.

ومنذ عام ١٩٩٠ كانت خطة مبارك تقدم أحياناً من قبل المسؤولين المصريين بوصفها إطار عمل لعملية متدرجة لإزالة أسلحة التدمير الشامل عوضاً عن كونها "مجموعة" أو "رزمة" إجراءات يجب تنفيذها في آن واحد (٧٢). وحسب هذا الجزء من خطة مبارك، فإن إزالة فئة واحدة من الأسلحة يمكن أن تسهل التقدم نحو إزالة الفئات الأخرى. ومهما يكن من أمر، فإن العملية الطويلة الأمد التي تشمل الفئات الثلاث كلها سوف يوافق عليها من البداية. وسوف يتجنب هذا الأسلوب الصعوبات الملازمة لوضع الربط المباشر الذي قُدّم في باريس والذي يتطلب الموافقة على الفئات كلها في آن واحد.

المفاهيم.

تعكس وجهة نظر مصر عن الأسلحة الكيميائية مفهوماً يؤخذ به على نطاق واسع في العالم العربي ويتعلق بالتهديد الأمني المباشر الذي تشكله إمكانات إسرائيل في مجال الأسلحة النووية. وإن الصوغ الأدق لهذا المفهوم تم على يد الرئيس السابق لبرنامج الحرب الكيميائية في مصر، ممدوح عطية. وبالرغم من أن هذا الرجل اعترف بأن الرادع الأفضل هو القوة النووية العربية، فقد أعلن في مقابلة جرت معه في عام ١٩٨٨ مايلي: "لابدأن يكون لدينا، حتى يحين الوقت الذي نستطيع فيه اللحاق بإسرائيل، رادع سريع يجب أن يخرج عن نطاق الأسلحة التقليدية". وإذ تكلم عطية عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فقد تابع القول: "اعتقد أن إسرائيل سوف تفكر مرتين، في ضوء القوة الموجودة تحت تصرفنا، قبل أن تلجأ إلى أي عمل عدائي ضد العرب" (٧٣).

(٧٢) بالنسبة إلى التفاصيل، انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٧٣) رويتر، حسبما ورد ذلك في صحيفة "THE INDEPENDENT" (٢٨ تموز ١٩٨٨).

وقد أشار المفاوض المصري في مجال التسلح نبيل فهمي إلى أنه في غياب الحل السياسي الإقليمي، لابد أن تكون الإستجابة إلى جدول الأعمال الأمنية الإقليمية الأكثر شمولية شرطاً للحد من الأسلحة الكيميائية : "فالدافع الأكثر رقة ونعومة لدى دول المنطقة للإشتراك في عملية نزع الأسلحة الكيميائية، هو الرغبة في الحد من النتائج الكارثية والمدمرة لأي إنفجار تنشب فيه الأعمال القتالية، التي تستخدم فيها هذه الأسلحة. ومهما يكن من أمر، فإن ذلك لن يتم من أجل إيذاء المصالح الأمنية، أو لايمكن أن ينظر إليه بوصفه يحقق الفائدة لطرف ما أكثر من طرف آخر. وإذ ألقى فهمي الضوء على الطبيعة السياسية للأسلحة الكيميائية فقد أصّر على أن نزع السلاح الكيميائي سيكسب اتباعاً له في المنطقة، ويتغلب على تراكمات الشك والعداء في الشرق الأوسط، وأنه لابد أن تتوافق، في نهاية المطاف، الحركة المتبادلة في مواقع الإهتمام المعنية (٧٤). وشدد فهمي أيضاً على ضرورة إجراءات التحقّق البعيدة المدى من نزع السلاح الكيميائي، وعلى صعوبة إقناع الدول التي لاتزال في حالة حرب بقبول مثل هذه الإجراءات.

إمكانات مصر في مجال الأسلحة.

كانت مصر أحدى الدول التي صنفها مدير المخابرات البحرية الأميركية، الأميرال بروكس، في عام ١٩٩١ بوصفها "تملك غالباً قدرة هجومية في مجال الأسلحة الكيميائية" (٧٥).

---

(٧٤) نبيل فهمي "الآفاق المستقبلية للشرق الأوسط في مجال الأسلحة النووية". بحث مقدم إلى الجمعية الأميركية، للتقدم العلمي، نيواورلينز، ١٨ شباط ١٩٩٠، الصفحة٧

(٧٥) الأميرال توماس بروكس في تصريحه أمام لجنة، القوات المسلحة، في مجلس النواب الأميركي (٧أيار ١٩٩١)، الصفحات ٥٦-٥٩.

وقبل عامين من هذا التاريخ أشارت تقارير المسؤولين الأميركيين إلى أن مصر تشتري العناصر الرئيسة لمعمل معد لصنع الغاز السام من شركة سويسرية ولكن ناطقاً باسم وزارة الدفاع المصري أنكر في وقت لاحق أن يكون ذلك هو الغرض المراد تنفيذه من المعمل. ومهما يكن من أمر، فإن مصر لاتنكر أنها تملك معامل قادرة على صنع الأسلحة الكيميائية. وقد أكدت مصر في تقرير رفعته في شهر كانون الثاني من عام ١٩٩٠ إلى مؤتمر نزع السلاح، وجود معمل قادر كلياً على صنع الأسلحة الكيميائية من مختلف الأنواع لديها" (٧٦).

ويجب أن يلاحظ أن مصر امتنعت عن إستخدام الأسلحة الكيميائية في الحروب العربية الإسرائيلية في الأعوام ١٩٦٧و١٩٧٠و١٩٧٣ بالرغم من معاناة الهزيمة في كل منها. ومن المعلوم أن مصر كانت تمتلك في زمن هذه النزاعات مخزونات من الأسلحة الكيميائية، والشاهد على ذلك هو إستخدامها لهذه الأسلحة في اليمن في عام ١٩٦٧. وهذا دليل على أن القيادة العسكرية المصرية تحمل وجهة نظر حذرة إلى أقصى حد بما يتعلق بفائدة الأسلحة الكيميائية في مثل هذه النزاعات.

٢-٢ إيران.

السياسة المعلنة

بما أن إيران عانت الهجمات الكيميائية خلال سنوات خمس، فربما تكون الدولة الشرق الأوسطية الأكثر رغبة في إمتلاك قدرة متكاملة في الأسلحة الكيميائية سواء للدفاع أم للإستخدام. ومهما يكن من أمر، فإن الدليل على نياتها وإمكاناتها لايزال غامضاً، وربما كان هذا الغموض متعمداً.

---

(٧٦) وثيقة مؤتمر نزع السلاح رقم CD/958 (٢٣ كانون الثاني، ١٩٩٠).

كانت إيران قد أصبحت عضواً أو طرفاً في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ دون التحفظ على حقها في الإستخدام الإنتقامي للأسلحة الكيميائية. وعموماً، فخلال حربها مع العراق، كان المسؤولون الإيرانيون يهددون باستمرار بالإستخدام الإنتقامي إذا لم يكن رد الفعل الدولي كافياً لإيقاف العراق من الإستمرار في هجماته الكيميائية. وقد ذكر عن وزير الخارجية الإيراني ولايتي في عام ١٩٨٥ أنه قال : "نريد أن نسأل المجتمع الدولي، ونحن نواجه مثل هذا المعتدي، عمّا إذا كان يوجد أي خيار آخر غير الرد الإنتقامي؟ (٧٧) وفي عام ١٩٨٨ هدد الوزير الإيراني لشؤون الحرس الثوري وعلى نحو واضح، باستخدام الأسلحة الكيميائية إذ قال : "إذا كان النظام العراقي ينشر أسلحةكيميائية..... فإن الجمهورية الإسلامية ستجد نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى الحرب الكيميائية ضد القوات المعادية" (٧٨). وفي المقابل، كرر وزير الخارجية الإيرانية في وقت لاحق من عام ١٩٨٨ القول : "بأنه نظراً للعوامل الإنسانية" (٧٩)، فإن إيران ملتزمة ببروتوكول جنيف في عدم إستخدامها للرادع الكيميائي.

وإذ تم تناقل التقارير عن إستخدام إيران للأسلحة الكيميائية على القطعات العراقية، والمدنيين الأكراد في حلبجا، فقد كان يتوجب التعامل بشيء من الشك مع هذه التقارير في غياب دليل حاسم.

وجاء أوضح تعليق إيراني على معاهدة الأسلحة الكيميائية، في بيان صدر عن وزير الخارجية الإيرانية في شهر آذار من عام ١٩٩٠ في مؤتمر نزع السلاح ووصف فيه المفهوم الإيراني عن عدم المناعة ضد التهديد الكيميائي العراقي الذي لم يتوقف،

(٧٧) تقرير وكالة الأنباء الإيرانية، من "الكتيب الدولي ..." للمؤلفين بورك وفلويري، الصفحة ٢٣٨

(٧٨) المصدر السابق ذاته.

(٧٩) وثيقة مؤتمر نزع السلاح رقم CD/PV.453 (٣١ آذار ١٩٨٨).

وضد التهديد التي تشكله الترسانة الإسرائيلية المتطورة. وتكلم بالتفصيل عن خيارين لإيران في هذه الشروط هما : أن تأخذ أولاً بالمنطق والعقلانية، وتحول إمكاناتها وخبرتها في مجال الأسلحة الكيميائية...إلى ممارسة عملية متمثلة في الردع، أو أن تسير وفق إرادة المجتمع الدولي وتضع آمالها في معاهدة لاتزال محاطة بالغموض، وتكون مستعدة لمخاطرة محتملة، أو ربما لأضرار خطرة على أمنها. وبالرغم عن التناقضات، فقد قررنا أن نستجيب للإرادة الدولية، ولكننا نحتاج إلى ضمانات... ويجب أن يكون هناك تقيد حقيقي وتنفيذ كامل للمعاهدة في منطقتنا (٨٠).

وبعد وقف رطلاق النار مع العراق في شهر آب من عام ١٩٨٨، أشار رفسنجاني، الذي كان نائب القائد العام للقوات المسلحة آنذاك، والرئيس الحالي للجمهورية حالياً، إلى الأسلحة الكيميائية بوصفها "القنبلة الذرية للفقراء" ويجب "أن نأخذها في الإعتبار وأن على الأقل .. لدفاعنا" (٨١). ولكن وجهة نظر رفسنجاني كانت مخالفة عموماً لما قاله وزير الخارجية الإيراني ولايتي في مؤتمر باريس حيث ذُكر أنه قال إن إيران مستعدة للتوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية حتى إذا رفض العراق أن يوقعها (٨٢).

إن إيران هي عضو في مؤتمر نزع السلاح وواحدة من الدول النامية الأكثر إنخراطاً في مفاوضات الأسلحة الكيميائية

---

(٨٠) وثيقة مؤتمر نزع السلاح رقم (CD/PV.543) (١٠ آذار ١٩٩٠).

(٨١) وكالة الأنباء الإيرانية، ١٨ تشرين الأول، ١٩٨٨، حسبما ورد في FBIS-NES (محطة إذاعة الأنباء الأجنبية) (١٩ تشرين الأول ١٩٨٨) (الصفحتان ٥٥-٥٦).

(٨٢) نفس الوكالة، ٩ كانون الثاني ١٩٨٩، حسبما ورد في FBIS-WEU-89-005 (٩ كانون الثاني ١٩٨٩).

المفاهيم.

يبدو أن إهتمام إيران حتى هذا التاريخ بالأسلحة الكيميائية لم يكن سوى رد فعل بصورة رئيسة على التهديدات الكيميائية والنووية التي لمستها من العراق وإسرائيل. وإن المفاهيم الإيرانية المستقبلية سوف تتأثر بالتطورات في الجمهوريات السوفييتية السابقة الواقعة في شمال إيران حيث يقال أن مخزونات الأسلحة الكيميائية السوفييتية سحبت من هذه المنطقة (٨٣). وكذلك، فإن علاقات إيران الجيدة مع الباكستان تقلل إحتمال كون إمكانات الأسلحة الكيميائية، ذات العلاقة بالنزاعات العسكرية في جنوب آسيا تشكل أهمية فورية لإيران.

إمكانات إيران في مجال الأسلحة الكيميائية.

إن التصريحيات الإيرانية، في مؤتمر نزع السلاح في باريس لم تؤكد ولم تنكر الإتهامات عن أن إيران تملك برنامج أسلحة كيميائية هجومية، الأمر الذي ترك المراقبين يستنتجون أنها اختارت سياسة الغموض بوصفها أفضل رادع. وعموماً فإن إقتراب إيران الشديد من إنكار إمتلاكها لأسلحة كيميائية "لم تتخذ قط أي إجراء لتحويل إنتاجها إلى أسلحة كيميائية" (٨٤).

(٨٣) أعلن الرئيس الروسي يلتسين في ٢٩ كانون الثاني، ١٩٩٢ ما يلي: "إن كل الأسلحة الكيميائية التابعة للإتحاد السوفييتي السابق موجودة الآن في أراضي روسيا". (وثيقة مؤتمر نزع السلاح رقم CD/1123). وقد أعلن مسؤول عارف ببواطن الأمور في البنتاغون في مقابلة مع المؤلف في ٢ حزيران ١٩٩٢ أن الولايات المتحدة لاتجد سبباً للشك في ما قاله يلتسين. ولكن المصادر الأميركية الرسمية الأخرى لا تزال تنظر بعين الشك إلى ماقاله يلتسين.

(٨٤) التصريح الإيراني في الجلسة الكاملة "لمؤتمر الدول الصناعية المنعقد.../....

يلخص "الكتيب الدولي عن إنتشار الأسلحة الكيميائية" الصادر في عام ١٩٩١ دراسته للتقارير عن الأسلحة الكيميائية الإيرانية بقوله : "لايوجد أي دليل حاسم عن أن إيران اتخذت قراراً بخلق إمكانية كيميائية هجومية، ولكن وزن المعلومات المتوفرة على الصعيد الجماهيري تؤكد إدعاء إيران ... أي أنها تملك القدرة على صنع ذخائر كيميائية، وتوحي بقوة أنها فعلت ذلك من قبل" (٨٥)

تظهر إيران في لائحة الأميرال بروكس عن الدول التي "ربما تملك قدرة أو إمكانية أسلحة كيميائية هجومية" (٨٦). وقد أكد هذا الكلام بيان صدر في عام ١٩٨٦ عن رئيس الوزراء الإيراني موسوي جاء فيه : "إن إيران لم تنشر حتى الآن أسلحة كيميائية بالرغم من أنها قادرة على أن تفعل ذلك" (٨٧).

وتذهب تقارير إثنين من مديري وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية خطوة أبعد مشيرة إلى أن إيران بدأت في إنتاج المواد الكيميائية اللازمة للأسلحة الكيميائية في منتصف الثمانينيات، وحتى عام ١٩٨٩ كانت تخزن ذخائر معبأة بهذه المواد من أجل الإستخدام الميداني. وفي عام ١٩٩٢ أعلم مدير وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية روبرتس غيتز الكونغرس "بأنه بالرغم من توسيع وتحسين برنامج الأسلحة الكيميائية في إيران، فإنه لايزال غير متطور نسبياً. ومع ذلك، فنحن نتوقع أن تطور إيران رؤوساً حربية كيميائية لصواريخها من نوع السكود خلال سنوات

../.. من أجل إلغاء الأسلحة الكيميائية"، كانبيرا، أيلول ١٩٨٩، الصفحة ١٩.

(٨٥) بورك وفلويري في "الكتيب الدولي.." الصفحة ٢٣٧.

(٨٦) تصريح بروكس أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأميركي، الصفحتان ٥٦-٥٩.

(٨٧) "موسوي ينفي أن إيران استخدمت قنابل سامة" "طهران تايمز"، من كتاب بورك وفلويري "الكتيب الدولي"، الصفحة ٢٣٨.

قليلة" (٨٨)

٣-٢ . العراق.

مهما كانت، السياسات العراقية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، فإن مجلس الأمن ألغى، وإن في المستقبل المنظور على الأقل، كل ما يتعلق بها. ففي قراره ذي الرقم ٦٨٧ (٣ نيسان ١٩٩١)، الذي حدد شروط هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، أنشأ هذا المجلس لجنة خاصة للأمم المتحدة (UNSCOM) وطلب إلى العراق أن يكشف كل المعلومات عن إمكاناته في مجال الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية. وقد كلفت هذه اللجنة بمايلي :

(١) – القيام بتحقق "تطفلي" من المخزونات المعلنة، من هذه الأسلحة ومن منشآت الإنتاج المتعلقة بها في العراق.

(٢) – ضمان تدميرها، و....

(٣) – القيام بمراقبة طويلة الأمد للتأكد من أن العراق لن يستأنف نشاطاته في هذه المجالات.

وعموماً فقد طلب إلى العراق أن يتخلى دون قيد أو شرط عن أي إستخدام مستقبلي لأسلحة التدمير الشامل، وعن تطورها، وإنتاجها، أو إمتلاكها.

---

(٨٨) إن معلومات الثمانينيات مأخوذة من تصريحات مديري وكالة المخابرات المركزية الأميركية وليام ويستر (١٩٨٩و١٩٩٠) وروبرت غيتنر (١٩٩٢) حسبما جاء في مقال روبنسون "إنتشار الأسلحة الكيميائية" في كتاب كارش وآخرين "الأسلحة غير التقليدية" (قيد الطبع). أما تصريح غيتنر ١٩٩٢ فقد أخذ من "التقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية"، ١٦ (٦-٩٢)، الصفحة ١٦.

وبالمقارنة مع سلوكه المعارض في المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية، فإن العراق كان متعاوناً نسبياً مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة في مايتعلق بنشاطاته في مجال الأسلحة الكيميائية. وهكذا، فحتى شهر تشرين أول من عام ١٩٩١، إستطاع السكرتير التنفيذي لهذه اللجنة أن يبلغ عن أن العراق أعلن عن إمتلاكه لـ ٤٦ ألف وحدة مملوءة من الذخائر الكيميائية، وأن التفتيشات الأربع الأولية على المنشآت الرئيسة المعلنة والمعدة لصنع الأسلحة الكيميائية أكّدت المعلومات العراقية المقدمة عن هذه المواقع. ثم بلّغ في وقت لاحق عن ٧٩ ألف وحدة ذخيرة إضافية مملوءة بالمواد الكيميائية وعن ٦٠٠ طن من المواد المعدة للأسلحة الكيميائية (٨٩). وعموماً، فإن تدمير الذخائر الكيميائية المملوءة في منشأة المثنّى يجب أن يبدأ في عام ١٩٩٢ ويتوقع أن يستمر حتى وقت متأخر من عام ١٩٩٣ (٩٠).

السياسة المعلنة.

كان العراق قد انضم، قبل حرب الخليج الثانية، إلى الدول العربية، التي أجمعت على الربط بين تدمير الأسلحة الكيميائية ونزع السلاح النووي في المنطقة. وإذ أكّد طارق عزيز، وزير الخارجية العراقية، في مؤتمر باريس في عام ١٩٨٩، إلتزامات العراق بموجب برتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، فقد ذكر المشتركين أنه "عندما توصل المجتمع الدولي إلى إتفاق في شأن برتوكول جنيف، كانت الأسلحة الكيميائية

---

(٨٩) الأرقام أُعطيت إلى البرلمان من قبل الحكومة البريطانية، تقرير مجلس العموم، ١٨ تشرين الثاني، ١٩٩١، وقد ذكرت في "التقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية" ١٤ (١٩٩١)، الصفحة ١٦.

(٩٠) إن تقرير اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، موجود في وثيقة مجلس الأمن رقم س/٢٣١٦٥ (٢٥ تشرين الأول، ١٩٩١).

هي أسلحة التدمير الشامل الوحيدة" (٩١). ودعا إلى معاملة متساوية في شأن هذه الأسلحة كلها في الجهود الراهنة لنزع السلاح. وكان العراق قد وافق على برتوكول جنيف في عام ١٩٣١، ولكنه تحفظ على الإستخدام الإنتقامي.

لم تمنع إلتزامات برتوكول جنيف العراق من الإعلان على نحو صريح عن إمتلاكه أسلحة كيميائية أو عن التهديدات باستخدامها. وقد قال صدام حسين في كلمته التي ألقاها في الأول من نيسان ١٩٩٠ بمناسبة إحتفال عسكري بمنح مكافآت، علماً أن الصحافة أساءت نقل هذه الكلمة، مايلي : "نحن لانحتاج إلى القنبلة الذرية. فلدينا السلاح الكيميائي الثنائي" (٩٢). وفي وقت لاحق، ذهب صدام حسين إلى أبعد من ذلك إذ هدّد باستخدام "النار" ضد الهجوم الإسرائيلي، ولكن التقارير الصحفية أساءت تفسير هذا الكلام معتبرة أنه تهديد بالإنتقام الكيميائى من أي هجوم إسرائيلي. وفي ما بعد جاء في توضيح ذلك من قبل وكالة الأنباء العراقية التي أعلنت أن الرئيس "أكّد ... أن أي طرف يهددنا بالقنبلة الذرية سوف ندمره بالسلاح الكيميائى الثنائي" (٩٣)

أصبح العراق، إضافة إلى أغلب دول الشرق الأوسط الأخرى، مشاركاً، وإن لم يكن عضواً، في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح الكيميائي في عام ١٩٨٩. ويسمح هذا الوضع بالإشتراك التام في مفاوضات المؤتمر، دون أن يحق للمشترك أن يُسقط

---

(٩١) تصريح وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز في مؤتمر باريس (٨ كانون الثاني، ١٩٨٩) الصفحتان ٣-٤.

(٩٢) راديو بغداد، نيسان (FBIS-NE) (٣ نيسان، ١٩٩٠)

(٩٣) وكالة الأنباء العراقية، ٢ نيسان ١٩٩٠ FBIS-NES. وكان هذا التوضيح قد أعطي من قبل صدام حسين إلى عضو مجلس الشيوخ الأميركي روبرت دول بعد اسبوعين. انظر "التقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية" ٨ (١٩٩٠)، الصفحة ١٥.

الإجماع على نص المعاهدة. وقد عمل ممثلو العراق بانتظام على الإعتراض على أن العضوية المحدودة في المؤتمر تنتهك حقوق السيادة لدولتهم بمنعها من الإشتراك الكامل في عملية التفاوض (٩٤).

وفي شهر نيسان من عام ١٩٩٠ أعلن صدام حسين أنه يؤيد إقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط (خطة مبارك) (٩٥).

إمكانات العراق في الأسلحة الكيميائية

يمكن للمرء أن يفترض عقلانياً أن العراق لن يستطيع إمتلاك قدرة هامة على الصعيد العسكري في المستقبل القريب، ولاسيما مادام يخضع لمراقبة الأمم المتحدة. أما في المدى البعيد فإن الكثير يعتمد على الزمن الذي ستبقى فيه حكومة صدام حسين في السلطة أو على طبيعة الحكومة التي ستخلف النظام الحالي إذا قُدِّر له أن يسقط. وفي أي حال، فإن التصميم الدولي والتمويل سوف يكونان ضروريين لتأمين المراقبة، الطويلة الأمد من قبل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة على عدم وجود أسلحة التدمير الشامل في العراق حسب مقتضيات قراري مجلس الأمن ٦٨٧و٧١٥.

وقد عُبِّر عن القلق من أن العراق يستطيع، حتى مع وجود مراقبة غير محددة بزمن معين، أن يستخدم مهاراته التقنية في التعاون مع دولة أخرى في البدء ثانية بإنتاج أسلحة على أرض أجنبية على غرار ما فعلت المانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. ومهما يكن من أمر، فإن هذا السيناريو سيكون أقل إحتمالاً إذا نُفذت آليات التفتيش التي تضعها معاهدة الأسلحة الكيميائية موضع

---

(٩٤) انظر "التقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية ٨ (١٩٩٠) الصفحة ٧ وتصريح السفير العراقي إلى مؤتمر نزع السلاح، الوثيقة CD/PV.504 (١٨ نيسان، ١٩٨٩).

(٩٥) "التقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية" ٨ (١٩٩٠)، الصفحة ١٥.

التنفيذ على نطاق عالمي.

وفي الجانب الإيجابي فإن عدم وجود التهديد العراقي المتحقق منه في مجال الأسلحة الكيميائية يجب أن يسهل إنضمام إسرائيل وسورية وإيران إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية، بإزالة خطر رئيس في هذا المجال من الحسابات الأمنية لهذه الدول.

٣-٤ - إسرائيل

السياسة المعلنة

يعتقد على نطاق واسع أن إسرائيل تملك قدرة هجومية في مجال الأسلحة الكيميائية، وهي لم تنكر ذلك في أي ندوة دولية رسمية. وقد أصبحت طرفاً في برتوكول جنيف في شهر شباط من عام ١٩٦٩ في خطوة بدت منسقة مع سورية التي وافقت على هذا البرتوكول قبل شهرين فقط من هذا التاريخ. ولكن إسرائيل تحفظت، في موافقتها على هذا البرتوكول، على حقها بالإنتقام بالمثل من أي هجوم تستخدم فيه الأسلحة الكيميائية. وقد تركّز التعليق الإسرائيلي الرسمي على الخطر الذي تشكله على إسرائيل الإمكانات المتنامية لجيرانها، ولاسيما العراق وسورية، في مجالي الأسلحة الكيميائية والصواريخ.

وفي الجلسة الخاصة بنزع السلاح التي عقدتها الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي أن تقيم دول المنطقة .... منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط "وحث الدول على" التفاوض بسرعة وتصميم في شأن معاهدة تزيل الأسلحة الكيميائية من ترسانات دول العالم كلها"، وشدّد على الحاجة إلى معاهدة أسلحة كيميائية، تشمل "آلية

تفتيش تؤمن أو تضمن التقيد العالمي بها" (٩٦). وسوف نجد المزيد من النقاش عن اقتراح المنطقة الخالية من الأسلحة الكيميائية في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

أصبحت إسرائيل طرفاً مشاركاً دون عضوية في مفاوضات الأسلحة الكيميائية في نزع السلاح في عام ١٩٩٠ بعد أن رُفض طلبها من أجل الإشتراك في هذه المفاوضات في العام السابق بسبب معارضة بعض الدول العربية وإيران. ولم تقدم أي بيانات رسمية إلى هذا المؤتمر.

ولكن مساعد وزير الخارجية الأميركية، للشؤون السياسية العسكرية قال في إجتماع عام في واشنطن في كانون الأول من عام عام ١٩٩١ إن "إسرائيل .... أعلنت أنها ستكون إحدى الدول الرئيسة الموقعة على معاهدة السيطرة (الحد) على الأسلحة الكيميائية" (٩٧). ويبدو أنه كان يشير إلى قرار سياسي مختلف إلى حد ما اتخذته الوزارة الإسرائيلية في شهر أيار، ١٩٩١.

"إن إسرائيل تدعم أهداف معاهدة الأسلحة الكيميائية، وتعبر عن موافقتها من حيث المبدأ على الإنضمام إلى هذه المعاهدة، وهي مستعدة للدخول في إجراءات تحقيق هذا الهدف.

ولكي تكون المعاهدة فعالة، يجب أن تنضم إليها كل الدول في المنطقة، وأن تنفذ إلتزاماتها بدقة، وذلك منذ إنضمامها إليها، وحتى زمن غير محدود في المستقبل.

ويجب أن يحتوي إطار عمل المعاهدة حلاً للمشكلات الأمنية الخاصة في الشرق الأوسط، وذلك من خلال إقامة منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية.

---

(٩٦) وثيقة الجمعية العمومية رقم A/S-15/PV.11 (مؤقتة) (١٠ حزيران ١٩٨٨) الصفحتان ٨١-٨٢.

(٩٧) تصريح ريتشارد كلارك في معهد واشنطن للسياسة الشرق أوسطية (٤كانون الأول، ١٩٩١)، الصفحة ١٢-٢.

وتدعو إسرائيل كل دول العالم إلي العمل بالمثل وأن ترى في ذلك إسهاماً مهماً في السلام الإقليمي والعالمي" (٩٨). (انتهى البيان الإسرائيلي).

وثمة تصريح أو بيان آخر أكثر دقة وفي الموضوع ذاته كان قد ألقاه وزير الخارجية الإسرائيلي دافيد ليفي في عام ١٩٩١ في الجمعية العمومية للأمم المتحدة وقد جاء فيه : "إن إزالة الأسلحة الكيميائية في كل مكان، ولاسيما في الشرق الأوسط، هو ذو أهمية فائقة. ولهذا السبب وافقت إسرائيل على أن تصبح طرفاً في معاهدة إزالة الأسلحة الكيميائية، وذلك في الوقت الذي تحافظ فيه على مبدأ العالمية. ولكي تكون هذه المعاهدة فعالة يجب أن تصبح الدول كلها أطرافاً فيها" (٩٩).

المفاهيم

إن وجهات النظر الإسرائيلية في شأن الأسلحة الكيميائية ترتبط على نحو وثيق بمفاهيم مأزق الأمن الإسرائيلي الأوسع نطاقاً : والذي هو كونها دولة صغيرة تواجه خصماً متفوقاً إلى حد كبير في التعداد ومساحة الأرض (١٠٠). وإن هذا المفهوم يقود إلى لب أو جوهر السياسة الأمنية الإسرائيلية التي وصفها المحلل

---

(٩٨) بيان سياسي صدر عن الوزارة الإسرائيلية في الأول من أيار ١٩٩١، وقدم إلى المؤلف من قبل مسؤولين إسرائيليين

(٩٩) وثيقة الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (A/46/PV.18) (مؤقتة).

(١٠٠) قدرت دراسة أجراها مركز يافي للدراسات الإستراتيجية في إسرائيل في عام ١٩٨٩ الجيوش العربية، بدون العراق، تستطيع تعبئة مليون وخمسمائة واثنان وثمانون الف جندي أو أكثر ب ٣.٦ مرة مما هو موجود في القوات المسلحة الإسرائيلية. انظر مركز يافي "الطرائق البديلة لحل سلمي" (تل أبيب، مركز يافي، ١٩٨٩)، الصفحات ١٧٦-١٨٣.

الإسرائيلي افنير يانيف بما يلي : "إن الدولة اليهودية تحتاج إلى قوة عسكرية كافية على تسجيل (تحقيق) نصر حاسم على أي تجمع للقوات العربية حتى ولوعمل هذا الأخير على نحو متناسق وحقق ميزة المفاجأة الكاملة" (١٠١). ومن الناحية العملية فإن ذلك دفع إسرائيل إلى السعي لإمتلاك تفوق نوعي في كل الفئات الرئيسة من الأسلحة التقليدية ولتطوير إمكانات أسلحة نووية باعتبارها خيار "الملجأ الأخير" (١٠٢).

ولاتملك الدول العربية، حسبما يشير يانيف، ترف التفكير في خلق جبهة عربية موحدة ضد إسرائيل، ولكن هذه الدول يجب أن تكون مستعدة لرؤية القوة الكاملة للإمكانات الإسرائيلية في مواجهتها في وقت واحد على غرار ما حدث في الحملات الإسرائيلية في الأعوام ١٩٤٨و١٩٥٦و١٩٨٢. وبنتيجة هذه الديناميكيات، فإن كلا الطرفين العربي والإسرائيلي يشعران بإحساس حاد بعدم الأمن.

وكذلك، فإن مفاهيم التهديد أو الخطر لدى الإسرائيليين تزداد حدة بسبب عدم إعتراف الدول العربية كلها، باستثناء مصر، بإسرائيل. ومع ذلك، فإن العرب يخشون الإعتراف بما يبدو لهم دولة توسعية طردت جزءاً منهم من أرضه الخاصة به، سواء لدى إقامة الدولة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨ أم بنتيجة حربي ١٩٦٧و ١٩٧٣. أما إذا نظر إلى الأمر من الطرف الإسرائيلي، فإن الأسلحة غير التقليدية العربية تشكل خطراً متزايداً على وجود إسرائيل ذاته بينما يرى العرب أن الأسلحة النووية والكيميائية الإسرائيلية لاتحتل سوى قدرة أكبر على تحقيق الهيمنة والتوسع

---

(١٠١) افنير يانيف، "التسلح غير التقليدي ومستقبل الردع العربي الإسرائيلي" ضمن كتاب كارش وآخرين" إنتشار الأسلحة غير التقليدية في الشرق الأوسط"

(١٠٢) ليست القيمة الإستراتيجية التي توليها إسرائيل للأسلحة الكيميائية واضحة، ولايمكن أن تقاس بنفس القيمة التي تملكها الأسلحة النووية في هذا المجال.

الإسرائيليين.

وبالنسبة إلى إسرائيل، فإن القدرة الكيميائية الهجومية تقدم لها خياراً تصعيدياً وسيطاً بين الحربين التقليدية والنووية، وتمكنها من الرد بالمثل على إستخدام العرب للأسلحة الكيميائية، دون إجتذاب الإدانة الدولية التي يحتمل أن يؤدي إليها حتماً إستخدام الأسلحة النووية. ومهما يكن من أمر، فإن المساوىء العامة التي تعانيها إسرائيل جراء سباق الأسلحة الإقليمي غير المقيد، بما في ذلك الصواريخ الباليستية والأسلحة الكيميائية أو النووية، كانت قد لُحظت في الكثير مما قاله المعلقون الإسرائيليون.

وحسبما يرى المحلل الإسرائيلي في جامعة بار إيلان جيرالد شتاينبرغ، فإن البيئة أو الوسط المحيط الإستراتيجي الذي خلقه إنتشار التكنولوجيا المتطورة في المنطقة يهدد "قدرة إسرائيل المستقبلية في السيطرة على مستوى النزاع والحد منه" (١٠٣)، ويؤدي إلى جعل هذه الدولة معرضة، لأول مرة، إلى تحمل إصابات كثيرة جداً في المدنيين. ويشير جيرالد أيضاً، إلى إنه إذا حافظت إسرائيل على سياسة الإستباق (الهجوم الوقائي)، فإن الدول العربية قد تتبنّى غالباً سياسة القيام بالضربة الأولى لدى تلقي أول إنذار. وهكذا، فإن هذه السياسة سوف تُعرّض إسرائيل إلى أخطار أكبر، وتزيد من عدم إستقرار المنظومة الدفاعية الإسرائيلية، وتثير إمكان نشوب حرب عرضية (غير مخططة) ضمن إطار "الخوف المتبادل من الهجوم الإستباقي" (١٠٤).

---

(١٠٣) جيرالد شتاينبرغ "الردع، والدفاع، أو السيطرة على الأسلحة"؟ المفاهيم والردود الإسرائيلية لأعوام التسعينيات، بحث نقاش ١١٧ (سانتا مونيكا، كاليفورنيا : ندوة كاليفورنيا عن السياسة الأمنية والخارجية الدولية، ١٩٩٠)، الصفحة ١٣.

(١٠٤) المرجع السابق ذاته، الصفحة ٢١.

أدت هذه التحديات الجديدة إلى جعل العديد من الباحثين الإستراتيجيين الإسرائيليين، كأرييل ليفيت من مركز يافي، يستنتجون أن يجب أنه يتم "تغيير جوهري في موقف إسرائيل [السلبي تقليدياً] إزاء الحد من الأسلحة، وذلك بنتيجة الضرورات الإستراتيجية ذات الطابع الأناني الصرف، علماً أن هذا التغيير يعتبر أساسياً إلى أقصى حد في الوقت الراهن" (١٠٥). ويحث ليفيت إسرائيل على أن "تضع لنفسها هدفاً عملياتياً يتمثل في تأمين علاقات إستراتيجية مستقرة، وممكنة التنبؤ بالنتائج المترتبة عليها، مع جيرانها العرب من خلال إجراءات السيطرة على الأسلحة وبناء الثقة" (١٠٦).

تشمل الإهتمامات الخاصة للحكومة الإسرائيلية في شأن معاهدة الأسلحة الكيميائية الحاجة إلى تحقق فعال، والرغبة في إستبعاد المراقبين من الدول التي لاتعترف بإسرائيل، إضافة إلى الرغبة في ضمان عدم جعل المنظمة التي ستكلف بمراقبة أحكام معاهدة الأسلحة الكيميائية تعمل على نحو يؤدي إلى الإساءة إلى إسرائيل أو الإضرار بها (١٠٧). وتعكس هذه الإهتمامات عدم الثقة المتأصلة الجذور لدى إسرائيل بالمنظمات الدولية، إذ أن الأغلبية كانت دائماً تُصوّت ضد إسرائيل في هذه المنظمات وتعكس أيضاً الشك في فعالية أعمال التفتيش الدولية، الأمر الذي تعزز مؤخراً عندما عجزت وكالة الطاقة الذرية الدولية (IAEA) عن كشف برنامج

---

(١٠٥) أرييل ليفيت "مفهوم الأمن الإسرائيلي وموقف إسرائيل من الحد من الأسلحة" بحث قدم في الندوة الدولية التي عقدت في مركز يافي عن السيطرة على الأسلحة في الشرق الأوسط". (١٣-١٤ كانون الأول ١٩٨٩)، الصفحة ١٠.

(١٠٦) المرجع السابق ذاته، الصفحة، ١٣.

(١٠٧) تعتمد هذه المعلومات على إجتماعات خاصة للمؤلف بمسؤولين ومحللين إسرائيليين.

الأسلحة النووية العراقي الذي أكدّ الآن.

إنعكس الإهتمام الإسرائيلي المتزايد بمعاهدة الأسلحة الكيميائية والحد من الأسلحة عموماً في توسيع ورفع مستوى دائرة السيطرة على الأسلحة التابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية في عام ١٩٩١، وفي الأخذ في الإعتبار الرسمي على نحو متزايد لخيارات الحد من الأسلحة ضمن إطار مفاوضات السلام في الشرق الأوسط.

إمكانيات إسرائيل في مجال الأسلحة الكيميائية.

إن عدم إنكار إسرائيل لبرنامج الأسلحة الكيميائية الهجومية يمكن أن يؤخذ إما بوصفه سياسة خداع أو تأكيداً مبدئياً لهذا البرنامج. وبالتأكيد لن يكون أمراً مدهشاً أن تعمل دولة إسرائيل ذات الصناعة الكيميائية المتطورة جداً، والتي توجد في وضع إستراتيجي حرج، على إمتلاك قدرة هجومية في مجال الأسلحة الكيميائية. وبالمقارنةبالغموض الذي يحيط بالأسلحة الكيميائية الهجومية في إسرائيل، فإنها تعلن على نطاق واسع عن إمكاناتها الدفاعية المتطورة جداً في مجال هذه الأسلحة ذاتها، علماً أن هذه الإمكانات تطال كلاً من السكان العسكريين والمدنيين على حد سواء. وقد قال كبير مهندسي جيش الدفاع الإسرائيلي الجنرال يوسف إيال إن الوقاية العسكرية تأتي "بين أفضل أنواع الوقاية المماثلة في العالم" (١٠٨). وإن الدرجة العالية للدفاعات الكيميائية المدنية في إسرائيل كانت قد ظهرت على نحو واضح في حرب الخليج الثانية، شأنها شأن درجة التشوش والتوتر التي خلقها التهديد بالهجوم الكيميائي.

---

(١٠٨) من "توجيهات الإستطلاع : الحرب الكيميائية"، صحيفة، القوات الدفاعية الإسرائيلية، المجلد ٣، العدد ٤، الصفحة ٢٠، حسبما ورد في كتاب بورك وفلويري "الكتيب الدولي"، الصفحة ١٩٤.

أكدت المصادر الأميركية على نحو مكشوف وجود قدرة كيميائية هجومية إسرائيلية منذ عام ١٩٧٤، عندما أعلن مساعد رئيس أركان الجيش الأميركي، في شهادة أمام لجنة مجلس الشيوخ عن وجود مثل هذه الإمكانية التي اعتبرت دافعاً محتملاً للجوء المصريين إلى إقامة دفاعات ضد الأسلحة الكيميائية في حرب عام ١٩٧٣ (١٠٩). وكذلك، فقد ذكر مدير الإستخبارات البحرية الأميركية، الأميرال بروكس أن إسرائيل "ربما" تكون دولة مالكة لقدرة كيميائية هجومية في شهادته التي قدمها في شهر آذار من عام ١٩٩١ (١١٠)

كان إستنتاج بورك وفلويري في كتابهما الذي نشر في عام ١٩٩١ عن الإدعاءات المتعلقة بإسرائيل هو أن هذه الأخيرة "كانت قد سارت قدماً في أثناء فترة طويلة، وربما خلال عقدين من الزمن، أي منذ تنفيذ الهجمات الكيميائية المصرية على اليمن، في مجال إختبار معدات دفاعية محلية وذخائر كيميائية، ويمكن أنها تقوم حالياً ببناء منشأة متخصصة لصنع المواد والذخائر الكيميائية ... ولكن الدليل الخاص الشامل في السجل العام لبرنامج أسلحة كيميائية هجومية لايزال ضعيفاً إلى حد كبير جداً" (١١١).

٥-٣ الأردن

نظرا لوجود الأردن بين جيران ذوي قدرات كيميائية واضحة، فقد حافظت

---

(١٠٩) السجل المنشور لشهادات الإستماع في مجلس الشيوخ الأميركي عن لائحة النفقات الدفاعية لعام ١٩٧٤، حسبما وردت في المرجع السابق الصفحة ١٩١.

(١١٠) روبنسون في "إنتشار الأسلحة الكيميائية" ضمن كتاب كارش وآخرين "الأسلحة غير التقليدية" (قيد الطبع).

(١١١) بورك وفلويري في "الكتيب الدولي" الصفحة ١٨٩.

هذه الدولة على موقف هامشي في مسائل الأسلحة الكيميائية ولم تُتهَم سوى مرة واحدة بالسعي إلى إمتلاك قدرة كيميائية. وقد حاولت أن تحتفظ بقدرة كيميائية دفاعية متواضعة، ولكن بُلغ في عام ١٩٨٩ عن إلغاء حتى ما يتعلق برفع مستوى هذه الإمكانات، وكان ذلك لأسباب مالية (١١٢).

أصبحت المملكة الأردنية الهاشمية طرفاً في برتوكول جنيف في عام ١٩٧٧، ولكنها تحفظت على الإستخدام الإنتقامي وأكدت أن إنضمامها إلى هذا البرتوكول لايشكل علاقات تتصل بالمعاهدة مع إسرائيل.

ورداً على التقارير في مجلة "الشؤون الدفاعية والخارجية الأسبوعية" التي ذكرت أن الأردن يُستخدم بوصفه نقطة شحن وسيطة لإيصال مواد الأسلحة الكيميائية إلى العراق، فقد جاء على لسان مسؤول حكومي أردني لم يُذكر اسمه في عام ١٩٨٩ أن الأردن لاينتج، ولايشتري، ولايملك أسلحة كيميائية (١١٣). وعموماً، فلم يظهر أسم الأردن على أي من لوائح مالكي الأسلحة الكيميائية أو المالكين المحتملين، التي نشر أو كُشف مضمونها من قبل أجهزة أو مسؤولي الإستخبارات الأميركية.

أصبح الأردن مشتركاً دون عضوية في مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨٩. وبعد سنة من هذا التاريخ استضافت جامعة الأردن، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للصداقة، بين الشعوب في جنيف، مؤتمراً اقليمياً شرق أوسطياً في موضوع "نحو معاهدة عالمية للأسلحة الكيميائية". وقد ألقى ولي العهد الأردني الأمير حسن كلمتين في هذا المؤتمر الذي ضم نحو ٥٠ مفاوضاً من مؤتمر نزع السلاح في جنيف، إضافة إلى مسؤولين حكوميين، وصناعيين، وعسكريين من المنطقة.

---

(١١٢) المرجع السابق ذاته، الصفحة ٣٣٠.

(١١٣) المرجع السابق ذاته الصفحتان ٣٣٠-٣٣١.

٦-٣ ليبيا

السياسة المعلنة

كان بيان ليبيا في مؤتمر باريس هو الأقل تشدداً من أي دولة عربية أخرى في الربط بين نزع السلاحين الكيميائي والنووي. وإذا شدّد وزير الخارجية الليبية على أخطار أسلحة التدمير الشامل والحاجة إلى عملية نزع سلاح أوسع نطاقاً، فإنه تجنّب الربط الكيميائي النووي الذي تبنته أغلب الوفود العربية الأخرى. وعبّر الوزير عن الرغبة السياسية المخلصة لبلاده في التعاون مع أي جهد دولي يهدف إلى إنجاز معاهدة عن منع وعدم شرعية الأبحاث، والإنتاج، والتطويروالتخزين، والإستخدام للأسلحة الكيميائية (١١٤). وأكد أيضاً أن النزاعات السياسية الإقليمية سوف تشكل دائماً، إذا لم تحل بطريقة عادلة، تهديداً لأي إجراءات [نزع سلاح] يمكن، التوصل إليها (١١٥). وكانت ليبيا في ذلك الوقت مستهدفة لحملة إستقصاء دولية مكثفة نتيجة للإتهامات الأميركية لها بأنها كانت تبني منشأة إنتاج أسلحة كيميائية في الربطة.

وفي مؤتمر نزع السلاح الذي أصبحت ليبيا فيه طرفاً مشاركاً دون عضوية في عام ١٩٨٩، أعلن ممثلها في آذار ١٩٨٩ "دعم بلاده لأي إجراءات يمكن أن يتبناها المجتمع الدولي في مايتعلق بالتحقق من الأسلحة الكيميائية والتفتيش عليها شريطة أن تطبق هذه الإجراءات على كل الدول" (١١٦). وبعد عدة أيام ذكرت وكالة

---

(١١٤) جاد الله عزوز التلهي، أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للإرتباط الخارجي للجماهيرية العربية الليبية، بيان مقدم إلى مؤتمر باريس (٩كانون الثاني، ١٩٨٩)، الصفحة ٧ (ترجمة غير رسمية من اللغة الفرنسية).

(١١٥) المرجع السابق ذاته.

(١١٦) وثيقة مؤتمر نزع السلاح رقم CD/PV.542 (١٣ آذار ١٩٩٠) الصفحة ٧.

الأنباء الليبية (JANA) أن مصدراً لم يُذكر اسمه في المكتب الشعبي للإرتباط الخارجي "(وزارة الخارجية) أعلن، رداً على سؤال عن الأسلحة الكيميائية،أن ليبيا مستعدة للإنضمام إلى أي إتفاقية دولية ينجزها المجتمع الدولي في هذا المجال، ولتوقيعها" (١١٧).

أصبحت ليبيا طرفاً في برتوكول جنيف في عام ١٩٧١، ولكنها تحفّظت على الإستخدام الإنتقامي، والإعتراف باسرائيل.

إمكانيات ليبيا في مجال الأسلحة الكيميائية.

بالرغم من أن ليبيا لم تنكر إمتلاكها للأسلحة الكيميائية في أي ندوة رسمية، فإن المسؤولين الليبيين فعلوا ذلك منكرين إنتاج هذه الأسلحة أو إمتلاكها في مناسبتين على الأقل. وقد جاء الإنكار الأول من قبل وزير الخارجية الليبي في أثناء مقابلة له مع الإذاعة الفرنسية في أثناء مؤتمر باريس عندما قال : "إن ليبيا قررت بملء إراداتها ألا تنتج أسلحة كيميائية، وبالتالي فهي لاتنوي إنتاجها مستقبلاً" (١١٨). وانكر الزعيم الليبي القذافي إمتلاك بلاده للأسلحة الكيميائية في مقابلة له في كانون الثاني١٩٩٢ نشرتها الصحيفة البريطانية "الأوبزرفر"، التي أعلن فيها أيضاً عن إستعداد بلاده لإستقبال مفتشين مستقلين يتحققون من مواقع الأسلحة الكيميائية والنووية المزعومة في ليبيا (١١٩).

(١١٧) وكالة الأنباء الليبية (JANA) ١٩ آذار ١٩٩٠،FBIS- NES-90-054 (٢٠ آذار ١٩٩٠).

(١١٨) محطة الأذاعة الفرنسية الداخلية، ٨ كانون الثاني، ١٩٨٩، من بورك وفلويري في كتابهما "الكتيب الدولي" الصفحة ٢٦٨.

(١١٩) صحيفة "الأوبزرفر" البريطانية (لندن)، ٢٦ كانون الثاني، ١٩٩٢، ——/—

تركز الإهتمام بقدرة ليبيا على إنتاج الأسلحة الكيميائية في الإدعاءات الأميركية بأن هذه الدولة كانت تبني ما قال عنه مدير وكالة الإستخبارات الأميركية ويستر "بأنه أكبر معمل منفرد لصنع مواد الحرب الكيميائية في العالم الثالث" (١٢٠) في موقع يسمى الربطة على مسافة ٩٠ كيلومتراً من طرابلس. وقد دعمت هذه الإدعاءات بمعلومات قدمها العمال الأجانب في هذا الموقع. وكانت ليبيا قد ادعت دائماً أن هذه المنشأة هي معمل للأدوية. وقد ورد في شهادة بروكس أن ليبيا "ربما تملك قدرة هجومية في مجال الأسلحة الكيميائية (١٢١).

وصل التدقيق الذي قام به يورك وفلويري للتقارير عن إمكانات ليبيا في مجال الأسلحة الكيميائية إلى الإستنتاج التالي : "إن الإتهامات القائلة إن ليبيا تحاول تطوير أسلحة كيميائية ... [لايمكن] أن يتم إثباتها بشكل ملموس إعتماداً على السجل العام، ولكن يوجد دليل غير مباشر كاف للشك فيها أو لإتهامها بأنها تنشر أسلحة كيميائية" (١٢٢). ثم تلاحظ هذه الدراسة أنه حتى لو امتلكت ليبيا إمكانية إنتاج مواد الأسلحة الكيميائية، فلن تكون قادرة على إستخدام هذه المواد عسكرياً : "ولايوجد أي دليل على قدرة ليبيا على التخطيط لهجوم بالأسلحة الكيميائية أو على أن هذه الدولة تملك الأفراد المدربين اللازمين للقيام بذلك أو المعدات الدفاعية، أو على

-/- حسبما ورد في "التقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية، ١٥ (١٩٩٢) ص ١٥

(١٢٠) وليام وبستر، بيان أمام لجنة الشؤون الكيميائية في مجلس الشيوخ الأميركي، ٩ شباط، ١٩٨٩، حسبما ورد في "الكتيب الدولي" لبورك وفلويري، الصفحة ٢٩٧.

(١٢١) الأميرال توماس بروكس، بيان أمام لجنة القوات المسلحة لمجلس النواب الأميركي، ٧ آذار ١٩٩١، الصفحتان ٥٦-٥٩.

(١٢٢) بورك وفلويري في "الكتيب الدولي"، الصفحة ٢٦٧.

أنها قامت بتدريب دفاعي كافٍ. وفي المقابل، فحتى لو افترضنا أن الليبيين يستطيعون الجمع بنجاح بين الرؤوس الحربية الكيميائية والمنظومات الصاروخية، فإن قدرة ليبيا في إيصال كميات ملموسة من الأسلحة الكيميائية إلى ميادين القتال البعيدة سوف تبقى محدودة جداً" (١٢٣).

٢-٧ المملكة العربية السعودية.

إن المعلومات المتوفرة عن السياسات والإمكانات السعودية في مجال الأسلحة الكيميائية نادرة. ومهما يكن من أمر فإن هذه المملكة تملك كل العناصر اللازمة لقدرة كيميائية حربية حديثة : فهناك صناعة كيميائية متطورة، وصواريخ ذات أمداء وسيطة (بين المتوسطة والبعيدة)، إضافة إلى توفر الدفاعات الكيميائية المتطورة للعسكريين والمدنيين على السواء منذ حرب الخليج الثانية. وإن هذه الدولة محاطة بدول ذات قدرات كيميائية حربية، الأمر الذي يقدم حافزاً قوياً لتطوير خطط خاصة بها لخوض حرب كيميائية.

ورداً على الإدعاءات الإيرانية بأن المملكة العربية السعودية كانت تنقل غازاً ساماً إلى العراق في عام ١٩٨٨، ذكرت وكالة الأنباء السعودية أن مصدراً مسؤولاً سعودياً قال إن "المملكة لاتملك أسلحة كيميائية أو غازات" (١٢٤). وفي العام التالي شهد الرئيس بوش، في معرض السماح بتقديم المساعدات الأميركية عموماً، إن المملكة العربية السعودية لاتملك رؤوساً حربية كيميائية أو نووية أو بيولوجية للصواريخ الباليستية التي كانت قد استلمتها من الصين (١٢٥).

---

(١٢٣) المصدر السابق ذاته الصفحة ٢٠٠.

(١٢٤) وكالة الأنباء السعودية الرياض، ٣٠ آذار ١٩٨٨، FBIS-NES (٣٠ آذار١٩٨٨)

(١٢٥) الأخبار المختصرة "جينز ديفنس ويكلي" ٢٩ نيسان ١٩٨٩، ——/——

وأشار الأميرال بروكس في شهادته أمام الكونغرس إلى أنه يمكن أن يكون السعوديون مالكين لقدرة هجومية في مجال الأسلحة الكيميائية (ولكنه لم يقل إنهم "ربما يملكون" وهو تعبير يؤكد بدرجة أكبر).

كانت السعودية الدولة العربية الأهم التي بقيت في معزل عن مفاوضات جنيف المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، بينما كانت الدول الشرق أوسطية المهمة الأخرى من المشاركين دون عضوية في هذه المفاوضات منذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٢. وكانت هذه المملكة قد أصبحت طرفاً في برتوكول جنيف منذ عام ١٩٧١، عندما انضمت إلى هذا الأخير دون تحفظات.

٨-٢ سورية

السياسة المعلنة.

كانت سورية ولاتزال الدولة العربية الأكثر دفاعاً، وعلى نحو واضح، عن الربط بين نزع السلاح الكيميائي ونزع السلاح النووي في الشرق الأوسط. وقد أعلن وزير الخارجية السورية فاروق الشرع، حسبما جاء في ملخص مقابلته لصحيفة "لوموند" الفرنسية في أثناء مؤتمر باريس أن سورية ترى "أن تنسيق فئة من أسلحة التدمير الشامل بينما تترك الفئات الأخرى غير منسقة هو مساوٍ لنزع السلاح الأحادي الجانب" (١٢٦). وقد عكست كلمة الوزير السوري في مؤتمر باريس عن الأسلحة

—/— الصفحة ٣٣٧، حسبما وردت في "الكتيب الدولي" لبورك وفلويري، ص ٣٢٨

(١٢٦) محطة الاذاعة السورية باللغة العربية، ٨ كانون الثاني، ١٩٨٩، حسبما ورد في "الكتيب الدولي" لبورك وفلويري، الصفحة ٢٠٩. ويجب أن يلاحظ أن ذلك هو ترجمة إنكليزية لملخص عربي للمقابلة في فرنسا

الكيميائية الصياغة المتفق عليها والمستخدمة من قبل الكثير من الدول : "إن كل الدعوات إلى إزالة وتدمير الأسلحة الكيميائية يجب أن تترافق بدعوة مماثلة وموازية لإزالة أسلحة التدمير الشامل الأخرى" (١٢٧).

وقد أيّد الشرع إقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل كلها في الشرق الأوسط ودعا إلى إشتراك عالمي في مفاوضات جنيف المتعلقة بالأسلحة الكيميائية وأبرز الحاجة إلى "ضمانات كافية لكي لايندم من لايملكها [أسلحة التدمير الشامل] على حرمانه منها، ولإقناع من يملكها بضرورة التخلي عنها" (١٢٨).

إن إنضمام سورية إلى برتوكول جنيف في عام ١٩٦٨ لم يتضمن تحفظات على حق الإستخدام الإنتقامي للأسلحة الكيميائية. ومهما يكن من أمر، فإن تحفظها في شأن عدم الإعتراف باسرائيل يجعل الأمر غير واضح عما إذا كانت سورية تعتبر نفسها غير مقيدة بأي من أحكام هذا البرتوكول في ما يتعلق بعدوها الأساسي.

المفاهيم

عزمت سورية منذ فقدانها مرتفعات الجولان في حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية على تحقيق "مساواة إستراتيجية" (يقصد التوازن الإستراتيجي، المترجم) مع إسرائيل. وفي غياب بنية تحتية صناعية عالية المستوى، وفي ضوء فقدان الدعم السوفييتي مؤخراً لإهدافها، فإن الكثير من المراقبين يعتقدون أن سورية لاتستطيع أن تحقق مثل هذه المساواة (التوازن) (إذا أمكن ذلك) إلا بوساطة رادع كيميائي فعال. وبالنسبة إلى سورية، فإن مثل هذا الرادع، إذا أمكن الإعتماد عليه،

(١٢٧) وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، الكلمة التي ألقاها في مؤتمر باريس (٩كانون الثاني، ١٩٨٩)، الصفحة ٥ (ترجمة غير رسمية من النص الفرنسي).

(١٢٨) المرجع السابق ذاته، الصفحة٦.

سوف يبدو كأنه "القنبلة الذرية للرجل الفقير". وعموماً، فإن إهتمام سورية بالأسلحة الكيميائية سوف يكون منسجماً أو متسقاً مع الخطر الذي كان يتمثل حتى وقت قريب في البرنامج العراقي الناشط في مجال الأسلحة الكيميائية، علماً أنه تسود علاقات عدائية بين هاتين الدولتين منذ عدة سنوات.

قدمت دراسة نُفّذت في مركز يافي للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب ثلاثة سيناريوهات لإستخدام سوريا للأسلحة الكيميائية هي : "(١)- ضربة أولى لإبطال المواقع العسكرية الرئيسة وتحقيق أهداف عسكرية؛ و(٢)- اللجوء إلى هذه الضربة بوصفها الحل الأخير لمنع إنتصار إسرائيلي حاسم و (٣)- الرادع العام" (١٢٩). واعتبر السيناريو الثاني هو الأكثر إحتمالاً بينما اعتبر السيناريو الأول هو الأقل إحتمالاً.

والعنصر الرئيس في السيناريوهين الأكثر إحتمالاً المذكورين أعلاه هو وجود قدرة سورية لردع أو لمواجهة التصعيد الإسرائيلي بغض النظر عن نوع السلاح المستخدم، و(ربما) بردّ أكثر تدميراً مما يمكن تحقيقه بالأسلحة التقليدية. وإذ يكون للإستخدام التكتيكي السوري للأسلحة الكيميائية تأثيرات محدودة، فإن التهديد باستخدامها أو إستخدامها الفعلي ضد المراكز السكانية الإسرائيلية سوف يخلقان خطراً حقيقياً على إسرائيل (١٣٠). وبما أن سورية تفتقر إلى خيار نووي، فإن أي إمكانية لتشكيل أخطار هامة على التصعيد الإسرائيلي ربما ستعتبر حرجة وحساسة

---

(١٢٩) ملخص دراسة مركز يافي مأخوذ من "الكتيب الدولي" لبورك وفلويري"، الصفحة ٢٠٨.

(١٣٠) إن إستراتيجية الأسلحة الكيميائية الهادفة إلى ضرب المراكز السكانية الإسرائيلية سوف تكون منسقة مع التقارير القائلة إن سوريا تملك رؤوساً حربية كيميائية لصواريخها، وهي تحسن هذه الرؤوس. انظر، بين مراجع أخرى، "الكتيب الدولي" لبورك وفلويري، الصفحتين ٢٠٩-٢١٠.

بالنسبة إلى المخططين العسكريين السوريين.

إن سيناريوهات الإستخدام المتعلقة بالفقرة (١) اعلاه تقتضي إستخدام السوريين للمواد الكيميائية الحربية بغية إعاقة تعبئة القوات الإسرائيلية أو إبطاء التقدم الإسرائيلي عبر مرتفعات الجولان في أي نزاع مستقبلي. وإذا أخذنا في الإعتبار المسافة القصيرة التي لاتزيد على ٦٠ كيلومتراً بين دمشق والقوات الإسرائيلية المتوضعة في الجولان، والحساسية المفرطة إزاء التحرك الإسرائيلي نحو دمشق، نجد أنه حتى الفائدة العسكرية المحدودة لتأخير عمليات العدو يمكن أن تعتبر ذات قيمة كافية لتبرير إستخدام الغاز لتحقيق مثل هذه الأهداف التكتيكية وهذا سوف يسبب بالتأكيد تصعيداً إسرائيلياً هاماً ويمكن أن يُثبت كونه غير مثمر.

وعموماً فإن الإهتمام السوري القوي بالأسلحة الكيميائية ينسجم مع وضعها الأمني الشامل، ومواردها المحدودة، ووضعها المتشدد إزاء نزع السلاح الكيميائي. وفي ضوء موت برنامج الأسلحة الكيميائية العراقي والإنفتاح الواضح لكل من إيران ومصر على السيطرة على الأسلحة الكيميائية، فإن سورية تبدو الدولة الشرق أوسطية التي تطلب أعلى درجة من الضمانات إذا كانت معاهدة الأسلحة الكيميائية ستنفذ بنجاح في المنطقة. وإن التقدم في تحقيق إشتراك سورية في معاهدة الأسلحة الكيميائية سوف يعتمد إلى حد كبير على حل النزاعات الإقليمية مع إسرائيل وعلى إقامة ترتيبات أمنية في مرتفعات الجولان.

إمكانات سورية في مجال الأسلحة الكيميائية

إن أقرب نقطة تصل إليها سورية في إعترافها بإمتلاك قدرة كيميائية حربية هي في الإشارة الواضحة إلى هذا الموضوع التي ذكرها وزير الخارجية السورية فاروق الشرع في مقابلته التي ذكرت أعلاه مع صحيفة "لوموند" الفرنسية. فقد قيل

أن الوزير أعلن في هذه المقابلة أن سورية "مستعدة للإلتزام بتنسيق أسلحة التدمير الشامل كلها إذا كانت إسرائيل راغبة في القيام بالمثل" (١٣١). وبما أنه لايوجد شك في عدم إمتلاك سورية للأسلحة النووية، فإن هذه الإشارة يمكن أن تؤخذ على أنها تأكيد واضح لإمتلاكها الأسلحة الكيميائية (أو البيولوجية).

وفي المقابل، فثمة بيان أعلن من إذاعة دمشق بعد مقابلة الشرع بوقت قصير، وطعن فيه بما يسمى "الحملة الجديدة ضد سورية في ضوء الإدعاء المزعوم بانتاجها أسلحة كيميائية محرّمة دولياً" (١٣٢). ويمكن أن يفهم من هذا المضمون إما أن سوريا لاتنتج أسلحة كيميائية أو أن هذه الأسلحة ليست، في غياب معاهدة الأسلحة الكيميائية ممنوعة دولياً.

كانت سورية تظهر بانتظام في لوائح وكالة المخابرات الأميركية بين الدول التي لاتملك برامج أسلحة كيميائية، بما فيها شهادة الأميرال بروكس في آذار ١٩٨٩ التي اعتُبرت فيها سورية مالكاً محتملاً للقدرة الكيميائية الهجومية. وقد أشارت تقارير اثنين من مديري وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية إلى أن سوريا تخزّن أسلحة كيميائية معدة لمهام ميدانية منذ منتصف أعوام الثمانينيات (١٣٣). وترى هذه التقارير أن سورية تسعى إلى إمتلاك تكنولوجيا تحسين مردود الرؤوس الحربية

---

(١٣١) محطة الإذاعة المحلية في دمشق، ٨ كانون الثاني، ١٩٨٩ JPRS/TAC-89-603، ٢٧ كانون الثاني، ١٩٨٩، في "الكتيب الدولي" لبورك وفلوريري، الصفحة ٢٠٥.

(١٣٢) "الكتيب الدولي" لبورك وفلوريري، الصفحة ٢١٢.

(١٣٣) يعتمد ذلك على تصريحات مديري وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية وليام وبستر (١٩٨٩و١٩٩٠) وروبرت غيتنر (١٩٩٢)، حسبما ورد في مقال بيري روبنسون "إنتشار الأسلحة الكيميائية"، ضمن كتاب كارش وآخرين، "الأسلحة غير التقليدية".

الكيميائية للصواريخ.

يستنتج بورك وفلويري من دراسة التقارير الدولية أن "شكوكاً تحوم حول إمتلاك سورية لكل من قدرات الإنتاج المحلية للأسلحة الكيميائية، ونشر مخزونات ذخائر كيميائية" (١٣٤). ومهما يكن من أمر، فهما يضيفان أن "التقارير تبالغ في التشديد على مايتعلق بالذخائر، ولكنها، أي التقارير ضعيفة في التفاصيل المتعلقة بالدفاعات، والتدريب، والتمرين، والبنية التحتية الكيميائية" (١٣٥).

٣-٩ التعليق

إن البيانات والإدعاءات المتعلقة بالإمكانات التي تملكها هذه أو تلك الدولة في مجال الأسلحة الكيميائية تتصف بالغموض الشديد وتخضع بشكل خاص إلى التحريف والتشويه. ويحتمل أن يزيد هذا الغموض من عدم الثقة ويؤدي التخطيط العسكري في أسوأ حالاته. أما في حال النزاع المسلح، فإن عدم اليقين هذا يمكن أن يقوي حافزي التصعيد والإستباق.

ويمكن أن تعني "القدرة الهجومية بالأسلحة الكيميائية" أي شيء إعتباراً من البنية التحتية التقنية الصناعية القادرة على إنتاج أسلحة كيميائية إلى القوات المسلحة المدربة على إستخدامها. وإن إنكار إمتلاك الأسلحة الكيميائية يمكن أن يتم إما من قبل دولة لاتملك مواد كيميائية حربية أو ذخائر كيميائية، أو من قبل دولة تملك المواد والذخائر الكيميائية الحربية ولكنها تترك الذخائر غير مملوءة بهذه المواد حتى النشر القتالي. وإن الإفتقار لتحديد متفق عليه يجعل الكلام المجدي عن الإمكانات في مجال الأسلحة الكيميائية، والمعتمد على بيانات رسمية، مستحيلاً تماماً.

---

(١٣٤) بورك وفلويري في "الكتيب الدولي" الصفحة، ٢١٦.

(١٣٥) المرجع السابق ذاته، الصفحة ٢٠٨.

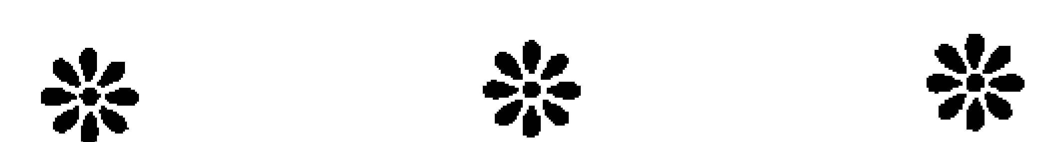
ولكن معاهدة الأسلحة الكيميائية تحل هذا المأزق بتقديمها تحديداً أو تعريفاً مقبولاً دولياً للأسلحة الكيميائية التي تشمل كل المواد السامة ومركباتها (ماعدا مايستخدم منها لأغراض سلمية يتم التحقق منها)، والذخائر الكيميائية المصممة خصيصاً لهذا الغرض، والمعدات المصممة خصيصاً أيضاً لإستخدام هذه الذخائر. وإن إمتلاك أي من هذه العناصر سوف يشكل إمتلاكاً للأسلحة الكيميائية. وكذلك، فإن المعاهدة حسبما سنذكر في الفصل الرابع، تقدم ضمانات للتحقق من وجود أو عدم وجود الأسلحة الكيميائية. وسيكون من المفيد أن نشير بوضوح إلى التحديدات أو التعاريف المحتواة في معاهدة الأسلحة الكيميائية كلما أردنا أن نقدم في المستقبل بياناً أو إدعاء عن الإمكانات في مجال الأسلحة الكيميائية.

وإذا أخذنا في الإعتبار المستوى العالي للشك لدى دول الشرق الأوسط، فإن عملية الإنفتاح الكبير أو الصراحة الشديدة الوضوح في ما يتعلق بالنشاطات الكيميائية سوف تساعد في بناء الثقة اللازمة للإنضمام الفعلي إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية. ويمكن لهذه العملية أن تبدأ من تعريف الأسلحة الكيميائية، وتسجيل نوع الإجراءات المحسنة أو المعززة للشفافية والموصوفة في الفصل الخامس.

وإذا كانت دول الشرق الأوسط ستشترك في أي إجراءات ملموسة في السيطرة على الأسلحة، فإنها سوف تحتاج إلى دقة أكبر في وصفها لمفاهيمها الأمنية. وإن الحوار المحسّن عن المفاهيم الأمنية يستطيع أن يساعد في بناء الثقة. وعموماً، فهذا الحوار سوف يتضمن تبادلاً أكثر صراحة لوجهات النظر عن الأسلحة الكيميائية ودورها، وعلاقتها بالأسلحة الأخرى، وأمكانية الأخذ بخيار معاهدة الأسلحة الكيميائية في المنطقة.

ولكي يتحقق التقدم إلى إنضمام دول الشرق الأوسط إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية، فلابد من معالجة نقاط الخلاف في الأوضاع الأمنية لإسرائيل وجيرانها العرب. وإذا كانت الإمكانات الكيميائية الحربية لدى العرب معدة لمضاهاة الإمكانات

النووية الإسرائيلية، فإن برنامج إسرائيل النووي يعتبر الضامن النهائي لإسرائيل ذاتها. وبالتالي، فليس محتملاً أن يتم التخلي عن الإمكانات النووية الإسرائيلية مقابل نزع السلاح الكيميائي في المنطقة. وبرغم ذلك، فإن بعض التقييدات وإجراءات بناء الثقة الإسرائيلية في المجال النووي (ستناقش في الفصل الثالث) سوف تسهل إنضمام دول المنطقة إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية.



الفصل الثالث

المبادرات الدبلوماسية في المنطقة

إن الفائدة السياسية للأسلحة الكيميائية تنبع جزئياً من حقيقة كون الأمم المتحدة قد أدخلتها في عام ١٩٤٨ في لائحة أسلحة التدمير الشامل، الأمر الذي جعلها مساوية إلى الأسلحة النووية. (١٣٦). وإن وجهة النظر التي اعتبرت الأسلحة الكيميائية من أسلحة التدمير الشامل أصبحت مقبولة عموماً وعززت بدون شك فائدتها بوصفها ورقة مساومة في مفاوضات السيطرة على الأسلحة. وهكذا، نجد أن فائدتها السياسية تأتي أيضاً من قدرتها على إثارة الخوف سواء لدى القطعات غير المحمية أو السكان حسبما ذكرنا سابقاً.

وفي ضوء الإهتمام الكبير الذي أبداه القادة العرب إزاء الأسلحة الكيميائية بوصفها أداة مواجهة للإمكانات النووية الإسرائيلية، وفي ظل الربط الواضح لهؤلاء بين نزع السلاح الكيميائي ونزع السلاح النووي، فسوف يكون أمراً غير واقعي أن نفكر في أنه يمكن أن تؤخذ معاهدة الأسلحة الكيميائية في الإعتبار بمعزل تام عن السيطرة على الأسلحة النووية في المنطقة. ويمكن أن يكون هذا الربط إيجابياً إذا خدم تطوير عملية أوسع للحد من الإسلحة في المنطقة، أو سلبياً إذا كان يؤدي فقط إلى الإعتراض أو يصبح عذراً لإستمرار الأمر الواقع. وعموماً، فإننا سندرس السيناريوهات المحتملة للربط بين معاهدة الأسلحة الكيميائية وعملية الحد من

---

(١٣٦) إن تعريف الأمم المتحدة لأسلحة التدمير الشامل موجودة في تقرير لجنة الأمم المتحدة عن الأسلحة التقليدية، الوثيقة S/C.3/SR.13 (١٩٤٨).

الأسلحة (السيطرة عليها) في الفصل السادس. أما في هذا الفصل فإننا سنحاول توضيح الحالة الدبلوماسية الراهنة في مجال نزع السلاح النووي في المنطقة ومدى ما يتوفر من فرص للتقدم فيه.

٣-١ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

يتركز معظم النقاش عن السيطرة على الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط على الإقتراح الإيراني المصري في شأن إقامةمنطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة، علماً أن الأمم المتحدة ممثلة بجمعيتها العمومية كانت قد وافقت على هذا الإقتراح لأول مرة في عام ١٩٧٧ (بموجب القرار رقم ٢٩/٣٢٦٣). ثم جرى تبنّي هذا القرار، في أشكاله المختلفة، في الإجتماعات السنوية المتتالية لهذه الجمعية. ومنذ عام ١٩٨٠ أصبحت الموافقة على القرار بالإجماع، الأمر الذي عكس التأييدالإسرائيلي لهذا المفهوم، وإن لم يكن هذا التأييد موجهاً إلى كيفية تنفيذه.

دار الجدل في الأمم المتحدة عن المنطقة المنزوعة من السلاح النووي في الشرق الأوسط ضمن إطار عدم التماثل في إمكانات والتزامات إسرائيل وجيرانها في المنطقة.

وباستثناء إسرائيل، فإن كل الدول المهمة عسكرياً في المنطقة (بمن فيها مصر، وإيران، والعراق، والمملكة العربية السعودية، وسوريا) كانت قد استنكرت الأسلحة النووية ووافقت على معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ وفتحت منشآتها التي يتم فيها التعامل بالمواد الإنشطارية لتفتيش وكالة الطاقة الذرية الدولية (١٣٧). وفي المقابل قامت إسرائيل بتطوير إمكانية نووية ملموسة

(١٣٧) يجب أن يلاحظ أن وسائل وكالة الطاقة الذرية الدولية، فشلت في كشف برنامج الأسلحة النووية في العراق، وتتم حالياً تقويتها.

وأخذت بسياسة الغموض في مايتعلق بإمتلاك الأسلحة النووية، علماً أنها كانت تهدف بوضوح إلى تحقيق تأثيرات الردع النووي في الوقت الذي كانت تتحاشى فيه إطلاق شرارة سباق التسلح النووي في المنطقة. وقد استنتجت دراسة أميركية نُفذت في عام ١٩٨٢ عن التسلح النووي الإسرائيلي أن : "إسرائيل عبْر العتبة النووية فعلاً، وأصبحت تملك القدرة على صنع أسلحة نووية خلال وقت قصير" (١٣٨). ولكن السياسة الرسمية الإسرائيلية لاتزال مصرة على القول "إن إسرائيل لن تكون أول من يُدخل الأسلحة النووية إلى المنطقة" (١٣٩). ولكنها لم تحدد ماذا تعني بكلمة "تدخل" هذه.

وحسبما لخص الموقف المفوض المصري محمود كارم. في دراسته الشاملة بعنوان "منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، فإن القرارات المتتالية للجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة خططت أو وضعت على نحو مفصل إستراتيجية إقامة هذه المنطقة. وقد أوصت هذه الجمعية أن تقوم دول المنطقة بمايلي :

١- عدم إنتاج أو عدم إمتلاك أسلحة نووية أو عدم السماح بتوضع هذه الأسلحة في أراضيها؛

٢- الإمتناع عن أي أعمال تسهل إمتلاك الأسلحة النووية أو إختبارها أو الممانعة بأي شكل من الأشكال لإقامة هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية؛

٣- (وبالنسبة إلى الدول التي لم تقم حتى الآن بوضع منشآتها النووية تحت

---

(١٣٨) الأمم المتحدة دراسة عن سلسلة دراسات متعلقة بالتسلح النووي الإسرائيلي رقم ٦، نيويورك، ١٩٨٢ (الفقرة ٨٢).

(١٣٩) جيمس ليونارد "خطوات نحو منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" في "مجلة أرمز كونترول توداي"، نيسان، ١٩٩١، الصفحة ١١

إشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية) أن تفعل ذلك وأن تصبح أطرافاً في معاهدة عدم الإنتشار النووي (NPT).

ومنذ عام ١٩٧٧ كانت إسرائيل ولاتزال تعبّر عن دعمها للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نقاشات الجمعية العمومية. ومهما يكن من أمر، فقد دعت إسرائيل إلى المفاوضات المباشرة، لا إلى إشراف الأمم المتحدة، كوسيلة لتحقيق هذا الهدف، وطلبت إلى الدول العربية الدخول في مفاوضات مباشرة معها بغية إقامة هذه المنطقة من خلال إبرام معاهدة رسمية تعاقدية متعددة الأطراف بين دول المنطقة كلها" (١٤٠). وعموماً، فإن الإصرار الإسرائيلي على المفاوضات المباشرة يعكس عدم رغبتها في الدخول في إتفاقيات مع الدول التي لاتعترف بوجودها. وفي المقابل، فإن الدول العربية التي لاتزال رسمياً في حالة حرب مع إسرائيل (باستثناء مصر بعد عام ١٩٧٩) تصرّ، بدورها، على أن تتم المفاوضات بصورة غير مباشرة ضمن إطار الأمم المتحدة. ولكن المناقشات الراهنة في شأن القضايا الأمنية للمنطقة، في سياق محادثات السلام التي ترعاها الولايات المتحدة وروسيا، استطاعت لأول مرة أن تتغلب على هذا المأزق التاريخي.

اتخذت خطوة هامة نحو الأمام في عام ١٩٨٨ عندما كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة ثلاثة خبراء بدراسة حملت الرقم (RES 43/65) عن إيجاد إجراءات "تسهل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط". وقامت هذه اللجنة الثلاثية بإجراء إستشارات مكثفة مع حكومات المنطقة وأكاديمياتها، وتوصلت إلى مجموعة من الإقتراحات المقدرة عالياً والبناءة، في شأن إنجاز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية المعنية. وقد قال جيمس ليونارد، أحد المشتركين في هذه الدراسة، معلقاً على الإستشارات مع الرسميين في المنطقة كلها "إن الدعم الرسمي

(١٤٠) كتيب الأمم المتحدة السنوي عن نزع السلاح، المجلد ٢، ١٩٧٧، (نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٧٨)، الصفحة ١٧٦.

لهذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، من قبل دول المنطقة، بمافيها إسرائيل، كان جدياً وليس مجرد وعود" (١٤١). ووجد موافقة واسعة النطاق لدى المسؤولين في دول رئيسة من المنطقة على النقاط الرئيسة التالية :

١- إن التقدم نحو منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يجب أن يتم خطوة خطوة، مع بناء الثقة من خلال إجراءات مؤقتة قبل إقامة المنطقة المعنية؛

٢- يجب أن تشمل العملية عناصر الأمن العسكري كلها، بما فيها الأسلحة الكيميائية والتقليدية، ولايجوز أن تقتصر على البعد النووي؛

٣- وإذ يجب ألا يتم "ربط" ميكانيكي بالقضايا السياسية، فإن الثقة اللازمة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية يمكن ألا تتم بصعوبة دون حدوث تقدم في النزاع العربي الإسرائيلي وفي النزاعات السياسية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط (١٤٢).

وثمة دراسة للأمم المتحدة "كتقرير للأمين العام" في شهر تشرين الأول، ١٩٩٠، تقترح "أن أهم إجراء لبناء الثقة هو أن تضع إسرائيل منشآتها النووية كلها تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية" (١٤٣). وفي الواقع، فإن ذلك سوف يعني تجميد البرنامج النووي الإسرائيلي في مستواه الحالي بمنع إستخدام المواد

---

(١٤١) جيمس ليونارد، "خطوات نحو منطقة شرق أوسطية خالية من الأسلحة النووية"، الصفحة ١٠.

(١٤٢) المرجع السابق ذاته.

(١٤٣) الأمم المتحدة، "دراسة عن الإجراءات الفعالة والتحقيقية التي سوف تسهل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. A/45/434، ١٠ تشرين الأول، ١٩٩٩ (نيويورك : الأمم المتحدة)، الصفحة ٣١.

الإنشطارية التي تنتج في مفاعلها النووي الوحيد الذي لايخضع للإشراف، في صنع الأسلحة النووية في المستقبل. ولن تشمل هذه الخطوة السيطرة على المواد الموجودة والمعدة لصنع الأسلحة النووية الإسرائيلية أو تدميرها. وقد اقتُرح ذلك بوصفه "نقطة إنطلاق لإسرائيل على الطريق المؤدي إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية" (١٤٤)

إن دول المنطقة التي كانت قد انضمت من قبل إلى معاهدة عدم الإنتشار النووي (NPT) مدعوة لمضاهاة الخطوة الإسرائيلية المقترحة ببيانات أحادية الطرف تكمل إلتزاماتها بهذه المعاهدة. والأمثلة المعطاة هي :

(أ)- التزامات عامة صريحة بالإمتناع عن إعادة معالجة وقود المفاعلات النووية؛ و(ب)- بيانات عن النشاطات النووية في المراقبة بما فيها منشآت الأبحاث؛ و(ج)- القبول بوضع قيود على حق الإنسحاب من نظام تفتيش غير رسمي، بإشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية، للنشاطات النووية التي تهم الدول الأخرى في المنطقة.

ويقترح تقرير الأمم المتحدة أن الإلتزام الإقليمي (المنطقوي) بعدم إختبار أجهزة تفجير نووية سيكون "الإجراء الوحيد المتاح فوراً لإعطاء دفع إلى العملية الهادفة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية" (١٤٥). ويعتقد هذا الكاتب العضو في الدراسة المذكورة، أن هذا الإلتزام سوف يعطي مصداقية ملموسة إلى سياسة إسرائيل عن عدم "إدخال" الأسلحة النووية إلى المنطقة ويمنع خلق ظروف يمكنها أن تدفع بسهولة إلى الإسراع في إمتلاك دول أخرى في المنطقة لأسلحة نووية. وإن الإلتزامات المتبادلة في مجمل الإختبار سوف تكون مؤشراً سياسياً هاماً إلى أن دول المنطقة كانت قد بدأت معاً رحلة العودة من الهوة النووية.

وعموماً فإن التعهد الإقليمي بعدم الهجوم على المنشآت النووية سوف يقوي

(١٤٤) المرجع السابق ذاته، الصفحة ٣٢.

(١٤٥) المرجع السابق ذاته، الصفحة ٤٥.

الخطوات نحو منطقة خالية من الأسلحة النووية يتم التفاوض في شأنها، وذلك حسب دراسة الأمم المتحدة. وإن مثل هذا التعهد الذي يقيد أصحابه، في زمني الحرب والسلم سوف يجنّب سكان دول المنطقة كلها من التأثيرات المرعبة والطويلة الأمد لتساقط المواد المشعة التي سيحدث بعد الهجوم على منشأة نووية رئيسة.

إن مبادرة الرئيس بوش عن الحد من الأسلحة في الشرق الأوسط، والمقدمة في ٢٩ أيار من عام ١٩٩١، دعمت إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وكخطوة نحو هذا الهدف، دعا بوش الدول إلى "تنفيذ حظر يمكن التحقق منه على إنتاج وإمتلاك المواد النووية المستخدمة في الأسلحة النووية (اليورانيوم المخصب أو البلوتونيوم المستخرج من البلوتونيوم)" (١٤٦).

أشار خبراء الأمم المتحدة في تقريرهم الخاص إلى العلاقة الوثيقة بين الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية. والتقليدية من ناحية، وبين هذه الأسلحة كلها والنزاعات السياسية البارزة من ناحية ثانية. ومع ذلك يقف هؤلاء بقوة ضد محاولات تحقيق حل شامل ومع إنجاز ما أمكن من التقدم في كل مجال من المجالات المعنية. ويصرون على جهود منفصلة، ولكنها منسجمة، في كل مجال.

إن الربط بين مختلف أنواع الأسلحة من ناحية، وبين السيطرة على الأسلحة وعملية السلام من ناحية ثانية، يمكن أن يخدم بوصفه إعاقة أو حافزاً للتقدم. وحسبما يشير تقرير الأمم المتحدة، فإن الجدل القائل إنه لايمكن عمل أي شيء في شأن الأسلحة الكيميائية ما لم تتم إزالتها، والجدل الآخر من أنه لايمكن عمل أي شيء لجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية حتى تتم إزالة الأسلحة الكيميائية، هما الإثنان عائقان أمام التقدم" (١٤٧).

(١٤٦) خدمات الإعلام الأميركية، "مبادرة السيطرة على الأسلحة في الشرق الأوسط"، وثيقة البيت الأبيض (٣٠-٥-٩١)، الصفحة ٢.

(١٤٧) المرجع السابق ذاته أيضاً، الصفحة ٤٠.

يمكن أيضاً النظر إلى الربط إيجابياً : فالتقدم في مجال ما يمكن أن يثير الحركة في مجال آخر. وفي وضع يتسم بالتعقيد وعدم القدرة على التنبؤ به، وهو الوضع السائد في الشرق الأوسط، فلا يمكن إلا للعقلاء أن يتنبؤوا بدقة عن النجاحات التي يحتمل أن تتحقق. وإن يتحقق النجاح في منع أحد أسلحة التدمير الشامل، كما يُحذّر تقرير الأمم المتحدة، فإن هذا النجاح "سيكون هشاً ويمكن أن ينتكس مالم يتم التقدم في كل الأسلحة كلها، وفي الأسلحة التقليدية والمشكلات السياسية أيضاً" (١٤٨). وإذا اختار الشرق الأوسط أن يفعل ذلك، فسوف يتراجع عن هوة سباق التسلح في نفس الطريق الذي سلكه في الوصول إليها، وإن كانت هذه العملية ستتم ببطء، وعلى نحو متبادل بين أطرافها، وخطوة خطوة. وسوف تتألف عناصرها من الإعتدال، والبراغماتية، والأصرار، ومعرفة المصالح المشتركة الكامنة في ذلك.

٣-٢. المنطقة الخالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط.

يمكن النظر إلى مبادرة الرئيس مبارك في شهر نيسان من عام ١٩٩٠ عن إقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط بوصفها إمتداداً موضع الربط العربي الذي يذهب خارج المحور الكيميائي النووي إلى محور أسلحة كيميائية نووية بيولوجية أكثر إشكالاً. ولكن يمكن أن ينظر إليه أيضاً بوصفه إطار عمل للسيطرة الطويلة الأمد على الأسلحة والذي يمكنه أن يسهل تحقيق أوضاع أكثر مرونة تتعلق بمنظومات الأسلحة المنفردة.

كانت "خطة مبارك" الأساسية قد حددت فقط الحاجة إلى معالجة شاملة لنزع السلاح الكيميائي والنووي والبيولوجي في شهر تموز من عام ١٩٩١ لتشمل

(١٤٨) المرجع السابق ذاته، الصفحة ٤١.

الإقتراحات المحددة التالية : (١٤٩)

١- إن دول المنطقة مدعوة إلى الموافقة على المنطقة الخالية من أسلحة التدمير الشامل في بيانات ترفعها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتعلن عن نياتها في الإمتناع عن أي أعمال يمكن أن تعيق إقامة هذه المنطقة.

٢- على دول المنطقة (الشرق أوسطية طبعاً) أن تعلن عن إستعدادها لئلا تفعل مايلي :

- تستخدم الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية؛
- تنتج أو تمتلك الأسلحة النووية؛ و
- تنتج أو تمتلك مواد أسلحة نووية.

٣- تُشجع الدول التي لم تصبح أطرافاً في معاهدة عدم الإنتشار النووي ومعاهدة الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، حتى زمن إنهاء التفاوض بشأن معاهدة الأسلحة الكيميائية في جنيف على الإنضمام إلى المعاهدتين المذكورتين.

٤- على دول المنطقة أن تلتزم بوضع تقييدات على منظومات إيصال أسلحة التدمير الشامل.

٥- على دول المنطقة أن تدعم الدور المستقبلي للأمم المتحدة أو أي منظمة دولية أخرى في التحقق من إتفاقيات الأسلحة في الشرق الأوسط.

دعمت كل الدول العربية عملياً، إضافة إلى إيران ومجموعة الدول الغربية في مؤتمر نزع السلاح، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (١٥٠)، هدف المنطقة الخالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط. ووافق

(١٤٩) جاءت هذه الإقتراحات في رسالة مؤرخة في ٢١ تموز، ١٩٩١، وموجهة من وزير الخارجية المصرية عمر موسى السكرتير العام للأمم المتحدة، ثم صدرت كوثيقة عن مؤتمر نزع السلاح برقم CD/1098

(١٥٠) انظر بيان المملكة المتحدة في الوثيقة CD/PV.624 (١٠ حزيران ١٩٩٢) -/-

عليه مجلس الأمن ذاته بكامل أعضائه في قراره رقم ٦٨٧ الذي حدد شروط إنهاء حرب الخليج الثانية. وفي هذا القرار يشرح مجلس الأمن الإجراءات القاسية التي اتخذها لتجريد العراق من ترسانته الحاوية على أسلحة التدمير الشامل، وذلك على نحو جزئي إذ اعترف "بالحاجة إلى العمل من أجل إقامة منطقة خالية من هذه الأسلحة" (١٥١).

لم تستجب إسرائيل مباشرة إلي خطة مبارك وبدا واضحاً أنها تفضل المفاوضات المنفصلة في شأن الأسلحة الكيميائية والنووية في المنطقة. واقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي في عام ١٩٨٨ أن "تقيم دول المنطقة .. منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط" (١٥٢). علماً أن الحكومة الإسرائيلية بدت أنها لم تضع أي تفاصيل لهذا الإقتراح. وأجاب شامير رداً على إقتراح سوفييتي قدم في عام ١٩٩٠ إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة عن إزالة السلاحين النووي والكيميائي في الشرق الأوسط بما يلي : "نحن إيجابيون من حيث المبدأ. ونحن مستعدون لبدء دراسة جدية لهذه المشكلات كلها بغية الحد من، وإلغاء، أي إمكانية لإستخدام الأسلحة غير التقليدية في منطقتنا" (١٥٣).

—/— المعبر عن دعم مجموعة الدول الغربية، وبيان الدول الخمس في شأن بيع الأسلحة وعدم إنتشارها، باريس (٩تموز ١٩٩١) المقدم إلى أعضاء مجلس الأمن الدائمين وإلى وزير الخارجية الإيراني ولايتي في الوثيقة، CD/PV.625 (١٨/٦/٩٩٣)

(١٥١) قرار مجلس الأمن التابع للإمم المتحدة رقم ٦٨٧، ٣ نيسان١٩٩١، الفقرة التمهيدية ١٧.

(١٥٢) وثيقة الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة (مؤقتة) A/S-15/PV.11 (١٠/٦/١٩٩٣).

(١٥٣) "انترناشيونال هيرالد تريبيون" و"ايروسبيس ديلي"، ١٣ كانون الأول، ١٩٩٠، في التقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية ١١ (١٩٩١)، الصفحة ٨.

وقد صُور إقتراح مبارك من قبل المسؤولين المصريين لابوصفه "رزمة" (مجموعة) من إقتراحات نزع السلاح يجب تنفيذها في وقت واحد، بل كإطار عمل للتقدم على مراحل. وفي كلمة ألقاها السفير المصري إلى مؤتمر نزع السلاح في هذا المؤتمر في شهر آب من عام ١٩٩١، وصف هذا السفير المبادرة بأنها "إطار عمل ملائم لجعل دول المنطقة، تنخرط في عملية سوف تسهل في نهاية المطاف إقامة مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط" (١٥٤). ويُلمح في هذا البيان عنصر مرونة يتعلق بتوقيت عناصر نزع السلاح النووي والكيميائى، والبيولوجي في هذه المنطقة، في الوقت الذي يُشدد فيه على أنه يجب على الدول كلها، ومنذ البداية، أن تلتزم بالهدف النهائي للمنطقة المعنية.

وعموماً، فقد كان بيان مفاوض الأسلحة المصري محمود كارم أكثر وضوحاً إذ قال ": يمكن إستخدام أسلوب تصعيدي ... ويجب ألا نختلف على التكتيك مادمنا متفقين على الهدف الأساسي من تحرير الشرق الأوسط من أخطار أسلحة التدمير الشامل وعلى إقامة نظام أمني دائم يصمد لإختبار الزمن" (١٥٥).

وعموماً، فإن التقارير عن أسلوب مرحلي لإقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل كانت قد أخذت في الإعتبار في أثناء المرحلة المبكرة من أزمة الخليج في عام ١٩٩٠. وحسب الصحيفة الإسرائيلية عال هاميشمار AL HAMISHMAR، فإن الرئيس مبارك عمل على الحصول على موافقة صدام حسين على "تشكيل لجنة مصرية إسرائيلية تناقش مبدئياً نزع السلاح الكيميائي وتقدم إقتراحات عملياتية إلى دول المنطقة، ثم تناقش في وقت لاحق نزع السلاح النووي" (١٥٦). وقالت الصحيفة

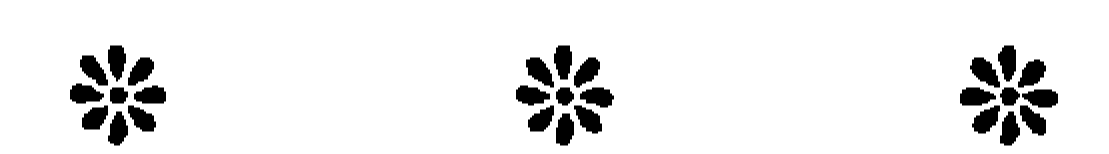
(١٥٤) وثيقة مؤتمر نزع السلاح CD/PV 661 (٨ آب ١٩٩١) الصفحة ١١.

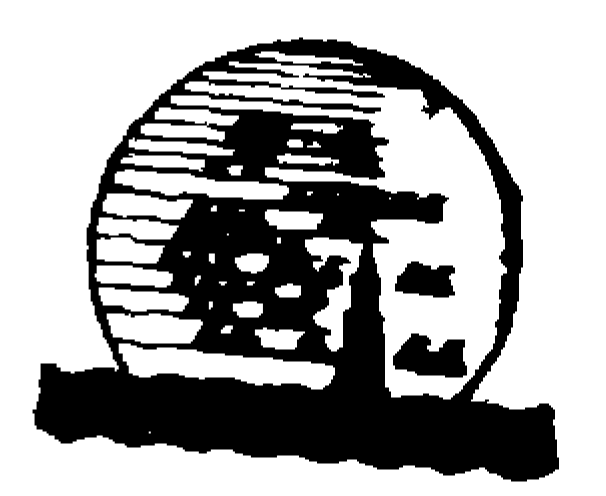
(١٥٥) محمود كارم "قضية إقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط "THE ASA NEWSLETTER" العدد ٢، الصفحتان ١٢-١٣

(١٥٦) صحيفة عال هليشمار تل أبيب، ١٢/١٢/٩٠ في FBIS-NES-90-239

أيضاً أن كلاً من رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير وزعيم حزب العمل شيمون بيريس أيد المناقشات المقترحة، ولكن وزير الخارجية الإسرائيلية ليفي عارضها. وحسب صحيفة ميشمار أيضاً، فإن إتصالات في شأن هذا الموضوع كانت قد بدأت في جنيف بين برزان التكريتي، أخ الزعيم العراقي، ومبعوث رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل أزمة الخليج واستمرت حتى وقت متأخر من شهر آب، ١٩٩٠.

تأتي قوة إقتراح إزالة أسلحة التدمير الشامل كلها من الشرق الأوسط من أنه يقدم إطار عمل للسيطرة على الأسلحة في هذه المنطقة من العالم يحتوي على عناصر تهم الأطراف كلها. ولكن نقطة ضعفه تكمن في أنه لايعالج المخاوف الكامنة تحت السطح المتعلقة بوجود إسرائيل نفسه الذي يبدو عاملاً رئيساً في محافظة هذه الدولة على الخيار النووي. وعموماً، فإن ظهور أسلحة التدمير الشامل ومنظومات الإيصال الحديثة لهذه الأسلحة سوف يبدو بوصفه أحد العوامل التي تجبر الأطراف كلها على التحرك إلى عملية الحد (السيطرة) على الأسلحة. وهكذا، فإن الإقتراح عن إزالة هذه الأسلحة يمكن أن يخدم كنقطة علام مفيدة عندما يتطور الحوار عن السيطرة على الأسلحة في المنطقة.





الفصل الرابع

معاهدة الأسلحة الكيميائية و أمن الشرق الأوسط

تقدم معاهدة الأسلحة الكيميائية، لدول الشرق الأوسط فرصة فريدة في نوعها للإنخراط في عملية بناء الثقة، والأمن السياسيين العسكريين. وإن هذه المعاهدة فريدة في نوعها بمعنى أنها في الوقت الذي تأتي فيه بفوائد بعيدة المدى للشرق الأوسط، فهي لاتحتاج إلى التفاوض في شأنها من قبل دول المنطقة. وبرغم ذلك، فإن هذه المعاهدة ظهرت إلى الوجود بنتيجة عملية تفاوض اشتركت فيها دول المنطقة كلها تقريباً. ونظراً لأنها معاهدة عالمية، فإن كل الدول الأعضاء فيها ستكون ذات دور ومسؤولية في تأمين نجاحها في الشرق الأوسط، وفي المناطق الأخرى من العالم كلها أيضاً. أما الضمانات الأمنية للدول الأعضاء في معاهدة الأسلحة الكيميائية فيمكن أن تُؤمن من قبل كل من مجلس الأمن الدولي والدول غير المنتمية إلى المنطقة كالولايات المتحدة الأميركية، والدول الأوروبية ذات الإرتباط الوثيق بالمنطقة، حسبما سنرى في الفصل الخامس.

وبالإضافة إلى ذلك، فإذا كانت إستنتاجات الفصول السابقة صحيحة (كون الأسلحة الكيميائية ذات قيمة عسكرية محدودة تتناقص باستمرار وبنتيجة الإمكانات الدفاعية المحسّنة)، فإن الفوائد الأمنية المباشرة وغير المباشرة للإنضمام إلى نظام معاهدة الأسلحة الكيميائية يمكن أن تفوق الفوائد المترتبة على الإبقاء على الخيار الكيميائي الهجومي. وسوف ينسحب ذلك بشكل خاص على الدول التي تنكر إمتلاكها مقدرات هجومية بالدرجة الأولى.

سوف ندرس في هذا الفصل الفوائد التي يمكن تحقيقها جرّاء إنضمام

الشرق الأوسط إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك فحتى لوكانت هذه الفوائد متوفرة نظرياً، فلا بد من تخفيف أو إضعاف عدم الثقة العميق الجذور إذا أُريد لهذه المعاهدة أن تصبح نافذة المفعول. وسوف نجد أن الفصل القادم سيقدم أو يقترح عملية لبناء الثقة في المجال الكيميائى الأمر الذي يسهل التنفيذ المنطقوي لمعاهدة الأسلحة الكيميائية ويرفع مستوى التقدم في المجالات الأخرى للسيطرة (الحد) من الأسلحة في الوقت الذي يسهم فيه في تحسين العلاقات السياسية بين دول المنطقة.

٤-١ الأحكام الرئيسة في معاهدة الأسلحة الكيميائية

إن عناصر معينة من معاهدة الأسلحة الكيميائية سوف تكون ذات أهمية رئيسة لدول الشرق الأوسط وتشجعها على إتخاذ القرارات في شأن التوقيع على هذه المعاهدة. والأمر الأكثر أهمية هو أن المعاهدة، خلافاً لبرتوكول جنيف، (وفي وضعها الذي أصبحت فيه ضعيفة بسبب التحفظات)، تمنع كل إستخدامات الأسلحة الكيميائية (المادة١). ودعماً لهذا المنع، فهي تحظر إمتلاك المواد الكيميائية السامة ومركباتها ماعدا تلك المسموح بها لأغراض سلمية (المادتان ١و٢). وكذلك، فإن المواد الكيميائية السامة المسموح بها سوف تخضع لتفتيشات روتينية من قبل منظمة منع الأسلحة الكيميائية. وإضافة إلى ذلك، فسوف يمنع إمتلاك الذخائر والأجهزة الأخرى المعدة خصيصاً لإستخدام الأسلحة الكيميائية (المادة١).

إن مهمة مراقبة تنفيذ معاهدة الأسلحة الكيميائية والتقيد بأحكامها سوف تُلقى على عاتق منظمة منع الأسلحة الكيميائية (OPCW) التي ستوجد قيادتها في مدينة لاهاي. وستكون أعلى هيئة لهذه المنظمة متمثلة في مؤتمر الدول المشتركة فيها. أما الإشراف العملياتي عليها فسيكون في أيدي المجلس التنفيذي المؤلف من ٤١ عضواً منتخبين على أساس معايير إقليمية وصناعية. وسوف يكون الأمين العام

التقني، التابع للمدير، مسؤولاً عن الوظائف العملياتية للمنظمة، بما فيها القيام بنشاطات التفتيش أو التحقق. وبعد أن يتم الإفتتاح من أجل التوقيع، فإن لجنة تمهيدية من الدول الموقعة سوف تضع بشكل مفصل إجراءات التنفيذ وتقرر البنية، ومتطلبات ملء الشواغر، والطرائق العملياتية للسكرتارية التقنية.

وسوف يطلب إلى الدول المنضمة إلى المعاهدة أن تُعلن عن مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية وعن منشآت إنتاج هذه الأسلحة لديها (المادة٣)، وأن تتعهد بتدميرها (المادتان ٤و٥)، خلال عشر سنوات من تاريخ وضع المعاهدة موضع التنفيذ. وفي حالات خاصة وشروط معينة، يمكن للدولة العضو أن تقدم طلباً إلى مؤتمر منظمة منع الأسلحة النووية لكي يمدد لها فترة التدمير لخمس سنوات أخرى ولكي تستخدم منشأة إنتاج الأسلحة الكيميائية لديها لأغراض غير ممنوعة.

سوف تحتفظ الدول الأعضاء في معاهدة الأسلحة الكيميائية، بموجب الفقرة العاشرة، بحقها في تطوير دفاعات ضد الأسلحة الكيميائية، وسوف تقدم لها مساعدة تقنية في تطوير إمكاناتها الوقائية من قبل منظمة منع الأسلحة الكيميائية، وسوف تُدعم بمساعدة دفاعية، في حالات إستخدام، والتهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية ضدها. وسوف تأتي هذه المساعدة إما من أموال التبرع التي تحتفظ بها هذه المنظمة لهذا الغرض، أو مباشرة من الموارد التي تقدم إلى منظمة منع الأسلحة الكيميائية من قبل دول أعضاء منفردة.

وفي الحالات التي تثار فيها الشكوك حول التقيد (وعملياً عدم التقيد) باحكام معاهدة الأسلحة الكيميائية، فإن الدول الأعضاء سيكون لها الحق ببدء تفتيشات تحدي في أي موقع من أرض دولة أخرى إضافة إلى أنه يكون من واجبها أن تقبل مثل هذه التفتيشات في أراضيها (المادة التاسعة). وستكون الدولة المتحداة ملزمة بالسماح لمفتشي منظمة منع الأسلحة الكيميائية وتأمين محيط الموقع المشكوك به خلال ٣٦ ساعة من وصول المفتشين إلى نقطة الدخول إلى أرض الدولة المعنية على

أن يتم الإعلام عن هذا الوصول قبل فترة لاتقل عن ١٢ ساعة.

وبموجب قواعد تفتيش التحدي، فإن الوصول إلى داخل المحيط المعلن عنه للمواقع الصناعية ومنشآت التطوير السابقة للأسلحة الكيميائية وإنتاجها أو منشآت التخزين يجب أن يُضمن في فترة تتراوح بين ٣٩و ٤٨ ساعة من وصول فريق التفتيش إلى نقطة الدخول. أما بالنسبة إلى المواقع الأخرى كلها (غير المعلنة) فإن الوصول يجب أن يتم خلال ١٠٨ ساعات (٤,٥ أيام) من وصول المفتشين إلى نقطة الدخول. وسوف يُسمح للمفتشين أن يفحصوا داخل الموقع حسب الخطوط الرئيسة "للدخول المخطط" بغية جمع معلومات تتصل بعدم التقيد المحتمل بمعاهدة الأسلحة الكيميائية ويمكن أن يُسمح لمراقب من الدولة المتحداة بمرافقة فريق التفتيش (١٥٧).

إن إجراءات "الدخول المخطط" المسجلة في معاهدة الأسلحة الكيميائية تعطي للدولة الخاضعة للتفتيش الحق في تقييد الدخول إلى المواقع ذات الحساسية القصوى بغية المحافظة على معلوماتها الأمنية القومية والسرية التي لاعلاقة لها بالأسلحة الكيميائية. ومهما يكن من أمر، فإن هذه التقييدات على الدخول لاتقلل من إلتزام الدولة الخاضعة للتفتيش ببذل كل جهد معقول لإثبات تقيدها بوسائل أخرى.

تتضمن معاهدة الأسلحة الكيميائية أحكاماً عن تطوير وتسهيل الإلغاء النهائي لقوانين السيطرة على تصدير المواد الكيميائية بين الدول الأعضاء، علماً أن الدول النامية ناضلت على نحو خاسم من أجل هذا الأمر في مفاوضات جنيف. وقد كانت هذه الدول تخشى الإبقاء على قوانين السيطرة على الصادرات التي تهدف إلى تأخير تطوير صناعاتها الكيميائية حتى وإن انضمت إلى المعاهدة، وذلك تحت غطاء منع إنتشار الأسلحة الكيميائية. وكانت حجتها في هذا السياق أنه إذا كانت أحكام مراقبة التقيد بمعاهدة الأسلحة الكيميائية فعالة، فإن تبرير السيطرة على التصدير

(١٥٧) سوف تحتفظ الدولة الخاضعة للتفتيش بحق رفض إشتراك مراقب من الدولة التي طلبت إجراء التفتيش.

بين الدول الأعضاء سوف يختفي.

إن المعاهدة تحاول تحقيق توازن حساس بين مصالح المستوردين الكيميائين (الدول النامية بصورة رئيسة) ومصالح المصدرين الكيميائيين (الدول الصناعية بصورة رئيسة) ومن أهداف المعاهدة، حسبما ذكر في المقدمة، الرغبة في (١١) رفع مستوى التجارة في المواد الكيميائية ... لأغراض ليست ممنوعة بموجب المعاهدة ! وتؤكد المادة (١١)، التي تعالج قضايا التطوير، حق الدول في استخدام المواد الكيميائية لأغراض سليمة وتطلب إلى الدول الأعضاء ألا تحافظ على أي تقييدات بينها... ولاسيما إذا كانت هذه التقييدات غير منسجمة مع الإلتزامات التي تقتضيها المعاهدة، والتي سوف تقيد أو تعيق التجارة وتطور ورفع مستوى المعرفة العلمية والتكنولوجية في مجال الكيمياء المعد لأغراض سلمية.

وفي المرحلة النهائية من مفاوضات جنيف تعهد أعضاء "مجموعة استراليا" من الدول التي تنسق الخطوط الرئيسة للسيطرة على تصدير المواد الكيميائية من أجل أغراض عدم إنتشار الأسلحة الكيميائية "باعادة النظر، على ضوء تنفيذ المعاهدة، في الإجراءات التي تأخذ بها هذه الدول بغية منع إنتشار المواد والمعدات الكيميائية لأغراض مغايرة لأهداف المعاهدة، وذلك بهدف إلغاء هذه الإجراءات لصالح الدول الأعضاء في المعاهدة التي تتقيّد بالتزاماتها بها" (١٥٨).

وإذ أكّدت المعاهدة مبدأ التجارة الحرة بالمواد الكيميائية بين الدول الأعضاء مع المحافظة على حق المصدرين في فرض تقييدات تصدير معدة لتقوية إجراءات المنع في معاهدة الأسلحة الكيميائية، فإنها خلقت توقعاً بأن السيطرة على التصدير سوف تُرفع بالتدريج مع نجاح تنفيذ المعاهدة. ومايبقى من قوانين هذه السيطرة

---

(١٥٨) صدر بيان بذلك نيابة عن ٢٢ دولة، وقد جاء هذا البيان ضمن خطاب بول سوليفان، سفير اوستراليا إلى مؤتمر نزع السلاح، في ٦ آب ١٩٩٢.

سيكون مسألة تحل سياسياً مع إعطاء حقوق وفرض إلتزامات مماثلة للمصدرين والمستوردين على حد سواء.

سوف تُمنع الدول الأعضاء في معاهدة الأسلحة الكيميائية من بيع العديد من المواد الكيميائية ذات التأثير المميت جداً، والمواد التي يسهل تحويلها إلى الإستخدام الكيميائى الحربي (تحدد المعاهدة مادتين كيميائيتين من هذا النوع) إلى دول غير أعضاء في معاهدة الأسلحة الكيميائية، وذلك بعد مرور ثلاث سنوات من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ. وأن بيع (تحويل) المواد الكيميائية الأخرى (تحدد المعاهدة ٣ مواد) ذات العلاقة بصنع الأسلحة الكيميائية، إلى دول غير أعضاء في المعاهدة، سوف يحتاج إلى ضمانات بأنها لن تستخدم لأغراض صنع الأسلحة الكيميائية أو يعاد بيعها ثانية (١٥٩).

وفي الحالات التي تفشل فيها دولة عضو في حل مشكلاتها المتعلقة بالتقيد الصحيح بمعاهدة الأسلحة الكيميائية على نحو يُرضي المجلس التنفيذي، يمكن لمؤتمر الدول الأعضاء أن يُعلق، بموجب المادة ١٢، حقوق هذه الدولة وامتيازاتها في المعاهدة ويوصي بعقوبات جماعية ضدها (الدولة المخالفة)، ويعرض الموضوع على مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة.

٤-٢ مصادر القلق الأمني في الشرق الأوسط.

ستحقق معاهدة الأسلحة الكيميائية في السياق الشرق أوسطي، وبمجرد إنضمام دول المنطقة كلها، وعلى نحو فعال، إليها، أشياء كثيرة هي :

– سوف تلغي خطر الحرب الكيميائية الهجومية، وتقلل الخطر الملازم للعمل

---

(١٥٩) إن أحكام موجودة في ملحق المعاهدة الخاص بالتحقيق، في القسمين ٧–س و٨–س.

العسكري الإستباقي والتصعيد في أي نزاع مستقبلي.

– ستُدخل كل دول الشرق الأوسط، ولأول مرة، في عملية تخفيض الأسلحة، إذ سيكون ذلك مدعوماً بتفتيشات دولية، ومن قبل المنظمة الدولية، ومرتبطاً بضمانات دولية.

– إن أحكامها المتعلقة بالصراحة (الإنفتاح) والتفتيشات تستطيع أن تزيد الثقة إلى حد كبير في المستويين العسكري والسياسي. وفي هذه المنطقة التي لايوجد فيها سوى عدد قليل نسبياً من المنشآت الكيميائية الصناعية الرئيسة ستفوق الثقة، التي يخلقها الإنفتاح المتبادل على التفتيش الدولي، التكاليف الإقتصادية أو عدم ملائمة القيام بتفتيشات مماثلة.

– إن أحكام التحقق سوف تؤقلم الإستطلاع القومي، والمنظمات العسكرية والصناعية مع نوع التفتيشات الدولية التي قد تحتاج إليها الإجراءات البعيدة الأمد للسيطرة على السلاح ونزعه في المجال النووي أو التقليدي.

– إذا استطاعت دول الشرق الأوسط أن توافق على عدم ممارسة حقها، بموجب معاهدة الأسلحة الكيميائية، في رفض اشتراك مراقب من الدول الإقليمية الأخرى في عملية "تفتيش التحدي"، فإن نظام المعاهدة سوف يقدم، لأول مرة، آلية لإشتراك المنطقة كلها في عملية التحقق من قوانين السيطرة على الأسلحة (حتى وان كان السماح بدخول هذا المراقب إلى المواقع غير كامل على غرار ماهو متاح لفريق التفتيش).

– سوف يُدخل نظام المعاهدة، ولأول مرة على أساس إقليمي، اسلوباً أمنياً متعاوناً ومعتمداً على السيطرة على الأسلحة، وسيكون ذلك خطوة في الإبتعاد عن الأسلوب السائد الذي كان يسعى إلى تحقيق الأمن عبر تفوق عسكري أحادي الطرف والذي أثبتت التكنولوجيا كونه غير كاف. تقدم التطورات السياسية والعسكرية الحديثة فرصة ملائمة للدول الشرق الأوسطية للدخول في عملية نزع

السلاح في المنطقة، بوصفها جزءاً من نظام عالمي. وهكذا، فإن تدمير الأسلحة الكيميائية العراقية المفروض من قبل الأمم المتحدة، وإلتزام مجلس الأمن بالتنفيذ الطويل الأمد لمنع الأسلحة الكيميائية العراقية، أزالا الخطر الكيميائي الحربي الموجه إلى إيران، وأحد الخطرين الكيميائيين الرئيسيين الموجهين إلى إسرائيل (الخطر الثاني هو الذي تشكله سورية). وفضلاً عن ذلك، فإن مصادر القلق الإيرانية في شأن الأسلحة الكيميائية في الجمهوريات السوفيتيية السابقة الموجودة في شمال إيران ربما تكون قد ضعفت أو هدأت بعد التأكيدات الروسية بأن مخزونات الأسلحة الكيميائية في الإتحاد السوفييتي السابق أعيدت كلها إلى الأراضي الروسية.

وعموماً، نجد أن الخيار الكيميائي الحربي بالنسبة للدول العربية، ماعدا سورية، سوف يبدو ذا دافع سياسي أكثر مما هو ذو دافع عسكري. وأن المحافظة على الخيار الكيميائي الحربي يُمكّن هذه الدول من ممارسة ضغط على إسرائيل من أجل إنخراطها في عملية السيطرة على الأسلحة النووية والبيولوجية. ومهما يكن من أمر، فإن سيناريوهات الإستخدام الفعلي للأسلحة الكيميائية، في أي نزاع عربي إسرائيلي من قبل دول الخليج، ومصر، والأردن، وحتى ليبيا (في مستوى قدرتها التقنية الراهنة) تميل إلى أن تُؤخذ بمصداقية منخفضة حتى من قبل المحللين الإسرائيليين (١٦٠). وعموماً، فإن إنضمام هذه الدول إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية يحتمل أن يتأثر (لأسباب سياسية أكثر منها عسكرية) بالرغبة الإسرائيلية في الأخذ في الإعتبار للتحرك المتعلق بالعناصر الأخرى للسيطرة (الحد) من الأسلحة في المنطقة. ومهما يكن من أمر، فإن هذه الدول تعي، إذ تزن هذه الخيارات،

(١٦٠) إن التفكير الإسرائيلي كله في الهجمات الكيميائية الحربية المحتملة كان قد تركّز الصاروخية الممكنة التي يُنفذها العراق، وعلى إستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل سوريا. وأُخذت في الإعتبار قدرات الأسلحة الكيميائية في ليبيا أيضاً، ولكن ليس بوصفها خطراً فورياً.

إن الإستخدام السابق للأسلحة الكيميائية في المنطقة حدث في النزاعات العربية العربية، والعربية الإيرانية، ولم يحدث في الحروب العربية الإسرائيلية. ولم تستخدم هذه الأسلحة قط ضد قوة تملك قدرات دفاعية متطورة على غرار ما تملكه إسرئيل (١٦١).

وحسبما أشرنا في الفصل الثاني، فإن لسورية إهتماماً عسكرياً قوياً بالمحافظة على قدرة كيميائية حربية، سواء بوصف هذه القدرة رادعاً عاماً أو سلاح الملجأ الأخير. وفي ضوء هذه الإهتمامات أو مصادر القلق الكامنة، فإن إنضمام سورية إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية يبدو غير محتمل حتى يتم تقدم كبير في المفاوضات الثنائية مع إسرائيل في شأن السيادة والترتيبات الأمنية في مرتفعات الجولان.

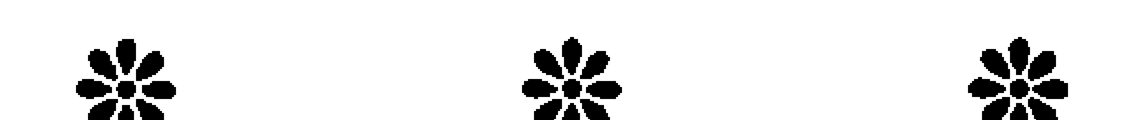
والأمر يعتمد إلى حد كبير على ما إذا كانت إسرائيل ستنضم، هي الأخرى، إلى هذه المعاهدة، فلا يحتمل ان ينضم إليها سوى عدد قليل من دول المنطقة. وإذ يبدو أن إسرائيل، كما رأينا في الفصل الثاني، تشترط أن يتم إنضمام دول المنطقة كلها إلى المعاهدة لكي تصبح هي أيضاً عضواً فيها، فمن المفيد أن نأخذ في الإعتبار إمكان التوقيع الإسرائيلي عليها على الأقل، وبغض النظر عن موقف سورية. فذلك سوف يشجع الدول الأخرى في المنطقة على التوقيع والبدء في تنفيذ تلك العملية

---

(١٦١) يعلق جوليان بيري روبنسون في "جذور معاهدة الأسلحة الكيميائية"، ضمن كتاب بينوا موريل، وكيل أولسن (محرران)، "الظل والحقيقة معاهدة الأسلحة الكيميائية (بولدر، كو : مطبعة وست فيو، قيد الطبع) على ذلك بقوله : "يمكن للمرء آن يستنتج أن الحرب الكيميائية السامة أصبحت شيئاً من الماضي ولا تأثير لها مطلقاً أذ استخدمت بين متحاربين يمتلكون أحدث التكنولوجيات العسكرية، بما فيها الوقاية المضادة للمواد الكيميائية الحربية

الهادفة إلى إشتراك دول المنطقة كلها في هذه المعاهدة، وهو ما سوف نبحثه في القسم الباقي من هذا الكتاب.

وإذ يركز هذا الفصل على الإنضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط، فمن الواضح أن قرارات الإنضمام سوف تُتّخذ في سياق السلام الإقليمي الأوسع وعملية السيطرة على السلاح. وسوف ندرس العلاقة الممكنة بين معاهدة الأسلحة الكيميائية، والعناصر الأخرى لهذه العملية في الفصل السادس. ومع اجتماع مجموعة العمل الإقليمية لشؤون السيطرة على الأسلحة في محادثات الشرق الأوسط السلمية في واشنطن في ٢٢ أيار ١٩٩٢، فإن ندوة إقليمية شرق أوسطية تتاح الآن، ولأول مرة، وتستطيع الدول المشتركة فيها أن تأخذ في الأعتبار العلاقة الصحيحة، بين عناصر نظام السيطرة على الأسلحة وتبدأ في تخطيط الصفقات التي ستكون ضرورية للتقدم.



الفصل الخامس

نحو الإنضمام الإقليمي الشرق أوسطي إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية

٥-١ السياق السياسي الدبلوماسي

إذا أخذنا في الإعتبار المجال الواسع للتوترات التاريخية والراهنة في الشرق الأوسط المتعلقة بكل شيء إعتباراً من الإعتراف الدبلوماسي إلى الماء والأرض، والممرات المائية، والأسلحة النووية، فليس محتملاً أن تكون دول الشرق الأوسط بين أول مجموعة من الدول التي تُنفذ فيها معاهدة الأسلحة الكيميائية. وبرغم ذلك، فإن للدول في هذه المنطقة مجالاً واسعاً من الخيارات للإنخراط في عملية بناء الثقة المؤدية إلى الدخول الفعلي وفي وقت واحد إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية.

وإن هذه العملية سوف تكون مؤشراً إلى النية الصادقة لدول المنطقة، في الإنضمام إلى سائر دول المجتمع الدولي، وفي أول تاريخ ممكن، من أجل منع حرب الغازات. وعموماً فإن الإشتراك في هذه العملية، وبدعم من منظمة منع الأسلحة الكيميائية، والدول من خارج المنطقة، يمكن أن يكون مركز إهتمام مبكر لمسار محادثات الشرق الأوسط السلمية الجارية حالياً والمتعلقة بالسيطرة على الأسلحة. وإن الخبرة المكتسبة في تنفيذ إجراءات بناء الثقة الكيميائية، سواء في الأخذ في الإعتبار لكيفية إستخدام الأسلحة الكيميائية في المنطقة، أو في التفاوض في شأن الإنضمام المتزامن لدول المنطقة، يمكن أن تكون على الأقل مهمة من الناحية السياسية مادام

نزع السلاح الناتج عن ذلك سوف يكون ذا طابع عسكري صرف.

سوف نقدم في هذا الفصل مجموعة مختلفة كبيرة من الإجراءات الهادفة إلى بناء الثقة في معاهدة الأسلحة الكيميائية سواء داخل دول منطقة الشرق الأوسط أو في ما بينها. وأن الهدف في الحالة الثانية هو تقديم دليل على الأعداء الممثلين لرغبة هذا أو ذاك الطرف في التحرك إلى ذلك النوع من الإنفتاح (الصراحة) في المجال الكيميائي الذي تتطلبه معاهدة الأسلحة الكيميائية، وفي تأكيد ذاته من حيث كونه طرفاً يمتلك أو لايمتلك الأسلحة الكيميائية. وعلى الصعيد الداخلي، فإن الهدف هو أقلمة المؤسسات العسكرية والصناعية القومية، مع المتطلبات العملياتية لمعاهدة الأسلحة الكيميائية وطمأنة هذه المؤسسات بأن النظام (نظام المعاهدة) لن يمس مصالحها المشروعة غير المتعلقة بأمنها وتجارتها. وعموماً، فإن الحقيقة المتمثلة في أن الكثير من الإجراءات يشمل المنشآت الصناعية أكثر مما يشمل المنشآت العسكرية، وأن هذه الإجراءات جُرّبت في مناطق أخرى، يمكن أن تسهل الإتفاق في شأنها، وتسهل تنفيذها، في الشرق الأوسط.

وإذ تشترك الدول في العملية الموصوفة هنا، فقد تكتشف وجود حساسيات إقليمية خاصة تتعلق بمعاهدة الأسلحة الكيميائية وليست معالجة على نحو كاف في المعاهدة الدولية. وفي هذه النقطة يمكن التفاوض في شأن أحكام تحقق مكملة ومعدة خصيصاً للمنطقة ولاتقيد سوى دول المنطقة الأعضاء في المعاهدة. وعموماً، فإن الترتيبات المتعلقة بالتحقق موجودة فعلاً في معاهدة الأسلحة الكيميائية.

وعموماً، فإن العملية الإقليمية الهادفة إلى تأمين دخول واسع النطاق ومتزامن إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية يجب ألا تؤخر تنفيذ هذه الأخيرة في الشرق الأوسط أو تصبح عذراً أو حجة تتمسك بها الدول التي تنوي البقاء خارج المعاهدة. ولابد في هذه الحالة ولكي يكون ذلك مؤشراً إلى حسن النية، أن تكون الدول المشتركة في هذه العملية من الأطرف الموقعة على المعاهدة ويفضل أن تكون قد وقعت عليها (باعتبار

ماسيكون) في تاريخ إفتتاح التوقيع في باريس في شهر كانون الثاني من عام ١٩٩٣. ويجب أيضاً أن يُبذل كل جهد ممكن لتأمين توقيع أكبر عدد ممكن من دول الشرق الأوسط منذ البداية.

يقدم الجدول ٥-١ في هذا الفصل ملخصاً للخطوات المقترحة في العملية المؤدية إلى دخول دول المنطقة الشرق أوسطية إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية. ويشير (أويقترح) الجدول إلى النظام الذي يمكن إتخاذ هذه الخطوات فيه، وذلك بوصف هذا النظام جزءاً من عملية ذات ثلاث مراحل، ويشير أيضاً إلى مختلف الأطراف التي يمكن أن تشترك في كل مرحلة.

التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية والدخول والإنضمام إليها.

إن البيانات التي تشير إلى رغبة دولة ما في أن تصبح موقعة أساسية على معاهدة الأسلحة الكيميائية تستطيع أن تساعد في خلق القوة الدافعة إلى جعل دول الشرق الأوسط مشتركة فيها. وحتى إذا كانت هذه البيانات تجعل الدخول أو الإنضمام إلى المعاهدة مشروطاً بانضمام واسع لدول المنطقة أو تخاطب قضايا تتعلق باهتمامات أخرى، فإنها، أي البيانات المذكورة، تزيل الغموض بالقائها ضوءاً كافياً على السياسة الرسمية المتعلقة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تعبر هذه البيانات أيضاً عن إلتزام كل دولة في الإشتراك في عملية بناء الثقة وفي التفاوض الهادف إلى التنفيذ الإقليمي للمعاهدة ناهيك بضرورة دعوة هذه البيانات للدول الأخرى إلى تقديم الإلتزام ذاته.

وكما أشرنا سابقاً، فإن إسرائيل كانت قد أعلنت عن نيتها "المبدئية" في الإنضمام إلى المعاهدة. أما الجزائر والمغرب فقد أصبحتا في أيار وحزيران من عام ١٩٩٢ على التوالي أول دولتين عربيتين تعلنان عن نيتهما في أن تكونا من الموقعين

الأساسيين على المعاهدة (١٦٢).

يمكن أن تشير البيانات عن التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية والإنضمام اليها إلى أسلحة أخرى تدخل ضمن إهتمامات دول منطقة الشرق الأوسط. والأسلوب البنّاء لعمليات الربط هذه سيكون في مراعاتها دون وضع شروط. وتستطيع الدول أن تشير ببساطة إلى أن القرارات النهائية عن الإنضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية ستتُخذ في ضوء التقدم في العملية الإقليمية الهادفة إلى بناء الثقة في مجال الأسلحة الكيميائية، وفي مجالات السيطرة على الأسلحة المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط.

وقبل أن يتم التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية من قبل دول منطقة الشرق الأوسط، يجب أن يُبذل كل جهد ممكن لإصدار بيانات تفسيرية ذاتية تلتزم دول الشرق الأوسط بموجبها بعملية إجراءات بناء الثقة والتفاوض في شأنها في المجال الكيميائي، وذلك بهدف تحقيق التصديق المتزامن لمعاهدة الأسلحة الكيميائية في المستقبل (يحدد تاريخ لذلك). وسوف نناقش هذه الإمكانية بتفصيل أكثر في الفصل السادس.

إن توقيع دولة ما على معاهدة الأسلحة الكيميائية سوف يشير إلى إلتزام هذه الدولة عن حسن نية بارتباطها بهذه المعاهدة في المستقبل. وبموجب القانون الدولي، فإن هذا التوقيع سوف يلزم الدولة الموقعة "بالإمتناع عن القيام بأي أعمال تتعارض مع الغرض من المعاهدة" (١٦٣) قبل وضعها موضع التنفيذ. ولكن ذلك لايستبعد (لايمنع) المحافظة على الإمكانات في مجال الأسلحة الكيميائية حتى وضع المعاهدة

---

(١٦٢) بيان وزير الخارجية الجزائرية في وثيقة مؤتمر نزع السلاح رقم CD/PV.621 (٢١ آيار ١٩٩٢). وبيان السفير المغربي بنهيما في الوثيقة رقم CD/PV.625 (١٨ حزيران ١٩٩٢).

(١٦٣) معاهدة فيينا في شأن قانون المعاهدات (١٩٦٩)، الفقرة ١٨.

موضع التنفيذ. أما الإستمرار في إنتاج هذه الأسلحة فسوف يبدو موضع التساؤل المريب، ومهما يكن من أمر، فلايوجد أي فقرة أو إشارة مأنونة في ما يتعلق بذلك (١٦٤).

إن توقيع دول الشرق الأوسط على معاهدة الأسلحة الكيميائية سوف يشكل مؤشراً هاماً إلى حسن النية الذي يمكن أن يحقق، بدوره فوائد سياسية هامة لعملية السلام. وكذلك، فإن الإشتراك في عملية بناء الثقة في المجال الكيميائي، المذكورة في هذا الفصل، سوف يخدم بوصفه دليلاً كافياً على النوايا الجيدة للدول المعنية في مايتعلق بعدم " إبطال أو إحباط الهدف" من المعاهدة.

وبموجب أحكام معاهدة الأسلحة الكيميائية فإنها سوف تدخل مرحلة التنفيذ بعد ١٨٠ يوماً من تسليم التصديق عليها إلى الجهات المعنية، وليس قبل سنتين من إفتتاح التوقيع عليها (أي ليس قبل عام ١٩٩٥ علما أن إفتتاح التوقيع سوف يبدأ، كما ذكرنا سابقاً، في كانون الثاني، ١٩٩٣). ومهما يكن من أمر، فإن بدء التنفيذ، بالنسبة إلى الدول التي لم تكن قد صادقت على المعاهدة حتى هذا التاريخ، سوف يتم بعد ٣٠ يوماً من تاريخ تسليم التصديق على المعاهدة أو الإنضمام إليها.

وفي العملية الهادفة إلى الإنضمام المتزامن لدول منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية، يجب على هذه الدول أن تذهب إلى أبعد من بيانات السياسة العامة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية (جاء ذكرها في الفصل الثاني) وصولاً إلى التقويمات المتوازنة بدقة للتكاليف والفوائد المترتبة على هذه المعاهدة من ناحية وعلى الردع المعتمد على الأسلحة الكيميائية من ناحية ثانية. وسوف تحتاج هذه الدول

---

(١٦٤) يمكن أن نجد التعليقات على إلتزامات "الدول الموقعة فقط" بما يتعلق بامتلاك الأسلحة البيولوجية في كتاب سيمس "الإدعاءات عن إمتلاك العراق ... وتقوية نظام نزع السلاح البيولوجي" في الصفحتين ٤-٥.

أيضاً إلى تقويم الأهمية النسبية للأسلحة الكيميائية، إزاء منظومات الأسلحة الأخرى في الوسط (البيئة) الأمنية الراهنة. وسوف تؤدي هذه التقويمات، حسبما يؤمل، إلى المزيد من البيانات المتقاربة في عملية التفاوض في شأن مصالح الدول المتعلقة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية، وقد يدعو الأمر إلى عقد صفقات عن ترتيبات أمنية ثنائية الجانب، أو عن منظومات سلاحية أخرى، أو عن ضمانات أمنية من دول موجودة خارج منطقة الشرق الأوسط.

وفي ضوء المجال الواسع لعملية السلام الشرق أوسطي، فقد تُتاح مجموعة مختلفة واسعة من الحوافز أو الدوافع على سبيل المثال، موارد المياه، والتعاون الإقتصادي.

إن توقيتات أو تواريخ إنضمام دول الشرق الأوسط إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ تُبيِّن أنه كان من الممكن أن تتم عملية إنضمام منسقة، أو على الأقل متفاعلة في مابينها، حتى في الفترة التي جاءت مباشرة بعد الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧. فالإنضمام السوري و الإسرائيلي (الأول في ١٧ كانون الأول، ١٩٦٨ والثاني في ٢٠ شباط ١٩٦٩) اللذان نُفذا في فترة تسعة أسابيع من عامي ١٩٦٨-١٩٦٩، يشيران بقوة إلى أسلوب منسق. أما لبنان فقد انضم إلى هذا البروتوكول بعد شهرين من إنضمام إسرائيل، بينما انضم المغرب في العام التالي. وفي عام ١٩٧١ أصبح كل من الكويت، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية اليمن طرفاً في هذا البروتوكول(١٦٥). وفي هذه الحالة نجد أن ثمة خطوات صغيرة بدت متبادلة على نطاق واسع من قبل دولتين رئيسيتين في المنطقة.

---

(١٦٥) كانت إيران ومصر والعراق قد انضمت إلى البرتوكول قبل نحو ستين سنة، وبالضبط في الأعوام ١٩٢٩و١٩٢٨ و١٩٣٠ على التوالي.

وعموما، فإن الدخول أو الإنضمام العملي لدول الشرق الأوسط المشتركة في العملية التحضيرية الإقليمية لمعاهدة الأسلحة الكيميائية، سوف يتم بنتيجة تفاعل عملية بناء الثقة في المجال الكيمائي من ناحية، والتقدم في القضايا الأخرى المتعلقة بالسيطرة على الأسلحة، من ناحية ثانية، وعملية السلام الأوسع نطاقاً من ناحية ثالثة. أما تنفيذ هؤلاء للمعاهدة فسوف يبدأ بعد ٣٠ يوماً من التاريخ الذي تتفق عليه الدول وتسلّم فيه بآن واحد تصاديقها على المعاهدة أو تعلن فيه إنضمامها إليها. وربما يأتي هذا التاريخ بعد عدة سنوات من وضع المعاهدة موضع التنفيذ من قبل دول أخرى. وفي السياق الشرق أوسطي، فإن عملية العمل المشترك الهادفة إلى تحقيق هذا الهدف لن تكون أقل أهمية من عملية إنجازه (أي هذا الهدف) ذاتها.

٥-٢ الإجراءات المعلنة.

إن الإجراءات المعلنة هي خطوة أولى في خلق نوع من الإنفتاح في مجال النشاطات المتصلة بالمواد الكيميائية الحربية والتي تتطلبها معاهدة الأسلحة الكيميائية. وتمثل هذه الإجراءات رغبة في تقديم ضمانات عن أن ما تملكه دولة ما من أسلحة كيميائية، معد فقط لأغراض الردع. وإن البيانات أو التصريحات سوف تساعد أيضاً منظمة منع الأسلحة الكيميائية في تخطيط طبيعة وأبعاد التفتيشات التي ستكون هذه المنظمة ملزمة بتنفيذها عندما توضع معاهدة الأسلحة موضع التنفيذ في الشرق الأوسط. وإن تأثير التصريحات في مجال بناء الثقة سوف يزداد ضمن مدى إنسجامها مع المعلومات الإستطلاعية المتوفرة سابقاً، وسوف تستكمل بإجراءات إضافية كالزيارات إلى المنشأة، حسبما سنصف ذلك في الفقرة التالية من هذا الفصل.

ومن الدول الخمس عشرة الشرق أوسطية، التي اشتركت في مفاوضات

الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح بصفة أعضاء ومراقبين، فإن الجزائر، ومصر، والمغرب فقط قدمت بيانات إلى هذا المؤتمر، في حوالي منتصف عام ١٩٩٢، عن أنها لاتملك أسلحة كيميائية (١٦٦). ولم يقدم أي من هذه الدول معطيات عن صناعاته الكيميائية أو عن إمكاناته المتعلقة بالأسلحة الكيميائية من النوع الذي قدمته ١٨ دولة أخرى منذ عام ١٩٨٨. ليس هذا الأمر المدهش في ضوء التوترات السائدة في منطقة الشرق الأوسط، ولكنه يشير فعلاً إلى مجال ممكن لخلق بناء ثقة مثمر فيه.

إمتلاك أو عدم إمتلاك الأسلحة الكيميائية.

إن البيانات المشيرة إلى إمتلاك أو عدم إمتلاك أسلحة كيميائية سوف تكون شرطاً مسبقاً للإجراءات اللاحقة في بناء الثقة في مجال المواد الكيميائية الحربية، وإذا كانت دولة ما تملك أسلحة كيميائية للردع، فإن فعاليتها تعتمد جزئياً على معرفة الخصم بوجود هذه الإمكانية. والفشل في الإقرار بهذه الإمكانية، أو الأخذ عن عمد سياسات الغموض التي تطرقنا إليها في الفصل الثاني عن هذا الكتاب، لايحتمل أن تعطي هذه الدولة ميزة أو فائدة المفاجأة. ولكن يحتمل أكثر أن يؤدي ذلك إلى التخطيط وفق "الحالة الأسوأ" من قبل الخصم ويقدم الحافز إلى العمل الإستباقي في زمن الأزمة.

أما الميزة الأخرى للغموض في مجال الأسلحة الكيميائية فقد تمثل في تجنب النقد الدولي و/أو الردود الإقتصادية التي يمكن أن يثيرها الإعلان عن إمتلاك هذه الأسلحة. وفي حالة إسرائيل، يمكن توقع رد فعل سياسي داخلي أيضاً على الإعلان عن تخزين أسلحة كيميائية فيها، وذلك في ضوء المدلولات العاطفية المقترنة باستخدام الغاز. ومهما يكن من أمر، فإذا تم هذا الإعلان بوصفه جزءاً من عملية تهدف إلى

(١٦٦) التقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية، ١٤ (١٩٩١)، الصفحات ٢٠-٢٢.

بناء الثقة اللازمة للإنضمام إلى معاهدة أسلحة كيميائية إقليمية (شرق أوسطية) بعد التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية العالمية، فإن الردود الداخلية أو الدولية سوف تصبح في حدها الأدنى.

ولكي يتم بناء الثقة على نحو فعال، وعوضاً عن نشر الفوضى، يجب أن تعتمد البيانات على تحديد متفق عليه لما تعنيه الأسلحة الكيميائة. وسوف يبدو ملائماً أن يستخدم التحديد أو التعريف الموجود في المادة الثانية أي :

"الأسلحة الكيميائية" تعني مايلي، على نحو مجمع أو منفصل :

(أ) المواد الكيميائية السامة ومركباتها (عناصرها) ماعدا ما هو معد منها لأغراض غير محظورة بموجب هذه المعاهدة، مادامت الأنواع والكميات المستخدمة تنسجم مع هذه الأهداف؛

(ب) الذخائر والأجهزة المعدة خصيصاً للإصابة المميتة أو لأي إيذاء آخر بوساطة السمات السمية لتلك المواد الكيميائية السامة، حسبما ذكر في الفقرة (أ)، التي ستنطلق بنتيجة إستخدام هذه الذخائر أو الأجهزة؛ أو

(جـ) أي معدات معدة خصيصاً للإستخدام على نحو مباشر في مجالات متعلقة باستخدام تلك الذخائر أو الأجهزة المحددة في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه.

وسوف تكون الخطوة الأخرى في الإعلان عن طبيعة المواد الكيميائية الحربية (أي أنواع العناصر الداخلة فيها) و/أو عن الكميات المخزونة من الأسلحة الكيميائية لدى دولة ما، على غرار ما فعلت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي في الإتفاقية الثنائية الجانب التي عقدت بينهما.

وفي نهاية المطاف، يمكن للدول أن تعلن، بتعابير عامة، عن طبيعة عقائدها في إستخدام الأسلحة الكيميائية، أي عن الظروف التي تكون مستعدة فيها لإستخدام هذه الأسلحة. وسوف تهدف هذه البيانات أو الإعلانات لتعزيز فهم الطبيعة الردعية الصرفة لإمكانات الدولة (أي دولة) في مجال الأسلحة الكيميائية، وبالتوافق مع

إلتزامات أغلب دول منطقة الشرق أوسطية وفقاً لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. أما الدول التي كانت قد أدخلت تحفظات على البروتوكول تتعلق بعلاقات المعاهدة بإسرائيل، فيمكنها أيضاً أن ترغب في إزالة الغموض المشروع الذي خلقته هذه التحفظات بالإعلان عن أن تعهداتها المتعلقة ببروتوكول جنيف سوف تنسحب على كل النزاعات المسلحة.

وبالرغم من أن حقيقة هذه البيانات أو الإعلانات لايمكن التحقق منها حتى توضع المعاهدة موضع التنفيذ في الشرق الأوسط، فإنها (البيانات) تستطيع أن تشكل إسهاماً هاماً في المحادثات الإقليمية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية من خلال تحسين فهم الإمكانات والنيات الإقليمية.

الإمكانات الصناعية الكيميائية

يمكن أن تستخدم المعلومات عن الثورة الصناعية الكيميائية لدولة ما في طمأنة جيرانها عن أنها :

(١) لاتملك إمكانية صناعية لإنتاج الأسلحة الكيميائية؛ أو

(٢) تملك إمكانات صناعية لإنتاج أسلحة كيميائية من النوع والحجم المبررين للأغراض المدنية المشروعة؛ أو

(٣) تملك منشآت قادرة على صنع كميات محدودة من الأسلحة الكيميائية، والتي يمكن أن تُراقب بسهولة بموجب أحكام معاهدة الأسلحة الكيميائية. وكذا سوف تدعو الحاجة إلى صناعات كيميائية قومية من أجل الأغراض المتعلقة، بالتخطيط الذي تنفذه منظمة منع الأسلحة الكيميائية.

ومنذ عام ١٩٨٨، قدم ١٨ عضواً ومراقباً، على الأقل، في محادثات الأسلحة الكيميائية في جنيف، بيانات إلى مؤتمر نزع السلاح عن الإمكانات الصناعية

الكيميائية حسب نموذج مشترك قدمته جمهورية ألمانيا الإتحادية (انظر الملحق رقم ٢ لهذا الكتاب) (١٦٧). وكذلك، تبودلت معطيات إضافية بين الولايات المتحدة، والإتحاد السوفييتي. وهكذا، فإن ملحق التحقق العائد إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية يحتوي على أحكام عن البيانات الصناعية التي يترتب على الدول التي تقدمها سنوياً بعد وضع المعاهدة موضع التنفيذ بثلاثين يوماً (١٦٨)، (بموجب المادة السادسة).

يمكن لدول الشرق الأوسط أن تأخذ في الإعتبار بيانات أحادية الجانب أو تبادل المعلومات الثنائية أو المتعددة الجوانب عن صناعاتها الكيميائية. وعموماً، يمكن أن تقدم المعطيات الأحادية أو المتعددة الجوانب إما إلى المجموعة العاملة في السيطرة على الأسلحة والتابعة لمحادثات السلام الإقليمية أو إلى منظمة منع الأسلحة الكيميائية. ويمكن أن يستخدم طوعياً نموذج خاص بالمعاهدة يتسم بكونه أكثر إلزاماً في مستواه عوضاً عن النموذج الألماني المتواضع الذي وضع في عام ١٩٨٨ ونجده في الملحق رقم ٢ حسبما ذكرنا أعلاه.

٥-٣. إجراءات رفع مستوى الشفافية.

يمكن لهذه الإجراءات، في المجال الكيميائي أن تخدم عدداً من الأهداف هي :

- زيادة الثقة في الإعلانات الطوعية (حسبما جاء أعلاه) من الإمكانات الكيميائيةللدول.

---

(١٦٧) وثيقة نزع السلاح رقم CD/828 (١٢-٤-٨٨).

(١٦٨) إن الأحكام المتعلقة بالإعلان عن الإمكانات الصناعية موجودة في الأقسام ٧-أ و ٨-أ و ٩-أ من ملحق التحقق لمعاهدة الأسلحة الكيميائية. وسوف يُعدّ نموذج عن هذا الإعلان من قبل اللجنة التحضيرية في الفترة بين إفتتاح التوقيع على المعاهدة وبين دخولها مرحلة التنفيذ.

- إظهار التزام الدولة المعنية بالتنفيذ الفعلي لمعاهدة الأسلحة الكيميائية، و
- إكتساب خبرة يمكن أن تكون قاعدة تُبنى عليها إجراءات التحقق الإقليمية المكملة لمعاهدة الأسلحة الكيميائية.

وعموماً، فإن الإجراءات المنفذة في الفترة المؤدية إلى التصديق على هذه المعاهدة من قبل دول المنطقة الشرق أوسطية سوف تتم على أساس طوعي، وستكون في مستوى من الشفافية يعتمد كلياً على ما تريده الدولة المعنية. ويمكن أن تنفذ هذه الإجراءات من جانب واحد أو تعتمد على التبادل في سياق ثنائي أو متعدد الجوانب. أما في ما يخص الإجراءات التي تحتاج إلى زيارات ميدانية، فيمكن زيادة درجة أو إمكان الوصول إلى المواقع المعنية مع الزمن حتى تصل إلى نقطة مساوية أو قريبة مما تتطلبه معاهدة الأسلحة الكيميائية.

التفتيشات الإختبارية القومية وزيارات المواقع.

كانت قد نُفذت التفتيشات الإختبارية القومية منذ بداية أعوام الثمانينيات من قبل دول ناشطة في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وفي هذا السياق كان الهدف الرئيس هو المساعدة في تصميم أحكام التفتيش لمعاهدة الأسلحة الكيميائية. وقد خدمت التفتيشات الإختبارية في إقناع أغلب الدول المتفاوضةبأن حظر الأسلحة الكيميائية يمكن أن يجري التحقق منه مع تجنب فقدان المعلومات الأمنية والتجارية الحساسة ذات العلاقة بالمنشآت غير الكيميائية. وهكذا فحتى نهاية عام ١٩٩١، وصلت إلى مؤتمر نزع السلاح (١٦٩) تقارير عن تفتيشات إختبارية قومية من ٢٦ دولة، بما فيها إيران ومصر.

ولكن سيكون لهذه التفتيشات الإختبارية القومية دور مختلف جداً في عملية

(١٦٩) التقرير عن معاهدة الأسلحة النووية، ١٤ (١٩٩١) الصفحات ٢٠-٢٢.

الشرق الأوسط قبل التصديق على معاهدة الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، سوف تنفذ هذه التفتيشات، على نحو يقترب أكثر مايمكن من أحكام التحقق لمعاهدة الأسلحة الكيميائية، على المنشأة التي تخضع للزيارة (أي المنشأة الصناعية أو العسكرية)، وحسب نوع التفتيش (روتيني أو تفتيش تحدي) المراد إختباره. وسيكون الهدف منها هو بناء الثقة على المستوى القومي أو الدولي بأحكام التفتيش لمعاهدة الأسلحة الكيميائية والتعرف على الحساسيات الإقليمية الخاصة التي يمكن أن تدعو الحاجة إلى مناقشتها في المحادثات الإقليمية في شأن الإنضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية الإقليمية.

يمكن أن تنفذ التفتيشات الإختبارية القومية في البداية على أساس قومي صرف وأن تخدم عملية تآلف الوكالات والصناعة القومية مع تفتيشات تشبه تلك التي يُعمل بها في معاهدة الأسلحة الكيميائية، ورفع مستوى التشاور القومي بما يتعلق بالتنفيذ المستقبلي لمعاهدة الأسلحة الكيميائية. يمكن أن ترفع التقارير عن التفتيشات الإختبارية القومية، وعلى أساس طوعي، إما إلى منظمة منع الأسلحة الكيميائية أو القائمين بمحادثات السلام الإقليمية. ويمكن لهذه التقارير أن تراعي ما نُفذ في التفتيش الإختباري القومي أو تُقدم معلومات كاملة عن الموقع الذي خضع للتفتيش، وعن خبرات فريق التفتيش، وعن الإستنتاجات التي تم التوصل إليها. وهي تهدف في نهاية المطاف إلى رفع مستوى الثقة وإلى جعل الدول الأخرى تقوم بالمثل.

وفي النهاية يمكن أن تُوسّع التفتيشات الإختبارية القومية لتشمل ممثلي دول من خارج منطقة الشرق الأوسط ممن تكون لديهم خبرات أوسع في هذه التفتيشات، ونذكر من هذه الدول، على سبيل المثال، كندا، والمانيا، وهولندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى منظمة منع الأسلحة الكيميائية، أو دول إقليمية أخرى (من المنطقة). وعموماً، فقد نُفّذ "تفتيش تحدي إختباري دولي" من هذا النوع في قاعدة جوية في المانيا في شهر أيار من عام ١٩٩١ وضم ممثلين من

الأرجنتين و مصر، وإيران، والباكستان، والمملكة المتحدة (١٧٠). وكذلك، فقد ضمت التفتيشات السابقة التي نفذت في مواقع صناعية في عدة دول أغلبية وفود نزع السلاح.

ثمة خيار آخر أقل صرامة من التفتيشات الإختبارية القومية المعتمدة على معاهدة الأسلحة الكيميائية هو الزيارات الميدانية للمنشآت ذات العلاقة بهذه المعاهدة، والتي تضم مصانع صناعية، ومنشآت تدمير الأسلحة الكيميائية. يمكن أن تتميز الزيارات الميدانية بدرجة عالية من الصراحة بينما تحافظ على المعلومات التي سيتم إيصالها إلى مفتشي منظمة منع الأسلحة الكيميائية حسب شروط المحافظة على الأسرار التي تتضمنها معاهدة الأسلحة الكيميائية، فإن الزيارات الميدانية فتحت الطريق أمام تفتيشات إختبارية قومية ذات طابع رسمي أقوى.

أما الحكومات الرافضة لدعوة أشخاص رسميين من دول أخرى إلى زيارات ميدانية فيمكنها أن تأخذ في الإعتبار البدء بدعوات موجهة إلى المجموعات العلمية، كتلك العاملة في مؤتمرات بوغواش للعلوم والشؤون العالمية، التي مهدّت زياراتها إلى منشأة صناعية في ليفركوزن في جمهورية المانيا الفدرالية في عام ١٩٧٧ وإلى منشأة تدمير أسلحة كيميائية في بلدة تويليه TOOELE بولاية أوتا الأميركية في عام ١٩٧٨ الطريق إلى زيارات رسمية لوفود من مؤتمر نزع السلاح إلى هاتين الدولتين في السنوات اللاحقة (١٧١).

يمكن أن يتطور الإشتراك في الزيارات الميدانية مع الزمن لكي يشمل الرسميين من منظمة منع الأسلحة الكيميائية، إضافة إلى زيارات ثنائية الجانب عربية

---

(١٧٠) وثيقة مؤتمر نزع السلاح CD/1102 (١٥-٨-٩١) والتقرير عن معاهدة الأسلحة الكيميائية، ١٣ (١٩٩١)، الصفحة ٧.

(١٧١) جاء ذلك في مجلة "PUG WASH NEWSLETTER" المجلد ١٥، العدد ٣، كانون الثاني، ١٩٧٨ والمجلد ١٦، العدد ١، تموز ١٩٧٨.

عربية، وفي نهاية المطاف سوف تشمل زيارات مفتوحة للرسميين من دول المنطقة الأخرى التي وقعت معاهدة الأسلحة الكيميائية.

وقد أظهرت الخبرة من مفاوضات الأسلحة الكيميائية أنه لكي يتم تجنب سوء التفاهم ولرفع مستوى الثقة على نحو فعال، فإن المعلومات التي سيتم التعرف عليها في المنشآت التي ستشاهد في أثناء الزيارات الميدانية يجب أن تعطى مقدماً إلى الضيوف المقترحين من قبل الدولة المضيفة.

الزيارات من أجل التأكد من البيانات

إن الثقة في البيانات عن الإمكانات الصناعية الكيميائية أو عن الإمكانات في مجال الأسلحة الكيميائية، حسبما اقتُرح أعلاه، يمكن أن تزيد بوساطة التفتيشات الدولية حتى قبل إنضمام دول منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية. وقد اقترح مفاوض سويدي في شأن الأسلحة الكيميائية أن البيانات الشاملة عن إمتلاك أو عدم إمتلاك الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط يمكن أن يتم التحقق منها من قبل مفتشين تختارهم الدولة المعنية من دولة أو أكثر من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي (١٧٢). وتستطيع هذه الدولة (أو أي دولة) أيضاً أن تقرر الشروط التي يمكن فيها لنتائج هذه التفتيشات أن تنشر (إذا وجدت دولتان أو أكثر مستعدتان للقيام بالمثل). وإن الغرض من هذه الممارسة هو خلق الثقة في بيان (إعلان) الخصم عن إمتلاك الأسلحة الكيميائية أو عدم إمتلاكه لها وإظهار الإنفتاح أو الإستعداد للتحقق الخارجي من إمكانياته في هذا المجال.

---

(١٧٢) جوهان مولاندر "الإنضمام العالمي إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية – وهل هو هدف ضروري للمفاوضات أو عذر لعدم التوصل إلى نتائج إيجابية فيها ؟ بحث مقدم إلى ندوة موسكو عن الأسلحة الكيميائية، ٩ نيسان ١٩٩١، الصفحتان ١٠-١١.

وبالإضافة إلى التفتيشات على إمكانات الأسلحة الكيميائية، وكبديل لها، يمكن أن تنفذ زيارات أقل حساسية إلى منشآت صناعية كيميائية معلنة. وستهدف هذه الزيارات إلى التأكد من أن المنشأة هي مطابقة لما قيل عنها، أي أنها منشأة صناعية وليست مصنعاً معداً لإنتاج الأسلحة.

وعوضاً عن "توظيف" مفتشين من أعضاء مجلس الأمن، يمكن أن تتخذ الترتيبات اللازمة مع منظمة منع الأسلحة الكيميائية من أجل التحقق من البيانات المتعلقة بمواقع محدودة، وذلك قبل وضع معاهدة الأسلحة الكيميائية موضع التنفيذ، ومن قبل مفتشي المنظمة المذكورة أعلاه.

التبادل النظامي للمعطيات

إن التبادل النظامي للمعطيات المتعلقة بالصناعة، من النوع المشار إليه أعلاه حسب "البيانات المعلنة" سوف يزود الدول بآلية بناء ثقة مستمرة في الفترة المؤدية إلى التصديق على معاهدة الأسلحة الكيميائية في المنطقة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تبادل إقليمي مباشر ومنتظم للمعطيات أو عبر تنفيذ متطلبات هذه المعاهدة بتقديم المعطيات السنوية اللازمة إلى منظمة منع الأسلحة الكيميائية قبل مرحلة تنفيذ المعاهدة المذكورة في دول المنطقة.

وفي نهاية المطاف، يمكن أن يوسع التبادل النظامي للمعطيات ليشمل المخزونات المعلنة من الأسلحة الكيميائية، وسيكون هذا التبادل معداً للتأكيد بأن طبيعة وحجم المخزونات الموجودة من الأسلحة الكيميائية لم يتغيرا في أثناء الفترة التي تنتهي بالتصديق على معاهدة الأسلحة الكيميائية، أي للتأكيد بأن الدول المعنية لم تفعل شيئاً يسيء إلى الهدف من هذه المعاهدة.

الإمكانات الدفاعية وبرامج الأبحاث

في ضوء وجود الرادع، وبالتالي التأثير المؤدي إلى الإستقرار الذي تستطيع الإمكانات الوقائية أن تمارسه على الخصم المحتمل، فإن المزيد من الصراحة في ما يتعلق بالدفاعات الكيميائية يمكن أن يكون إجراء هاماً في بناء الثقة. ويمكن أن يشمل ذلك تبادل المعلومات في شأن الطابع العام للدفاعات الكيميائية وحجمها، وتوجيه الدعوات لحضور مناورات عسكرية ينفذ فيها التدريب على الدفاع ضد (الوقاية من) الأسلحة الكيميائية، أو تبادل أجزاء من الكتيبات التي تخص هذا النوع من التدريب. وإذ يفترض أن الإمكانات في مجال الأسلحة الكيميائية لدولة ما هي من النوع الدفاعي الصرف، فإن الإجراءات المذكورة تساعد في إظهار هذه الإمكانات غير متكاملة أو غير مدمجة في وضع قتالي كيميائي.

وكذلك، فإن مشاطرة الأبحاث المتعلقة بالدفاعات الكيميائية، وبصورة خاصة من قبل إسرائيل التي وظفت حجماً كبيراً من الموارد في هذا المجال، يمكن أن تعتبر نوعاً من رد التحية بأحسن منها في الإتفاق الإقليمي الشامل على التصديق على معاهدة الأسلحة الكيميائية.

السلطات القومية المشرفة على معاهدة الأسلحة الكيميائية.

تقتضي المادة السابعة من معاهدة الأسلحة الكيميائية أن تنشيء كل دولة "سلطة قومية" تعمل بوصفها "نقطة تركيز من أجل الإرتباط الفعال بمنظمة منع الأسلحة الكيميائية وبالدول الأخرى الأعضاء في المعاهدة". وبالرغم من أنه لاتوجد حاجة لتشكيل هذه السلطة حتى توضع معاهدة الأسلحة الكيميائية موضع التنفيذ، فإنها تستطيع إذا شكّلت في وقت مبكر، أن تُسهل الجهود اللازمة لتحقيق إنضمام متزامن لدول الشرق الأوسط إلى المعاهدة، كما تساعد في إظهار إلتزام الدولة المعنية

بالمعاهدة.

وإذ لاتحدد معاهدة هذه الأسلحة الكيميائية مهام السلطات القومية المذكورة، فإنه يُفهم إن هذه الأخيرة ستكون مسؤولة عن وضع سجلات بوجود المنشآت القومية من المواد التي تهم المعاهدة المذكورة، وذلك من أجل رفع تقارير منتظمة إلى منظمة منع الأسلحة الكيميائية، إضافة إلى مسؤوليتها عن الإشراف على تنفيذ هذه المعاهدة. وفي بعض الدول يمكن أن تكلف هذه السلطات بتحضير تشريع قومي يوفق بين القوانين السائدة وأحكام معاهدة الأسلحة الكيميائية، حسب متطلبات هذه الأخيرة.

وفي السياق الشرق أوسطي، يمكن أن تكلف السلطات القومية، إذا شُكّلت قبل وضع معاهدة الأسلحة الكيميائية موضع التنفيذ، بادارة وتنسيق عمليات التبادل الإقليمية وإجراءات بناء الثقة في الوقت ذاته الذي تحضر فيه القواعد للمعطيات حسبما تتطلب المعاهدة. وكذلك ستكون السلطة المذكورة في وضع يُمكّنها من ترجمة متطلبات معاهدة الأسلحة الكيميائية ووضعها تحت تصرف الصناعة القومية والوكالات الحكومية. وعموماً، فإن إقامة أو تشكيل هذه السلطة مسبقاً، أو قبل التاريخ المطلوب، سوف يشكل بدوره إجراء هاماً بحد ذاته لبناء الثقة، إضافة إلى كونه دليلاً على النية الجدية لدى الدولة المعنية إزاء تنفيذ المعاهدة.

التبادل العلمي والتقني

إن الإشتراك الشرق أوسطي على نحو متزايد في الإجتماعات العلمية والتقنية المتعلقة بمسائل الأسلحة الكيميائية يمكن أن يعزز قدرة دول هذه المنطقة على تنفيذ معاهدة الأسلحة الكيميائية ويطمئن الدول الأخرى على إلتزامها الحسن النية بالمعاهدة. وهكذا، فقد جرى نقاش قيّم للسمات التقنية لمعاهدة الأسلحة الكيميائية، في بعض الندوات كالتي عقدتها مجموعة الدراسات المسماة بوغواش في شأن الحرب

الكيميائية والبيولوجية، أو التي عقدها المجلس الدولي للإتحادات الكيميائية (١٧٣)، أو عقدتها الندوات العديدة عن السيطرة على الأسلحة، ولكن، ومع الأسف، كان إشتراك دول الشرق الأوسط في هذه الإجتماعات ضئيلاً.

سوف يقترح عدد من الدول برامج تدريب في المهارات العلمية والتقنية المتعلقة بالمعاهدة والمعدة خصيصاً للمشتركين من الدول النامية، وذلك إلى اللجنة التحضيرية الخاصة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية. وهكذا، فإن الإشتراك الشرق أوسطي في اللجنة التحضيرية وبرامج التدريب اللاحقة سوف يساعد في تأمين وجود عناصر مؤهلة من المنطقة في السكرتارية التقنية لمنظمة منع الأسلحة الكيميائية ويُحسّن قدرة دول المنطقة في مراقبة تنفيذها لمعاهدة الأسلحة الكيميائية.

٥-٤ التحقق الإقليمي.

إذا لم يتم، أو حتى يتم، تطبيع العلاقات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، فإن هذه المنطقة سوف تعاني مشكلات صعبة فعلاً في نظام التحقق التابع لمعاهدة الأسلحة الكيميائية. وعلى سبيل المثال، فإن إسرائيل أوضحت على نحو لايحتمل الغموض أنه لايحتمل أن تقبل مفتشي منظمة منع الأسلحة الكيميائية الذين ينتمون إلى دول لاتقيم علاقات دبلوماسية معها. ويفترض أنه توجد لدى أغلب الدول العربية حساسيات مماثلة إزاء المفتشين الإسرائيليين. ويحتمل أن تمارس هذه الدول ذاتها حقها الممنوح بموجب معاهدة الأسلحة الكيميائية في منع إشتراك مراقب من دولة

---

(١٧٣) يملك المجلس الدولي للإتحادات الكيميائية قوة مهام عاملة لصالح معاهدة الأسلحة الكيميائية. وإن السكرتاريا الحالية لهذه القوة تعمل باشراف مجلس إتحادات الصناعة الكيميائية الأوروبية في بروكسل، ب - ١١٦٠، ص.١٠، شارع فان نيو فان هاوس، ٤.

مجاورة غير معترف بها وتقوم بتفتيش تحدي.

وإذ لايجوز أن تدمر الحقوق التي تمنحها معاهدة الأسلحة الكيميائية بحد ذاتها الثقة في التقيد بالمعاهدة، فمن المهم أن تستخدم إحكامها إلى أقصى حد ممكن في رفع مستوى الثقة ضمن المنطقة. وبما أن العنصر الهام في بناء الثقة في المنطقة سيكون متمثلاً في "الإشتراك" في عملية التحقق المتعلقة بالمعاهدة، ولاسيما في الحالات التي تنشأ فيها شكوك في التقيد، فيجب أن يتم إيجاد الحلول التي تسمح بأكبر إشتراك ممكن في نشاطات التحقق من قبل مفتشين ودول من الشرق الأوسط.

وعموماً، فإن الحل المرغوب فيه إلى أقصى حد، وحتى يتم الإعتراف الدبلوماسي ويتم التوصل إلى حلول سياسية في المنطقة، سيكون في تحقيق دول المنطقة لتفاهم (ربما مبدئي) مكمل لمعاهدة الأسلحة الكيميائية في شأن عدم إغلاق الطريق، وإن على أساس الجنسية فقط، على الإشتراك في تفتيشات معاهدة الأسلحة الكيميائية من قبل مواطنين من الدول الأخرى في المنطقة. وهكذا، يجب أن يعامل هؤلاء الأفراد، وفقاً للمعاهدة بوصفهم ممثلين لمنظمة منع الأسلحة الكيميائية عوضاً عن إعتبارهم ممثلين لدولهم ذاتها (١٧٤).

وإذا فشلت الدول في تحقيق ما جاء أعلاه، فإنها تستطيع التعامل مع القضية، ضمن شروط معاهدة الأسلحة، باحدى الطريقتين التاليتين :

١- سيكون لهذه الدول الحق، حسب الجزء ٢-أ من ملحق التحقق للمعاهدة،

---

(١٧٤) يفوض المفتشون والموظفون العاملون في منظمة منع الأسلحة الكيميائية بالعمل بشكل خاص، حسب الفقرة الثامنة (د- ٤٦و٤٧) بوصفهم "ضباطاً دوليين مسؤولين فقط أمام المؤتمر والمجلس التنفيذي". ويمنع هؤلاء من أخذ أو قبول تعليمات من أي حكومة أو من أي مصدر خارجي، وعلى الدول الأطراف في المعاهدة أن يحترموا الطابع أو السمة الدولية لموظفي منظمة منع الأسلحة الكيميائية.

في منع مفتشين معينين تعترض عليهم من الإشتراك في تفتيشات تنفذ على أراضيها. وفي ممارسة الدول المذكورة لهذا الحق، فإنها تستطيع، وبالرغم من ذلك التعاون مع المدير العام لمنظمة منع الأسلحة الكيميائية في السماح لفريق التفتيش المؤلف من أفراد من دول المنطقة التي توجد علاقات دبلوماسية معها (كأن يتم التفتيش في إسرائيل من قبل مفتشين مصريين) ومن دول العالم الثالث ممن يكون لجيرانها ثقة بها. ومادامت دولة ما قد انضمت إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية، فسوف تكون مسألة إلتزام ومصلحة ذاتية أن تذهب هذه الدولة إلى أبعد ما يمكن في إظهار حسن النية والتقيد معاً.

٢- أن مشكلة المراقبين من دولة تقوم بتفتيش تحدي يمكن أن تحل مؤقتاً باستخدام أفراد من طرف ثالث لهذه المهمة. وتنص المادة الحادية عشرة (الفقرة ١٢ - أ) من معاهدة الأسلحة الكيميائية على أن المراقب "يمكن أن يكون من الدولة العضو التي طلبت إجراء تفتيش التحدي أو من دولة تعتبر طرفاً ثالثاً" : فالدولة التي تتوقع الحاجة إلى إستبعاد مراقب ما على أساس جنسيته تستطيع أن تُعلن مسبقاً، إما إلى الدولة المعنية أو إلى منظمة منع الأسلحة الكيميائية، عن أطراف بديلة ثالثة (أخرى) تكون هي (أي الدولة المعنية) مستعدة لإستضافة مراقب منها.

يجب أن يعار الإهتمام إلى كيفية التعامل مع تفتيشات التحدي المعدة لمنشآت مثل مفاعل ديمونا النووي في إسرائيل أو مقار القيادة العسكرية في مختلف الدول يحتمل أن تكون حساسة على نحو كاف لكي يؤدي إلى عدم السماح نهائياً بالوصول إليه أو إلى وضع قيود مشّددة جداً على الوصول إلى ما وراء محيطها. وأن أيا من هذين الإجراء ين قد يؤدي إلى خلافات ذات طابع سياسي حاد في شأن التقيد بالمعاهدة الأمر الذي يمكن أن يدمر الثقة في نظام معاهدة الأسلحة الكيميائية.

إذا اعتبر طلب ما مسيئاً من قبل المجلس التنفيذي لمنظمة منع الأسلحة الكيميائية فيمكن رفضه (المادة ١٣، الفقرة ١٧). ومهما يكن من أمر، فإن تحقيق

الدعم الضروري لثلاثة أرباع المجلس لإيقاف تفتيش ما سيكون صعباً ما عدا في الحالات الحادة جداً أو الفاضحة. ويمكن أيضاً أن تردع الطلبات المسيئة بالخوف من طلب تفتيش تحدي مسيء متبادل على أراضي الدولة التي قدمت الطلب المسيء أولاً. وبرغم ذلك، فإن منع إثارة الطلبات الإستفزازية يفضل أن يتم بالإتفاق المتبادل في ضوء الإعتماد على قرارات المجلس التنفيذي أو على الردع المتبادل.

ويتمثل أحد الحلول الممكنة في الموافقة، ضمن إطار عمل إقليمي، على مواقع خاصة تكون خاضعة لطلبات تفتيش تحدي من قبل دول المنطقة، وإن على الأقل لفترة مؤقتة. ويمكن أن تكون نقطة الإنطلاق وضع لائحة لهذه المواقع متمثلة في المنشآت النووية الموضوعة من قبل تحت مراقبة وكالة الطاقة الذرية الدولية. ومهما يكن من أمر، فإن الدول لن تكون راغبة في تحديد المواقع الحساسة كلها، وسوف يتعين عليها أن تعتمد، إلى حد ما، على الردع المتبادل ضد طلبات التحدي المسيء أو الإستفزازي، والمترافق مع الحماية التي تؤمنها معاهدة الأسلحة الكيميائية ذاتها. وبما أن الدول أنضمت إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية من أجل تعزيز أمنها وتحسين ثقتها، فلابد أن تجد أنه ليس من مصلحتها أن تستخدم أحكام هذه المعاهدة لأغراض تسيء إليها.

وكذلك، فإن الحجم الإيجابي أو السلبي من تفتيشات التحدي بين دول المنطقة يمكن أن يؤخذ في الإعتبار في سياق محادثات السيطرة على الأسلحة في الشرق الأوسط. وإن هذا الحجم وإستبعاد المواقع الحساسة من العلاقة المشكوك بها بمعاهدة الأسلحة الكيميائية يمكن أن يكونا موضوع إتفاقية "تحقق" إقليمية مكملة لهذه المعاهدة. ويمكن أن تكون صلاحية هذه الإتفاقية لفترة مؤقتة ربما تصل إلى خمس سنوات إعتباراً من بدء تنفيذ المعاهدة في المنطقة، على أن تُعدل أو تُمدّد، أو تُنهى في نهاية هذه الفترة وذلك حسب تطور العلاقات السياسية في المنطقة. ففي السنوات الأولى من تنفيذ معاهدة الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط، سيكون

التنبؤ بتنفيذ الإلتزامات وشروط الحماية ضد إساءة إستخدام تفتيشات التحدي، أمراً ضرورياً للمحافظة على الثقة بهذا النظام. وسوف تدعو الحاجة إلى ترتيبات توفيقية تستطيع موازنة المصالح المتناقضة في الوصول الدولي إلى المواقع من ناحية وفي حماية الدول المراد تفتيشها.

إن الترتيبات الإقليمية التي توفق بين ترتيبات التحقق والحاجات الإقليمية ستكون منسجمة مع المادة ٩-٢ من معاهدة الأسلحة الكيميائية التي تقول إنه لايوجد "شيء في المعاهدة يؤثر في حق أي دولتين أو أكثر، من الدول الأطراف في المعاهدة، في ترتيب وفاق متبادل على التفتيشات أو على أي إجراءات أخرى بينها بغية توضيح أو حل أي مسألة يمكن أن تسبب شكوكاً في شأن التقيد أو تثير القلق إزاء مسألة ما يمكن أن تعتبر مبهمة. وإن هذه الترتيبات لن تؤثر في حقوق وإلتزامات أي دولة طرف في المعاهدة، بموجب أحكام أخرى في هذه الأخيرة".

وعموماً فقد اكتُسبت خبرة لابأس بها في أعمال التحقق في الشرق الأوسط في أثناء تنفيذ إتفاقية فصل القوات بين إسرائيل وسورية في عام ١٩٧٤، وفي تنفيذ إتفاقية الفصل أيضاً بين إسرائيل ومصر في عام ١٩٧٤ أيضاً، ، وفي إتفاقية عام ١٩٧٤ المؤقتة بين إسرائيل ومصر، وفي إتفاق كامب دافيد في عام ١٩٧٨، وفي إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في عام ١٩٧٩؛ علماً أن هذه الإتفاقيات كلها تحتوي على أحكام هامة (١٧٥). وإن التنفيذ الناجح لهذه الإتفاقيات أظهر أن المراقبة بوساطة منظمة دولية، هي الأمم المتحدة في الحالات المذكورة أعلاه، يمكن أن تُنجز على نحو فعال وبطريقة يمكنها أن تُكسب الثقة للأطراف كلها. وإن الرسميين ذوي

(١٧٥) انظر، من أجل تحليل ممتع للتحقق، بموجب هذه الإتفاقيات، يتسحاق ليديرمان في "الخبرة العربية الإسرائيلية في التحقق وعلاقتها بالسيطرة على الأسلحة التقليدية في أوروبا" (كوليبج بارك، م د : مركز الدراسات الأمنية الدولية، جامعة ميريلاند، ١٩٨٩.

الخبرة في تنفيذ هذه الإتفاقيات يمكن أن يسهموا إلى حد كبير في المناقشات الإقليمية بالتحقق من معاهدة الأسلحة الكيميائية.

٥-٥ الضمانات والمساعدة الأمنية

تملك الدول المنضمة إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية حق توقع ضمانات موثوقة برد دولي سريع وفعال إذا تعرضت للتهديد بالأسلحة الكيميائية أو باستخدام هذه الأسلحة ضدها. وتكون هذه الضمانات مهمة بشكل خاص في مناطق معينة كمنطقة الشرق الأوسط حيث نجد أن الإحساس حاد جداً بخطر إستخدام الأسلحة الكيميائية إضافة إلى أن الإستخدام المتكرر لهذه الأسلحة في هذه المنطقة في أعوام الثمانينيات لم يقابل إلا برد فعل دولي ضعيف.

وهكذا فإن معاهدة الأسلحة الكيميائية تقدم ضمانات من نوعين هما المساعدة السياسية الإقتصادية والمساعدة المباشرة.

وبموجب المادة ٧ يمكن لمؤتمر منظمة منع الأسلحة الكيميائية أن يوصي، إضافة إلى تعليق حقوق وإمتيازات الدولة (الدول) المستخدمة للأسلحة الكيميائية بموجب المعاهدة، "بإجراءات جماعية على هذه الدولة (الدول) وفقاً للقانون الدولي". ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات فرض قيود تجارية على التجارة المرتبطة بالمواد الكيميائية أو فرض عقوبات أخرى. ويمكن للمؤتمر المذكور أيضاً أن يعرض، في حالات خطرة معينة، القضية كلها على الجمعية أو مجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة.

وفي الحالات التي تتعرض فيها دولة عضو في معاهدة الأسلحة الكيميائية إلى التهديد بالأسلحة الكيميائية، أو إلى إستخدامها الفعلي، فإنها تستطيع، بموجب المادة ١٠ أن تطلب المساعدة المباشرة عن طريق منظمة منع الأسلحة الكيميائية، والتي

تشمل معدات الوقاية، وأجهزة الكشف، ومعدات التطهير من المواد الكيميائية السامة، والأدوية الطبية، والمعالجة الطبية ومشورة الخبراء. وسرعان ما تقوم السكرتاريا التقنية في هذه المنظمة بتحويل الطلب إلى الدول الأعضاء في المعاهدة التي سبق لها أن تبرعت طوعاً بتقديم مساعدات الطوارىء خلال ١٢ ساعة من إستلام الطلب. وفي الحالات التي يستطيع فيها المدير العام لهذه المنظمة أن يحدد على نحو موثوق وجود ضحايا لإستخدام الأسلحة الكيميائية ويقرر ضرورة العمل الفوري، فإنه يستطيع أن يقدم فوراً مساعدة طوارىء من المخصصات المالية المتبرع بها والمعدة للمساعدة والموضوعة تحت تصرف منظمة منع الأسلحة الكيميائية.

وخلال ٢٤ ساعة من إستلام طلب المساعدة يستطيع المدير العام بدء التقصي بغية وضع أسس المساعدة والحماية المكملتين اللتين تنفذهما منظمة منع الأسلحة الكيميائية أو الدول الأعضاء في المعاهدة. ثم يُستكمل التقصي خلال ستة أيام من وصول طلب المساعدة وتُتخذ القرارات اللازمة من قبل المجلس التنفيذي عن نوع الإجراء الذي ستنفذه منظمة الأسلحة الكيميائية وعن الإجراءات التي تقدم توصية بها إلى الدول الأعضاء.

وبالرغم من أن الضمانات المقدمة بموجب معاهدة الأسلحة الكيميائية تذهب إلى أبعد مما كانت تقدمه إتفاقيات نزع السلاح السابقة، فإن نظام هذه المعاهدة يمكن أن يُقوّى إلى حد كبير بإجراءات مكملة تتخذها الدول المنفردة أو الأمم المتحدة.

فالدول المنفردة تستطيع أن تساعد إيجابياً في تطوير إجراءات الوقاية الكيميائية في دول الشرق الأوسط، على أن تصبح هذه المساعدة ملزمة أو شرطاً واجباً لدى وضع الدولة المعنية لمعاهدة الأسلحة الكيميائية موضع التنفيذ لديها. وعلى الدول ذات البرامج الدفاعية الملموسة في مجال الأسلحة الكيميائية أن تلزم نفسها بتقديم ما يلزم من مساعدات من خلال أحكام المساعدة الدفاعية السخية المعمول بها في منظمة منع الأسلحة الكيميائية، وحسبما هو موجود في المعاهدة نفسها. وهكذا،

فإن الوصول المضمون إلى الدفاعات الكيميائية الحديثة يستطيع، في بعض الحالات، أن يُرجِّح الميزان لصالح الإنضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية.

وكذلك فإن المساعدة التقنية المستمرة في تطوير برامج الوقاية القومية من الأسلحة الكيميائية سوف تقدم، بموجب المادة العاشرة، إلى الدول الأعضاء في معاهدة الأسلحة الكيميائية من قبل منظمة منع الأسلحة الكيميائية (OPCW). وتقوم هذه المنظمة بإنشاء مصرف معطيات للإجراءات الدفاعية الكيميائية وإضافة إلى تزويد الدول الأعضاء بالمساعدة الإختصاصية والمشورة عن هذا الموضوع.

يجب على مجلس الأمن الدولي أن يدعم معاهدة الأسلحة الكيميائية بالضمانات التي تستجيب لكل حالات إستخدام الأسلحة الكيميائية التي تم التحقق منها من قبل الأمم المتحدة أو منظمة منع الأسلحة الكيميائية. وعندما يفتتح (يبدأ) التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية، يستطيع مجلس الأمن أن يعلن أن الإستخدام المستقبلي للأسلحة الكيميائية سوف "يعتبر إنتهاكاً خطراً للسلام" أو تهديداً للسلام العالمي"، وبذلك فإنه، أي المجلس المذكور، يكون بذلك قد وضع هذه القضايا تحت سلطة القانون الدولي أو تحت إشرافه. ويستطيع مجلس الأمن أيضاً أن يعلن عن إستعداده ليس لمجرد الأخذ في الإعتبار لإجراء ما، بل "للرد" على الإنتهاكات الخطرة لمعاهدة الأسلحة الكيميائية (١٧٦).

وعموماً فإن دعم مجلس الأمن الدولي لضمانات معاهدة الأسلحة الكيميائية يجد سابقة له في القرار رقم ٢٥٥ الصادر عن هذا المجلس في ١٩ حزيران ١٩٦٨. فعندما افتتح التوقيع على معاهدة عدم الإنتشار النووي أعلنت الدول الثلاث الموقعة،

---

(١٧٦) إن الضمانات المتعلقة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية، وفق الخطوط التي سبق وصفها، كانت قد اقتُرحت من قبل السفير الأميركي السابق إلى مؤتمر عدم الإنتشار لويس دون في "كيف نجعل حظر الأسلحة الكيميائية الدولي ينجح"؟ ضمن كتاب موريل وأولسن "الظل والحقيقة".

والتي هي أعضاء في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والإتحاد السوفييتي) عن نياتها في "السعي إلى جعل مجلس الأمن الدولي يتخذ إجراء فورياً في تقديم المساعدة ... إلى أي دولة غير نووية تكون طرفاً في المعاهدة ... أي تكون ضحية لعمل عدواني أو هدفاً للتهديد بالعدوان الذي تستخدم فيه أسلحة نووية" (١٧٧). وقد رحب القرار ٢٥٥ بنيات هذه الدول الثلاث "في تقديم أو دعم المساعدة الفورية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، في حالة العدوان النووي أو التهديد به"

وفي القمة التي عقدها مجلس الأمن الدولي في كانون الثاني من عام ١٩٩٢، أكد هذا المجلس "أن إنتشار أسلحة التدمير الشامل يشكل تهديداً للسلام الدولي" وأكدّ أيضاً "إلتزامه ... بالتعامل مع تهديدات السلام وبالرد على أعمال العدوان" (١٧٨). وفي الإجتماع ذاته، قدم مجلس الأمن ضماناً بدعمه لمعاهدة عدم الإنتشار النووي إذ أعلن : "أن الأعضاء سوف يتخذون إجراءات ملائمة في حال وقوع أي إنتهاكات يعلم بها المجلس من قبل وكالة الطاقة الذرية الدولية". وإن إعلاناً مماثلاً عن دعم معاهدة الأسلحة الكيميائية (CWC) يستطيع أن يؤدي دوراً مفيداً في تطوير أو رفع مستوى الإنضمام إليها، ولا سيما في الشرق الأوسط حيث نجد أن التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية في المرحلة الإنتقالية إلى الأخذ بنظام معاهدة الأسلحة هو إعتبار هام.

بالرغم من أن أربعة أعضاء من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي إلتزموا بالتوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية، فإن توقيع الصين عليها لم يُضمن حتى الآن. وإذا كان غيابها عن المعاهدة سيمنع مجلس الأمن الدولي من إتخاذ إجراء من النوع المقترح أعلاه، فإن الضمانات العالمية المفيدة يمكن أن تقدم

(١٧٧) المرجع السابق ذاته، الصفحتان ١٩-٢٠.

(١٧٨) ملاحظة لرئيس مجلس الأمن الدولي، في وثيقة مجلس الأمن رقم س/٢٣٥٠٠ (٣١-١-٩٢).

من قبل كل من بريطانيا، وفرنسا، وروسيا والولايات المتحدة وفقاً لخطوط ضمانات معاهدة عدم الإنتشار النووي لعام ١٩٦٨. وعند الضرورة، يمكن التفاوض، في شأن ضمانات إضافية تلبي حاجات دول الشرق الأوسط، من قبل هذه الدول في سياق محادثات السيطرة على الأسلحة (الحد منها) في الشرق الأوسط.

٦-٥ إشتراك المجلس التنفيذي.

سوف يلعب المجلس التنفيذي لمنظمة منع الأسلحة الكيميائية دوراً حرجاً في مراقبة تنفيذ معاهدة الأسلحة الكيميائية. وإذ يملك هذا المجلس سلطات التدخل في الطلبات المقدمة من أجل تفتيشات التحدي، وتقويم التعديلات المقترحة على إجراءات التفتيش، والتوصية بالعقوبات ضد عدم التقيد، فإنه سيكون المركز العصبي السياسي لهذه المنظمة.

وإن الضمانات عن أن إسرائيل سوف تملك الفرص لخدمة المجلس التنفيذي على نحو منتظم، ستكون عنصراً أساسياً في ضمان تصديق هذه الدولة على المعاهدة أو الإنضمام إليها (١٧٩). وبما أن الدول المجاورة لايحتمل أن تصدق على معاهدة الأسلحة الكيميائية في غياب إسرائيل عنها، فإن حل هذه القضية هوحساس في ما يتعلق بإنجاز أو تحقيق أي مستوى هام من الإنضمام إلى هذه المعاهدة في الشرق الأوسط.

إن قلق إسرائيل إزاء إحتمال إستبعادها من الإشتراك في المجلس التنفيذي نابع من تاريخها الطويل في العزلة ومن إستبعادها من المؤسسات الدولية. وكانت دائماً تخسر التصويت في الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة، كما لم يسبق أن دخلت إلى أجهزة أو مؤسسات الأمم المتحدة التي يحتاج الدخول إليها إلى

(١٧٩) مقابلات مع مسؤولين وأكاديميين إسرائيليين في تموز، ١٩٩٢.

الإنتخابات، والتي نذكر منها، على سبيل المثال، مجلس الأمن، ومجلس الوصاية أو لجنة حقوق الإنسان، كما لم تنتخب لإحتلال مركز نائب الرئيس في الجمعية العمومية. وعموماً، فقد كان عزل إسرائيل وسيلة لإظهار عدم موافقة دول العالم على سياساتها المتعلقة بالفلسطينيين وبإحتلالها الأرض أو إلحاق هذه الأخيرة بها.

ومهما كانت أسباب عزلتها السابقة، فلا يحتمل أن تشترك هذه الدولة (إسرائيل) في معاهدة أمنية إذا بقيت مستبعدة على نحو دائم من هيئة السياسة المركزية في العالم، وغير قادرة على أن تعبر، على نحو منتظم، عن وجهات نظرها وبشكل مباشر، في هذه الندوة أو في مثيلاتها. وقد عبر عن ذلك مؤخراً مسؤول إسرائيلي بقوله، "إن عضوية [المجلس التنفيذي] ستكون إختباراً لما إذا كانت الدول تريد فعلاً أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية" (١٨٠).

تقول المادة الثامنة (الفقرة ٢٣) من معاهدة الأسلحة الكيميائية أنه "سيكون لكل عضو الحق في أن يعمل في المجلس التنفيذي، وفقاً لمبدأ الدور". وفي ضوء الأساس الجغرافي لتوزع مقاعد المجلس، فإن إسرائيل سوف تعمل في المجلس التنفيذي بوصفها تملك مقعداً من المقاعد التسعة المخصصة للمجموعة الأسيوية، حسبما هو محدد عادة في سياق الأمم المتحدة (١٨١). وسوف تخصص أربعة مقاعد من هذه المقاعد التسعة إلى دول إقليمية شرق أوسطية تملك "أهم صناعات كيميائية قومية" أو على أساس "عوامل إقليمية أخرى" (١٨٢). ومهما يكن من أمر،

---

(١٨٠) من مقابلة، مع مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى في شهر تموز عام ١٩٩٢، وقد تمت هذه المقابلة على أساس عدم ذكر اسمه.

(١٨١) تصبح هذه المقاعد عشرة كل سنتين، إعتماداً على التناوب على المقعد العاشر بين المجموعة الأسيوية والمجموعة الأميركية اللاتينية.

(١٨٢) المادة ٨ (الفقرة ٢٣ – (ب)) من معاهدة الأسلحة الكيميائية.

فحتى الآن لم تدخل إسرائيل أو لم يسمح لها بالدخول إلى إجتماعات المجموعة الآسيوية في الأمم المتحدة، ولم تعتبر قط عضواً من هذه المجموعة.

ونظراً لأهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية، فسوف يبدو أمراً معقولاً أن يخصص مقعدان على الأقل في المجلس التنفيذي لدول الشرق الأوسط الموجودة في القارة الآسيوية. (يمكن توقع أن تحتل دولتان أو أكثر من دول الشرق الأوسط الموجودة في شمال إفريقيا مقاعد في المجلس التنفيذي، تؤخذ من المقاعد التسعة المخصصة للمجموعة الإفريقية).

إذا تمّ الإتفاق بين مجموعة الدول الآسيوية المنضمة إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية على تخصيص عدد من المقاعد لأعضاء المجموعة الشرق أوسطية، فإن تفاهماً إضافياً في شأن الإنتقال الدوري للمقاعد يجب أن يتم التوصل إليه بين دول الشرق الأوسط (الآسيوية) ذاتها. ويمكن أن يتم ذلك في سياق التفاوض في شأن التصديق الإقليمي على معاهدة الأسلحة الكيميائية في محادثات السيطرة على الأسلحة (الحد منها) في الشرق الأوسط. ويمكن أن تؤخذ في الإعتبار صيغة معينة تضمن إشتراك إسرائيل في المجلس التنفيذي في السنوات التي يأتي فيها دورها في إحتلال مقعدها.

والأسلوب البديل هو أن تضمن المجموعة الآسيوية ذاتها مقعداً لإسرائيل في فترات منتظمة على أساس "العوامل الإقليمية الأخرى". وإن إحدى ميزات هذا الأسلوب هي أنها تضع القرار في سياق أوسع من سياق الشرق الأوسط، الأمر الذي يمكن أن يسهل الإتفاق. وسوف يسمح هذا الأسلوب أيضاً بتأرجح عدد المقاعد المعطاة إلى الدول الشرق أوسطية (الآسيوية) من عام إلى آخر، وربما أيضاً بنتيجة عدد المقاعد المخصصة من قبل المجموعة الإفريقية إلى دول الشرق الأوسط الإفريقية.

أما الخيار الإضافي، والأقل جاذبية فهو ضمان الإشتراك الإسرائيلي في المجلس على أساس كون إسرائيل عضواً في "مجموعة الدول الغربية والدول الأخرى"

التي تشمل الولايات المتحدة الأميريكية وكندا، والتي هي المجموعة الوحيدة غير المقامة على أساس جغرافي صارم. ولكن سيئة هذا الخيار، الذي يمكن أن يعتبر معتمداً على أساس أو قاعدة مؤقتة، هو أنه سوف يُعزّز عزلة إسرائيل عن سائر الدول في منطقتها.

ومهما يكن من أمر، فإن حل قضية عضوية إسرائيل في المجلس التنفيذي لمنظمة منع الأسلحة الكيميائية ضمن المجموعة الإقليمية الآسيوية لايحتمل أن يسبق تحسين العلاقات مع جيرانها، بما فيه حل الخلافات المتعلقة بالأرض. ويمكن توقع هذه الشروط بوصفها جزءاً من عملية بناء الثقة والأمن الإقليميين. وإذا كان علينا أن نأمل بأنه يمكن حل مسألة المجلس التنفيذي قبل التصديق الإقليمي على معاهدة الأسلحة الكيميائية، فإن عدم الحل يجب أن يقدم عائقاً أمام التوقيع على هذه المعاهدة أو أمام البدء بالعملية المتعلقة بإجراءات بناء الثقة الكيميائية.

٥-٧ الإجراءات غير الكيميائية لبناء الثقة تُبنى الثقة المتعلقة بالإستمرار في تخفيض الأسلحة على نحو فعال جداً عندما تكون الإجراءات المنفذة متوافقه مع التهديدات الملحوظة. وإن الإنفتاح أو الصراحة في النشاطات المتعلقة بالمواد الكيميائية الحربية لدولة ما هي عنصر أساسي في بناء الثقة بالحظر الذي يفرض على الأسلحة الكيميائية. وبرغم ذلك، فإن الإجراءات المتخذة في مختلف مجالات النشاط العسكري أو في المجال السياسي تستطيع أن تكمل وتقوّى إجراءات بناء الثقة في المجال العسكري. وفي الحقيقة، يمكن لبعض الدول أن تنظر إلى الإجراءات المتخذة في مجالات أخرى بوصفها أكثر أهمية من إجراءات بناء الثقة المتعلقة بالمجال الكيميائي في إثبات كون الدولة المعنية قد سبق لها التشديد على خيار الأسلحة الكيميائية.

إن أحد الإجراءات الهامة في تخفيض الإحساس بخطر الأسلحة الكيميائية هو تجميد إمتلاك و إنتاج الصواريخ المتوسطة المدى في المنطقة. ومع إيقاف إنتشار منظومة جذابة معدة لإيصال السلاح الكيميائي إلى الهدف، فإن تجميد الحصول على

مشاروع متوسط المدى سوف يقلل من جاذبية برامج الأسلحة الكيميائية المستقبلية. وبالنسبة إلى بعض الدول كإسرائيل، فإن التجميد يمكن أن يؤمن الثقة أكثر من الشفافية في النشاطات الصناعية الكيميائية أو حتى في المخزونات من الأسلحة الكيميائية.

إن حل الخلافات الإقليمية المتعلقة بالأرض سوف يسهل إلى حد كبير التقدم إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية بإلغاء سيناريوهات إستخدام الأسلحة الكيميائية. ولعل المثال الأكثر إثارة على ذلك هو النزاع الإسرائيلي السوري على مرتفعات الجولان. وفي حالات أخرى، فإن الإتفاق على تخطيط الحدود وترتيبات الأمن المشتركة في المناطق الحدودية سيكون مهماً في الإقلال من الإحساس العام بالخطر الذي يمكن أن ينشأ منه الدافع إلى إستخدام الأسلحة الكيميائية.

وكذلك فإن الإتفاق بين العراق ومجلس الأمن الدولي على أحكام المراقبة الطويلة الأمد، للتقييد العراقي بالحظر الذي فرضه مجلس الأمن على إمتلاك والإنتاج المستقبليين للأسلحة الكيميائية من قبل العراق سوف يساعد في طمأنة إسرائيل والدول المحيطة بالعراق بأنه لن ينشأ خطر أسلحة كيميائية جديد بعد تنفيذ هذه الدول لمعاهدة الأسلحة الكيميائية.

يمكن أيضاً تطوير إجراءات بناء ثقة إضافية، بغية رفع مستوى وشمولية إشتراك دول المنطقة في معاهدة الأسلحة الكيميائية، وذلك عندما تبدأ هذه الدول في تحديد مفاهيمها عن الخطر وإيصالها للآخرين بوصفها جزءاً من عملية السلام المستمرة حالياً في الشرق الأوسط. ومع تقدم هذه المحادثات يمكن أن تكتشف صفقات غير كيميائية لخطوات معينة في مجال الأسلحة الكيميائية، والعكس صحيح أيضاً. وسوف نستعرض العلاقات المشتركة الممكنة بين معاهدة الأسلحة الكيميائية والعناصر الأخرى لعملية السلام في الفصل التالي من هذا الكتاب.

الجدول ٥-١ : الخطوات المقترحة في العملية الشرق أوسطية المؤدية إلى انضمام متزامن إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية.

المرحلة الأولى : إجراءات ماقبل التوقيع ، والتوقيع ، والإجراءات المعلقة .

دول المنطقة	مجموعة العمل في السيطرة على الأسلحة والأمن الإقليمي	الدول من خارج المنطقة	مجلس الأمن الدولي	منظمة منع الأسلحة الكيميائية
١	٢	٣	٤	٥
- الاعلان عن النية في التوقيع - تحضير تصريحات تفسيرية موافق عليها إقليمياً في شأن التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية - بيانات (تصريحات) عن امتلاك الأسلحة الكيميائية أو عن عدم امتلاكها. - بيانات عن الامكانات الصناعية الكيميائية.	- تشكيل مجموعة فرعية خاصة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية وإجراءات بناء الثقة، وعملية التنفيذ. - الاتفاق على نموذج خاص بالتبادل الطوعي المتعدد الأطراف للمعطيات المتعلقة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية.	- رفع مستوى (شمولية) التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية من قبل دول المنطقة. - تعهدات لمنظمة منع الأسلحة الكيميائية بتقديم مساعدة دفاعية سخية . - رفع مستوى (شمولية) الاشتراك الإقليمي الكامل في محادثات السيطرة على الأسلحة في الشرق الأوسط.	- اتخاذ قرار عن انضمامات لأطراف معاهدة الأسلحة الكيميائية - إعادة تأكيد القرار ٦٨٧ عن دعم إقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط.	

تابع الجدول ٥-١ ، الخطوات المقترحة في العملية الشرق أوسطية المؤدية إلى ....

١	٢	٣	٤	٥
- بيانات (تصريحات) عن طبيعة مخزونات الاسلحة الكيميائية . - بيانات (تصريحات) عن الامكانات الدفاعية في مجال الحرب الكيميائية . - تشكيل سلطات قومية خاصة بمعاهدة الاسلحة الكيميائية . - الاشتراك المتزايد في الاجتماعات العلمية ، والصناعية والتقنية المتعلقة بمعاهدة الاسلحة الكيميائية .				

تابع الجدول ٥-١ :

١	٢	٣	٤	٥
- تنفيذ ترتيبات التبادل المتعدد الجوانب للمعطيات				
المرحلة الثالثة : ما قبل الانضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية .				
- تقويم نتائج التفتيشات الاختبارية القومية وإجراءات بناء الثقة الكيميائية وتنفيذ معاهدة الأسلحة الكيميائية . - القرارات السياسية عن التاريخ والسياق الملائمين للانضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية.	- تقويم الخبرات المكتسبة من التفتيشات الاختبارية القومية . - التفاوض في شأن اتفاقية تحقق مكملة لمعاهدة الأسلحة الكيميائية عن : (أ) مفتشي منظمة منع الأسلحة الكيميائية من دول المنطقة . (ب) اشتراك مراقبين من دول المنطقة في تفتيشات التحدي . (جـ) استبعاد المواقع الحساسة من التفتيشات لفترة محددة . (د) التفاوض في شأن الاقتسام الدوري لمقاعد دول المنطقة في المجلس التنفيذي	التفاوض في شأن الانضمام الأمثل لدول المنطقة الموقعة على معاهدة الأسلحة الكيميائية - تعهدات بتقديم مساعدة مباشرة وبرامج دفاعية إلى دول المنطقة لدى بدء تنفيذ معاهدة الأسلحة الكيميائية	تنفيذ القرارين ٦٨٧ و ٧١٥ عن المراقبة الطويلة الأمد لإزالة أسلحة التدمير الشامل في العراق .	- مساعدة فنية في التفاوض على اتفاقية التحقق الإقليمية

تابع الجدول ٥-١:

١	٢	٣	٤	٥
المرحلة الثانية: الزيارات والمبادلات الاقليمية:				
- زيارات ميدانية إلى المنشآت الصناعية ومنشآت الحرب الكيميائية الدفاعية. - القيام بتفتيشات اختبارية قومية على أسس قومية وثنائية الجانب ومتعددة الجوانب. - تقارير طوعية عن التفتيشات الاختبارية القومية إلى مجموعة العمل في السيطرة على الأسلحة والأمن الإقليمي و/أو منظمة منع الأسلحة الكيميائية. - التحقق من امتلاك الأسلحة الكيميائية أو من البيانات الصناعية الكيميائية المقدمة من دول من خارج المنطقة، أو من موظفي منظمة منع الأسلحة الكيميائية	- ترتيبات للاشتراك المتبادل المتعدد الجوانب في التفتيشات الاختبارية القومية - تقويم وتحسين ترتيبات التبادل المتعدد الجوانب للمعطيات.	- المساعدة في تخطيط التفتيشات الاختبارية القومية وتنفيذها - الاتفاق بين الآسيويين أو الأوروبيين الغربيين والآخرين" على الاشتراك الاسوائي المنتظم في المجلس التنفيذي لمنظمة منع الأسلحة الكيميائية - الاشتراك، لدى الطلب، في التحقق من البيانات الإقليمية		- المساعدة التقنية إلى الدول في أثناء الزيارات الميدانية و/أو التفتيشات الاختبارية القومية. - المساعدة التقنية مع ترتيبات التبادل المتعدد الجوانب للمعطيات. - المساعدة و/أو الاشتراك في التحقق من البيانات الإقليمية.

تابع الجدول : ٥-١ :

١	٢	٣	٤	٥
	- التفاهم أو الاتفاق على العلاقة بين الانضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية ، والمراحل الأخرى في عملية السيطرة على الأسلحة (الحدّ منها) في المنطقة . - تحديد تاريخ لانضمام دول المنطقة إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية.			

الفصل السادس

معاهدة الأسلحة الكيميائية والعملية الإقليمية الشرق أوسطية لبناء الثقة والأمن.

إن القررات المتعلقة بتوقيع معاهدة الأسلحة الكيميائية والتصديق عليها سوف تتأثر حتماً بتطورات أوسع في العلاقات السياسية والعسكرية بين دول الشرق الأوسط. وإن التقدم في تخفيف حالات التوتر السياسية ومستوى التهديدات العسكرية بالأسلحة غير الكيميائية سوف يسهل على نحو واضح إشتراك دول المنطقة الشرق أوسطية في معاهدة الأسلحة الكيميائية. وعلى نحو مماثل، فإن الإشتراك في العملية الهادفة إلى تصديق دول المنطقة على التصديق على معاهدة الأسلحة الكيميائية سيكون ذا فوائد في التفاوض في شأن المسائل السياسية والعسكرية الأخرى.

وسيكون من الصعب ،لولا عقد محادثات السلام الشرق أوسطي التي افتتحت في مدريد في تشرين الثاني ، ١٩٩١، أن نفكر في أي تقدم مبكر نحو إشتراك دول الشرق الأوسط في معاهدة الأسلحة الكيميائية، وإذ تُعقد هذه المحادثات لأول مرة فثمة أمل كبير في أن تعالج فيها قضايا المنطقة السياسية والأمنية، إضافة إلى القضايا الإقتصادية ومصادر المياه. والقضايا البيئية، وذلك ضمن إطار عمل شامل. أما مجموعة العمل المتعددة الأطراف لشؤون السيطرة على الأسلحة (الحد منها) والأمن الإقليمي (ACRSWG) التابعة لمحادثات السلام، والتي بدأت عملها في واشنطن في شهر أيار، ١٩٩٢، فإنها تؤمن خليفة أساسية لتطوير العملية الإقليمية الهادفة إلى الإشتراك في معاهدة الأسلحة الكيميائية إضافة إلى تطوير جدول أعمال أوسع نطاقاً

في بناء الثقة والسيطرة على الأسلحة على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

كنا قد افترضنا في الفصل الرابع من هذا الكتاب أن معاهدة الأسلحة الكيميائية، تستحق التقدير في سماتها الإيجابية كلها، وباعتبارها إجراء مبكراً لتطوير الثقة والأمن الإقليميين. ولكن إذا كانت هذه المعاهدة ستكسب مصداقية في الشرق الأوسط، فإنها سوف تحتاج إلى إحتلال مكان يليق بها ضمن عملية سيطرة، أوسع نطاقاً، على الأسلحة تشمل الأسلحة التقليدية، والأسلحة النووية، وإنتشار الصواريخ، والترتيبات الأمنية الحدودية. ومهما يكن من أمر، فإن العلاقة العضوية المعقدة بين النزاعات في المنطقة، والتناقضات الجغرافية والعسكرية، والفروق بين الأنظمة السياسية الإقليمية سوف تُفشل الجهود الهادفة إلى تحقيق مجموعات (رزم) شاملة من إجراءات السيطرة على الأسلحة (الحد منها) في منطقة الشرق الأوسط. وإن المحاولات الصارمة لربط التقدم، أو حتى المحادثات الإستكشافية، في هذا الإتجاه، في إحدى فئات الأسلحة بالتقدم في فئة أخرى لابد أن يخلق "عقدة" قادرة على تجميد عملية السيطرة على الأسلحة كلياً.

ولكي توضح صعوبة التوصل إلى إتفاقيات شاملة في المجال العسكري، لابد لنا أن نأخذ في الإعتبار الطريقة التي يؤثر فيها الوضع العسكري في إيران في دول الخليج العربية بما فيها العراق، والذي يؤثر بدوره في أوضاع إسرائيل وجيرانها المباشرين. وإن إسرائيل تحتفظ بالخيار النووي لتضمن أنه لن يكون ثمة حل عسكري لوجودها في المنطقة، وبوصف هذا الخيار يشكل حاجزاً ضد فشل المنظومات الأخرى. وإذ يقترن ذلك مع إيمان العرب بقيمة الأسلحة النووية كرادع للإمكانات التقليدية أو النووية الإسرائيلية، فإن يخلق دائرة مغلقة أو جهنمية. ولايمكن أن تتم إزالة الأسلحة الكيميائية حتى تُزال الأسلحة النووية، علماً أنه لايمكن البدء في إزالة هذه الأخيرة ما لم تتم مسبقاً تخفيضات في الأسلحة التقليدية ويصبح الإختيار محصوراً بين "الكل أو لاشيء"، ولكن نجد هنا أن الإحتمال الأكبر هو أن تحل المشكلة لصالح

اللاشيء".

وعموماً، فإن الطريقة أو الأسلوب البديل الذي يمكن أن يكون مؤدياً بسهولة أكبر إلى التقدم فهو أسلوب الخطوات المتدرجة (خطوة بعد أخرى) الذي يقوم، على نحو واضح، على الربط بين مختلف فئات الأسلحة، ولكن يحاول التعامل مع هذه الفئات على نحو متماثل، إضافة، إلى محاولة تحقيق أقصى تقدم ممكن في كل فئة منها. وهكذا، فإن التقدم في كل مجال، وإن كان يتحدد بالضرورة بما أُنجز في المجالات الأخرى، وبما تحقق في العملية السياسية، يمكن أيضاً أن يحقق تقدماً في المفاوضات الأخرى. وكلما كان ممكناً، فإن التنازلات في أحد مجالات التفاوض يمكن أن تُعوّض في مجال آخر، الأمر الذي يسهل الوصول إلى إتفاقيات تأخذ في الحسبان التنقضات المعقدة في الشرق الأوسط. وسوف يبدأ هذا الأسلوب بالرغبة في التفاوض في شأن الخطوات الممكنة في فئات الأسلحة كلها؛ ويمكن أن يحدد هدف مؤقت يتمثل في تحديد إجراءات بناء الثقة في كل مجال وتنفيذها، على أن يتم الإنتقال لاحقاً إلى إجراءات الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وإن الإشتراك بنيّة حسنة في هذه العملية سوف يضمن أن يتم إتخاذ القرارات في نهاية العملية عن إجراءات نزع السلاح الخاصة في وسط سياسي مختلف جداً عن الوسط (والبيئة) التي كانت موجودة في البداية.

يمكن عند الضرورة، ولأهداف سياسية في بداية عملية التفاوض، أن يعار الإهتمام إلى "إعتراف متبادل" من قبل دول المنطقة بالعلاقة بين مختلف أنواع أسلحة التدمير الشامل، وبين هذه الأسلحة والأسلحة التقليدية. ويمكن أن يقترن هذا الإعتراف "باتفاق مبدئي" على الحاجة إلى عملية نزع سلاح شاملة في المنطقة.

وفي مرحلة لاحقة يمكن أن تتعزز مصداقية جهود السيطرة على الأسلحة (الحد منها) عبر إتفاق واسع النطاق على مراحل عملية السيطرة على الأسلحة في المنطقة، بما فيها النظام الذي تعالج به كل فئة من فئات الأسلحة التقليدية وغير

التقليدية. وسوف يضمن هذا الإتفاق للأطراف كلها أنه سيتم التعامل مع كل من إهتماماتهم الأمنية بوصفه جزءاً من عملية شاملة دون التشديد على النجاح المتزامن في المجالات كلها. وسوف يزيد أيضاً من القيمة السياسية لكل خطوة متخذة بوضعها ضمن إطار عمل شامل. ومهما يكن من أمر، فإن الإتفاق على هذا الإطار يمكن أن يحتاج إلى عدة سنوات لكي ينجز، ولكن ذلك لايعني أنه يجب إستبعاد البدء في المحادثات في شأن كل فئة. وكذلك يجب ألا يؤخر التفاوض في شأن إجراءات بناء الثقة المؤقتة، وتنفيذها، بما في ذلك بدء العملية المؤدية إلى التصديق على معاهدة الأسلحة الكيميائية من قبل دول المنطقة. يمكن، مهما يكن من أمر، أن يُقرر تاريخ موحد للتصديق على معاهدة الأسلحة الكيميائية وبعرضها موضع التنفيذ في منطقة الشرق الأوسط وذلك عندما تبدأ عملية بناء الثقة في المجالات الكيميائية والمجالات الأخرى تعطي ثمارها.

أكّد المحلل الفلسطيني يزيد صايغ أن أسلحة التدمير الشامل هي عنصر عدم إستقرار في الشرق الأوسط بنتيجة التفاعل المعقد بين الخلافات الإقليمية، ووجود عدد كبير من "مناطق النزاعات" الحرجة، وقرب بعض المراكز السكانية للدول المتنافسة من بعضها الأخر، علماً أن كلا منها يضم بنى (جمع بنية) تحتية إدارية وإقتصادية حرجة (١٨٣). وقد ألقى هذا المحلل الضوء على الإنتقال الماكر من إستخدام أسلحة التدمير لأغراض ردعية إلى الإستخدام الإكراهي لهذه الأسلحة، وذكر، على سبيل المثال، إستخدام العراق للأسلحة الكيميائية، والصواريخ لاحقاً، على إيران، ونشر إسرائيل لأسلحة ذات رؤوس نووية في أثناء حرب تشرين الأول لعام ١٩٧٣ بينها وبين العرب. وكذلك، فإن خطر أسلحة التدمير الشامل ينبع من الحقيقة المتمثلة في أنه يمكن النظر

(١٨٣) انظر يزيد صايغ في "إستقرار الشرق الأوسط : تأثير إنتشار أسلحة التدمير الشامل" ضمن كتاب كارش وآخرين "إنتشار الأسلحة غير التقليدية في الشرق الأوسط" (قيد الطبع).

إليها بوصفها "غطاء إستراتيجياً" لإستخدام الأسلحة التقليدية، كما يمكنها أن تثير عملاً إستباقياً أو تصعيداً في نزاع تقليدي.

إن التهديد أو الخطر الذي يمكن أن يشكله الإنتشار المستمر لأسلحة التدمير الشامل والأسلحة الأخرى على الأطراف كلها في الشرق الأوسط، وما يترتب على ذلك من تكاليف إقتصادية، وإجتماعية، يجب أن يقدم أو يثير دافعاً ملزماً لبذل جهود ملحة وسريعة من أجل بناء الثقة والسيطرة على الأسلحة في المنطقة. ويجب أن تؤخذ في الإعتبار الأخطار والشكوك المتعلقة بالسيطرة على الأسلحة لامن أجل مستقبل مشرق لأمن عسكري مضمون في المنطقة فحسب، بل من أجل مواجهة الأخطار والتكاليف المترتبة على سباق تسلح إقليمي غير مقيد يشمل الأسلحة الحديثة ذات التكنولوجيا العاليةأيضاً.

إن قضية الإدخال المبكر للأسلحة الكيميائية في عملية السيطرة على الأسلحة في دول المنطقة تتعزز بالحقيقة القائلة إن إستخدامها استُنكر من قبل أغلب دول الشرق الأوسط لدى إنضمامها إلى برتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. وإن أي تبرير مشروع للإبقاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية من أجل الإستخدام الإنتقامي سيكون غير منطقي إذا كانت الدول في هذه المنطقة مستعدة لتنفيذ أحكام معاهدة الأسلحة الكيميائية. وعموماً، فإن الأفضلية التي أعطتها هذه الدول إلى إنضمامها إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية سوف تعكس جزئياً مدى الجدية في إلتزاماتها ببرتوكول جنيف وكذلك، فإن إعارة الإهتمام المبكر إلى الأسلحة الكيميائية تتعزز بالفائدة العسكرية المحدودة، والمتناقصة باستمرار، لهذه الأسلحة من ناحية، وبقيمتها العالية في تهديد السكان المدنيين غير المحميين وفي إيقاع عدد كبير من الضحايا بهم، من ناحية ثانية. وإن التقدم الذي تحقق في حظر الأسلحة الكيميائية سوف يعزز أيضاً معاهدة الأسلحة البيولوجية ويُضعف حوافز سباق تسلح جديد حتى هذا النوع من الحرب الأشد هولاً والتي لايمكن التنبؤ بنتائجها.

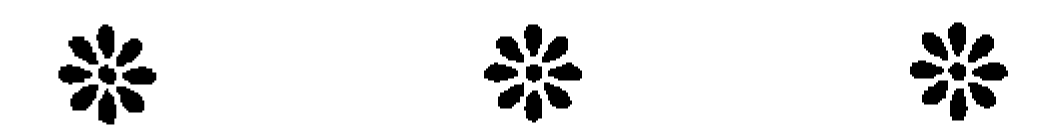
ومن الناحية العملية فإن مايقترح هو أن تأخذ دول المنطقة في الإعتبار التوقيع عليها (يفترض أن يتم ذلك في باريس في كانون الثاني ١٩٩٣)، أو في وقت لايتأخر عن هذا التاريخ، وأن تلتزم، لدى توقيعها على هذه المعاهدة بعملية بناء الثقة في المجال الكيميائي على أساس المعاهدة المذكورة، وأن تعمل على تطوير هذه العملية عبر أعمال أحادية الجانب وإجراءات متبادلة يتفق عليها في محادثات السيطرة على الأسلحة في المنطقة. ولدى التوقيع، تستطيع الدول أن تقدم بيانات توضيحية تلتزم بموجبها بعملية إنضمام متزامن لدول المنطقة إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية. وسواء قدمت هذه البيانات أو لم تقدم، فسوف يفهم أن الإنضمام سوف يعتمد على التقدم في إجراءات بناء الثقة الكيميائية وعلى التقدم أيضاً في عمليتي السيطرة على الأسلحة والسلام الأوسع نطاقاً في المنطقة.

يمكن للدول من خارج المنطقة أن تسهم بشكل مهم من خلال تشجيع دول الشرق الأوسط على إصدار بيانات توضيحية متماثلة (متعلقة بعملية بناء الثقة والإنضمام الفعلي) لدى التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية. ويمكن لهذه الدول من خارج المنطقة، والتي تملك خبرة في التفاوض عن معاهدة الأسلحة الكيميائية، أن تكون في وضع جيد لتسهيل الإتفاق على اللغة التي تصاغ بها هذه البيانات التوضيحية.

وفي نهاية المطاف، يؤمل أن تنضم إيران، والعراق، ولبنان، وسوريا، وليبيا إلى المشتركين الحاليين في مجموعة العمل المتعددة الأطراف لشؤون السيطرة على الأسلحة والأمن الإقليمي التابعة لمحادثات السلام (١٨٤). وقد ترى بعض الدول أن

(١٨٤) إن المشتركين في مجموعة العمل هذه في شهر أيار ١٩٩٢، هم الجزائر، والبحرين، وكندا، والصين، ومصر، وممثل عن دول EFTA ومجموعة الدول الأوروبية، والهند، وإسرائيل، واليابان، والأردن، والكويت، والمغرب، وعُمان، وقطر، والإتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، وتونس، وتركيا، واوكرانيا، والأمارات ——/——

إشتراك هذه الدول ضروري إذا أريد تحقيق حجم من الثقة، كافٍ للتصديق على معاهدة الأسلحة الكيميائية في المنطقة. وسوف تدعو الحاجة إلى إعارة إهتمام خاص إلى إشراك إيران في محادثات الأسلحة الإقليمية، وربما عبر إقامة ندوة إقليمية فرعية لدول الخليج وإيران ضمن العملية الراهنة أو في عملية مماثلة لها، وفي المقابل، فلايجوز أن يؤخر غياب بعض الدول "بدء" العملية الهادفة إلى التصديق على معاهدة الأسلحة الكيميائية. وحتى بدون إشتراك دول المنطقة كلها، يمكن إنجاز الكثير في زيادة الشفافية في المجال الكيميائى، وفي جعل الدول متآلفة مع أحكام معاهدة الأسلحة الكيميائية، ومع التفاوض في شأن ترتيبات إقليمية مكمّلة.



—/— العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية، واليمن.

الفصل السابع

الخاتمة و إستنتاجات

عندما تتخذ الدول قررات متعلقة بالتوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية والتصديق عليه، فإن ما يراهن عليه يكون أبعد بكثير من مجرد الإبقاء على خيار الحرب الكيميائية أو التخلي عنه. فهي، أي هذه الدول، تأخذ عملياً في هذه الحالة بخيارات تتعلق بنظام عالمي مستقبلي. وبالرغم من أن معاهدة الأسلحة الكيميائية بدت مؤخراً كأنها أداة للحد من أحد ملامح أو مظاهر سباق التسلح بين الشرق والغرب في أثناء الحرب الباردة، فقد أعيدت صياغتها رداً على تحديات نظام سياسي مختلف جذرياً، وهكذا أصبحت هذه المعاهدة تحتل أفضل جهود ٣٩ دولة من أرجاء أو زوايا العالم كلها، إضافة إلى دعم مستمر من الأمم المتحدة، بغية إعطاء شكل عصري لأول معاهدة نزع سلاح عالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة. وإن هذه المعاهدة تعكس، وتستطيع أن تساعد، إذا نفذت بنجاح، في خلق نظام عالمي جديد وأكثر تعاوناً، وبالرغم من أن المعاهدة ليست بدون مخاطر، فإنها تقدم الأمل من أن يتم التعامل مع كل من الأخطار العسكرية العالمية والإقليمية بطريقة أقل تدميراً وأقل تكلفة إلى حد كبير (١٨٥).

وبالمقارنة بالجهود العالمية السابقة في السيطرة على الأسلحة، فإن الأسلحة

---

(١٨٥) بالنسبة إلى مناقشة كاملة لهذا الموضوع انظر : براد روبرتس في "معاهدة الأسلحة الكيميائية والنظام العالمي" وموريل وأولسن في "الظل والحقيقة : المعاهدة الكيميائية" (قيد الطبع).

الكيميائية تمثل مستوى أعلى بكثير من حيث شروط المساواة بين الأطراف وفي آليات التقيد بها وتنفيذها. وهي تعكس درجة من الإجماع الدولي على هذه الأمور لم يكن ممكناً تحقيقها في العقود السابقة (جمع عقد، أي عشر سنوات). وخلافاً لمعاهدة عدم الإنتشار النووي لعام ١٩٦٨، فإن معاهدة الأسلحة الكيميائية تؤمن مساواة في الحقوق والإلتزامات بين الدول الأطراف كلها. أما إذا قورنت هذه المعاهدة بمعاهدة الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، فإنها تتميز بآليات تحقق واسعة وتطفلية وبمنظمة دولية رئيسة لمراقبة التقيد. وهي تحتوي على آليات فرض عقوبات على المنتهكين، ومن يساعدون على إنتهاك أحكامها. وهي تتجاوز برتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ باحتوائها على قواعد دولية غير مقيدة ضد إستخدام الأسلحة الكيميائية في أي ظروف.

يؤكد براد روبرتس، مؤلف كتاب "نزع السلاح الكيميائي والأمن الدولي" أنه يمكن لمعاهدة الأسلحة الكيميائية، بما تحتويه من تجديد في مجالات التحقق، ومن آليات التقيد، وربط للصناعة، ومن إعادة النظر في الإهتمامات القومية مقابل الإهتمامات الدولية، أن تترك تأثيرات عميقة في إعادة صوغ الطريقة التي تفكر الدول من خلالها في الأمن الدولي، معبدة الطريق إلى أسلوب أكثر تعاوناً يقود إلى تحقيق الأمن العالمي والإقليمي في آن. ولكن الكثير في هذا المجال سوف يعتمد على الإنضمام الواسع إلى المعاهدة وعلى تنفيذها الناجح. وكذلك، فإن روبرتس يحذّر من أن "النجاح الطويل الأمد لهذه المعاهدة أو فشلها سوف يرتبطان بمجموعة من القضايا التي تمتد إلى أبعد بكثير من نظام هذه المعاهدة ذاته، والتي واجهها العالم في نهاية الحرب الباردة وفي أثناء حرب الخليج" (١٨٦). وعموماً، فإن "القضايا" المشار إليها تشمل إتجاهات نحو التعاون والتكامل مقابل قوى التفتت والإعتماد على الذات.

وبالنسبة إلى إنضمام الشرق الأوسط إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية، فإن

(١٨٦) المصدر السابق ذاته.

الإستنتاج الرئيس في هذا الكتاب هو أن الإنضمام، إذا تمّ، لن يكون نتيجة لقرارات متخذة في لحظة من الزمن، بل بنتيجة عملية طويلة الأمد تبدأ بالتوقيع على المعاهدة وتؤدي مع الزمن إلى تصديق متزامن لدول المنطقة على المعاهدة. وإن هذه العملية سوف تتفاعل (تتبادل التأثير) بالضرورة مع الجهود الإقليمية الأخرى المتعلقة بالسيطرة على الأسلحة، ومع التطورات في المجالين السياسي والعسكري، ومع الإتجاهات العالمية الأوسع المشار إليها أعلاه. وعموماً، فإن إجراءات بناء الثقة وإجراءات السيطرة على الأسلحة في المجالين النووي والتقليدي، وسواء كانت أحادية الجانب أو متفاوضاً عليها، تستطيع أن تسهل الإنضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيمائية، ولكنها تستحق أيضاً التأييد والدعم لمزايها الإيجابية. والشيء ذاته صحيح في ما يتعلق بمعاهدة الأسلحة الكيميائية. والمهم هو أن يتم البدء في إغتنام الفرص المتاحة.

إن القرارات الرئيسة المتعلقة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية التي يجب إتخاذها من قبل دول المنطقة الشرق أوسطية في المستقبل القريب لا تتمثل في ما إذا كانت هذه الدول قادرة على تنفيذ أحكام (شروط) هذه المعاهدة في المناخ السياسي والعسكري الراهن، وإنما تتعلق في ما إذا كانت قادرة على الإستفادة من الفرصة الوحيدة التي تقدمها المعاهدة إياها في تطوير بناء نظام أمني إقليمي أقل خطراً. أما القرارات الرئيسة التي يجب على دول الشرق الأوسط أن تتخذها في المستقبل القريب جداً فهي :

١- هل يجب أن توقع معاهدة الأسلحة الكيميائية عندما يفتتح التوقيع عليها ؟، باقرب وقت ممكن بعد ذلك؟

٢- هل تلتزم بعملية بناء الثقة إقليمياً، الأمر الذي يؤدي إلى التصديق على هذه المعاهدة من قبلها؟

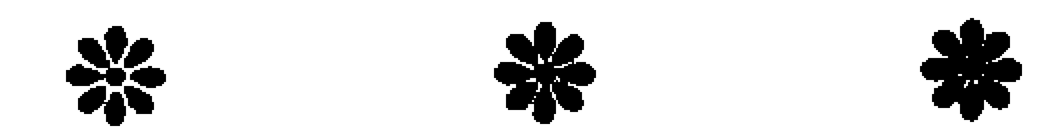
٣- كيف تدار وتنفذ العملية المذكورة أعلاه؟

ويبدو واضحاً أن مجموعة العمل المتعددة الأطراف في السيطرة على الأسلحة والأمن الإقليمي العاملة في عملية السلام الشرق أوسطية هي الندوة أو الهيئة الأكثر ملاءمة لإدارة عملية بناء الثقة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية في المنطقة. وإن هذه الهيئة مفتوحة لكل دول المنطقة ذات العلاقة بهذه العملية، كما تضم أيضاً الولايات المتحدة الأميركية، والإتحاد الروسي، ومجموعة الدول الأوروبية، علماً أن كل هؤلاء يملكون خبرة غنية في تنفيذ إجراءات بناء الثقة في المجال الكيميائي والمجالات العسكرية الأخرى. وعموماً، فإن المشاركة النشيطة لهذه الدول، ولمجلس الأمن الدولي، ولمنظمة منع الأسلحة الكيميائية، سوف تكون عنصراً لايمكن الإستغناء عنه في العملية الناجحة المؤدية إلى التصديق على معاهدة الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط.

ولكي تدار عملية بناء الثقة إقليمياً في المجال الكيميائي، فسوف يبدو من الضروري أن تُشكّل جماعة فرعية خاصة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية وتابعة لمجموعة العمل الأساسية العاملة في السيطرة على الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط وفي الأمن الإقليمي، لكي تعمل على نحو موازٍ مع الجماعات الفرعية المشكلة في المجالات الأخرى. وهكذا سوف تطور هذه الجماعة الفرعية المشكلة في المجالات الأخرى. وهكذا سوف تطور هذه الجماعة الفرعية النقاش المتعلق بصورة رئيسة بهذه العملية وتشجع الدول على تقدم الخبرات الضرورية لتحقيق التقدم. وسوف تساعد أيضاً في عزل العملية المتعلقة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية، وأن على نحو محدود، عن إحتمالات الصعود والهبوط في المفاوضات المتعلقة بالمجالات الأخرى.

يمكن للبعض أن ينظر إلى الإنضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية بوصفه "تنازلاً" في لعبة سياسة القوة والتنافس العسكري الإقليمية. ومهما يكن من أمر، فمن الأفضل أن ينظر إليه بوصفه تطويراً وتعزيزاً للسلوك الإجتماعي والأخلاقي القديم والعميق الجذور، الذي تأكد عبر العديد من الثقافات والعصور، والموجه ضد إستخدام السموم كوسيلة حربية. وعموماً فلم يسبق للإنسانية أن انجزت أي قيود مماثلة أخرى

على الحرب. والحضارة وحدها هي التي تربح الكثير من خلال تعزيز، وتوسيع هذه الإجراءات المتعلقة بالخطر، ولسنا نشك لحظة في قدرة المجتمع الإنساني على التغلب على قسوة الإنسان وتصرفاته الوحشية.



الملحق رقم (١) : معطيات عن التعهدات المقدمة من دول الشرق الأوسط فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة الكيميائية .

	A	B	C	D	E	F
الجزائر	PV.621					
البحرين					١٩٨٨	
مصر	PV.450		CD/958		١٩٢٨	
إيران			PV.573		١٩٢٩	
العراق	× ×				ab ١٩٣١	
إسرائيل					ab ١٩٦٩	
الأردن					abc ١٩٧٧	
الكويت	× ×				abc ١٩٧١	
لبنان					١٩٦٩	
ليبيا					bc ١٩٧١	
المغرب	PV.367				١٩٧٠	PV.625
عمان						
قطر	× ×				١٩٧٦	
المملكة العربية السعودية					١٩٧١	
سورية					c ١٩٦٨	
تونس					١٩٦٧	
تركيا	× ×				١٩٢٩	CD/1006
الإمارات العربية المتحدة						
اليمن					١٩٨٦/١٩٧١	

مفتاح الرموز في الملحق رقم (١)

A : بيان إلى مؤتمر نزع السلاح عن إمتلاك أو عدم إمتلاك الأسلحة الكيميائية.

B : تقديم المعطيات عن الإمكانات في الأسلحة الكيميائية وعن الصناعة الكيميائية إلى مؤتمر نزع السلاح (انظر الملحق رقم ٢)

C: تقرير عن التفتيش الإختباري الروتيني إلى مؤتمر نزع السلاح.

D. تقرير عن تفتيش التحدي الإختياري إلى مؤتمر نزع السلاح.

E. تاريخ الإنضمام إلى برتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ أو التصديق عليه، والتحفظات :

a. الربط فقط بالعلاقات مع الدول الأطراف الأخرى.

p. التوقف عن الإتباط بالبرتوكول في حال عدم مراعاة القوات المسلحة لدول معادية أو لحلفاء هذه الأخيرة لأحكامه.

c. لايشكل هذا الإنضمام إعترافاً باسرائيل أو باقامة أي علاقات معها.

F بيان إلى مؤتمر نزع السلاح عن النية في أن يصبح صاحبه موقعاً أساسياً على معاهدة الأسلحة الكيميائية.

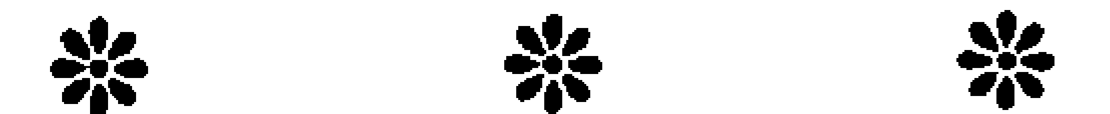
xx قدمت البيانات إلى غير مؤتمر نزع السلاح.

PVالسجلات الحرفية لمؤتمر نزع السلاح.

CD/? بحث عمل كامل لمؤتمر نزع السلاح.

المراجع

(A,B,C,D,F) برنامج هارفارد سوسيكس عن التسليح الكيميائى والبيولوجي، والحد من الأسلحة، و E. وكالة السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح الأميركية، و "إتفاقيات السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح" واشنطن، دي.سي، ACDA، ١٩٩٠) الصفحات ١٥–١٩.



الملحق رقم (٢)

نموذج عن البيانات المتعلقة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية.

نص وثيقة مؤتمر نزع السلاح رقم س د/ ٨٢٨ (CD/828)

تاريخ ١٢ نيسان ١٩٨٨ (جمهورية المانيا الإتحادية).

تقديم المعطيات المتعلقة بمعاهدة الأسلحة الكيميائية

١- إن التقديم المتعدد الجوانب للمعطيات الضرورية قبل توقيع المعاهدة هو أمر مطلوب. وإن أنواع المعطيات التي يجب أن تقدم في هذا المجال على أساس طوعي موجودة في الملحق الفرعي لهذا الملحق. وعند الضرورة يجب أن تقدم المعطيات وفق المراجع المعلنة.

ومن المهم في ما يخص مالكي المخزونات الأكبر أن يقدموا المعطيات في وقت مبكر. ومن المهم أيضاً، لكي تكون المعاهدة فعالة، أن يتم التقديم المتعدد الجوانب لهذه المعطيات من قبل أكبر عدد ممكن من الدول.

٢- إن تبادل المعطيات الإضافية، المتعلقة بالمعاهدة يمكن أن يتم وفق، ترتيبات ثنائية الجانب بين الدول المعنية التي يهمها هذا الأمر.

الملحق الفرعي للملحق رقم (٢)

نوع المعطيات	الهدف
١	٢
١- وجود الأسلحة الكيميائية على أرض الدولة المعنية. - امتلاك أسلحة كيميائية موجودة على أرض دولة أخرى.	- تحديد عدد الدول التي يجب إجراء التفتيشات فيها.
٢- العدد الاجمالي للمنشآت المعدة لإنتاج الأسلحة الكيميائية وخزنها والمعدة أيضاً لإنتاج ومعالجة واستهلاك المواد الكيميائية وفق الجداول (١) و (٢) و (٣) فوق العتبات التي سوف تقرر (X).	- تحديد عدد التفتيشات، وحجم الاشتراك الدولي في تقديم المفتشين والتكلفة (نظام وحجم العمل)
٣- نوع وأسماء المواد الكيميائية المعدة للأسلحة الكيميائية - أنواع الذخائر الكيميائية المخزنة، والمواد الكيميائية المعدة للأسلحة الكيميائية والتي لم تستخدم بعد - اسماء المواد الكيميائية في الجداول (١) و (٢) و (٣) والتي تنتجها الصناعة الكيميائية (X)	- تحديد مواصفات الافراد ونوعية تدريبهم، وتحديد الحاجة الى المفتشين الدوليين، وتحديد التكاليف.
٤- خطط وأساليب تدمير الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك عدد المنشآت والزمن المتوقع لعملها خلال فترة التدمير البالغة عشر سنوات.	- تحديد الامكانية العملية لعملية التدمير.

(X) إن مسألة المعلومات عن المواد الكيميائية السامة غير الموجودة في الجداول (١) و (٢) و (٣) والتي يمكن ان تكون ذات علاقة بالمعاهدة تتطلب الأخذ في الاعتبار في وقت لاحق بانتظار منجزات أخرى في هذه المسألة.

الفهرس

مطابعالادارة السياسية